

# أثر ظاهرة التنكير والتعريف في السياق اللغوي

## The Effects of Definite and Indefinite Phenomenon in the Linguistic Context

إعداد

محمود فؤاد محمود عبدالله

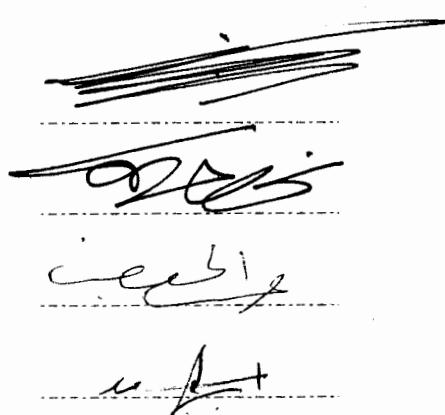
9420301005

إشراف

الدكتور : سعيد جاسم الزبيدي

الإمضاء

أعضاء لجنة المناقشة



د. : سعيد جاسم الزبيدي

أ.د. : نهاد ياسين الموسى

د. : عبدالجبار جعفر القزاز

د. : إبراهيم يوسف السيد

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية في كلية الآداب والعلوم في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ: 27/7/1999

الْإِعْدَاد

اللّٰهُ

وَالرَّحْمَنُ

وَالرَّحِيمُ

وَالْجَنَاحُ الْمُبَارَكُ

وَالْمُصْلَحُ الْمُبَارَكُ

## الثناء والعرفان

أرجو الشكر الثناء إلى كل من أمد لي بيد العون وأسهم في انبساط مفرداته هذه الدراسة إلى أن بلغت المنتهى وأنقدم بالشكر الجليل لأستاذي الدكتور عبدالقادر السعدي، الذي عاصر نشوء الدراسة ونموها، كما أرجو شكرًا ماضعفًا لأستاذي الدكتور سعيد الزبيدي الذي ازدان البحث برأيه السديدة التي تتمضى عن فهم خالص للنحو العربي.

وأشكر موظفي مكتبة الجامعة الأردنية على ما قدموه لي من مساعدة. ولا أنسى أن أتوجه تقديربي لمدرسة السيفية الثانوية إداريّتها وأعضاء هيأتها التدريسية وطلبتها.

وأنقدم بالشكر الجليل لمؤسسة سرحان للخدمات الطلابية التي أشرفـت على طباعة هذا البحث وإخراجه إخراجاً حسناً.

فإليكم شكرًا شكرًا

## المحتويات

رقم الصفحة	الموضع
ب	الإهداء
ج	الثناء والعرفان
ز	الملخص باللغة العربية
١	المقدمة.
٧	<b>الفصل الأول: النكرة والمعرفة مفهوماً واصطلاحاً:</b>
٨	- النكرة مفهوماً واصطلاحاً.
١٠	- سمات النكرة.
١٠	أ- السمات اللغوية.
١٠	- التوين.
١٢	- صلاحية دخول رُبّ.
١٣	- صلاحية دخول ال المؤثرة
١٣	- دخول (كم).
١٣	- دخول لا النافية للجنس.
١٤	- دخول من الاستغرافية:
١٤	ب- السمات المعنوية.
١٥	<b>أنواع النكرة.</b>
١٥	- النكرة التامة.
١٦	- النكرة غير المحضة.
١٧	- النكرة المقصودة.

## رَقْمُ الصَّفَحَةِ

## الْمَوْضَعُ

١٨	مِرَاتِبُ النَّكْرَةِ.
١٩	ثَانِيَاً: الْمَعْرِفَةُ مَفْهُوماً وَاصْطِلَاحاً
٢٠	- أَشْكَالُ التَّعْرِيفِ.
٢٢	- فَرْعَيْةُ الْمَعْرِفَةِ.
٢٢	- خَصائِصُ الْمَعْرِفَةِ.
٢٣	- مَدَارِجُ الْمَعْرِفَةِ.
٢٨	- فَكْرَةُ التَّفاوتِ: نَقْدٌ وَتَوجِيهٌ.
٢٩	- مَقَارِبَةُ لِأَنْوَاعِ الْمَعْرِفَةِ.
٢٩	- تَعْدَادُ الْمَعْرِفَةِ.
٣٣	- أَنْوَاعُ الْمَعْرِفَةِ.
٤٦	<b>الفَصْلُ الثَّانِي: أَبْوَابُ نَحْوِيَّةٍ بَيْنَ التَّنْكِيرِ وَالتَّعْرِيفِ:</b>
٤٧	- بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ.
٤٩	- بَابُ الْحَالِ.
٥٤	- بَابُ التَّميِيزِ.
٥٥	- بَابُ الْمَفْعُولِ لَهُ.
٥٥	- بَابُ اسْمِ التَّقْضِيلِ.
٥٨	- بَابُ الْمَشْتَقَاتِ.
٦٢	- بَابُ الإِضَافَةِ.
٧٠	- بَابُ الْعَدُدِ.
٧١	- بَابُ التَّوَابِعِ:
٧١	- النَّعْتِ.
٧٤	- التَّوْكِيدِ.
٧٥	- الْبَدْلِ.
٧٦	- عَطْفُ الْبَيَانِ.

رقم الصفحة	الموضوع
٧٧	- باب الممنوع من الصرف:
٧٧	- محاولة لاكتناف الظاهر.
٨٠	- علل المنع بين الثابت والمحدث.
٨٦	- كسر القاعدة.
٩٠	الفصل الثالث: أثر ظاهرة التكير والتعريف في السياق اللغوي:
٩١	- علاقة الظاهرة بالسياق اللغوي.
٩٧	- تردد كلمة بين التكير والتعريف ودلالة ذلك في السياق.
١٠٤	- تردد كلمة نكرة في السياق.
١٠٨	- تردد كلمة معرفة في السياق.
١١٤	الخاتمة.
١١٧	قائمة المصادر والمراجع.
١٢٧	الملخص باللغة الإنجليزية.

## الملخص

### أثر ظاهرة التنکير والتعریف في السیاق اللغوي

إعداد

محمود فؤاد محمود عبدالله

إشراف

د . سعيد جاسم عباس الزبيدي

تحاول الدراسة أن تُؤطر لظاهرة التنکير والتعریف، بالإبانة عما يتعلّق بها من قضايا جزئية. وتسعى إلى استجلاء دورها في أبواب نحوية، مبينة أثرها الدلالي في السیاق اللغوي ، وأما عن الدراسات السابقة فقد مال بعضها إلى سرد الآراء دون مناقشة حيناً، أو تفسير لغوي يقتضيه المقام حيناً آخر ، ونزع بعضها إلى الإيجاز بما يتاسب والاتجاه التعليمي في النحو. واعتمدت هذه الدراسة منهجاً مخالفًا لما استندت إليه الدراسات السابقة التي تناولت جوانب الموضوع .

وجاءت الدراسة في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، تناول الفصل الأول الظاهرة وما تعلّق بها من مفردات رئيسة، فقد عرض إلى مصطلح النكرة وسماتها وأنواعها ومراتبها ثم عطف إلى ذكر مصطلح المعرفة وأشكالها وخصائصها ومدارج المعرف وتعدادها وأنواعها. وعرض الفصل الثاني إلى تمثيل الظاهرة في أبواب نحوية بعيداً عن التعقيد الأسلوبـي، ومقترحاً تعديلاً طفيفاً في صياغة بعض قواعدها بما يتاسب مع وجهة النظر الكوفي. وأبان الفصل الثالث أثر الظاهرة في دلالة السیاق اللغوي بالاستناد إلى أي الذكر الحكيم. ولخصت الخاتمة أظهر ما توصلت إليه الدراسة من نتائج منها :

١- الاختلاف الحاصل في تعداد المعرف يعود إلى :

أ- رجع النظر إلى المصطلح النحوي وتقليله.

ب- عمق أو جهة النظر نحوية إلى المسائل نحوية.

ج- التوافق الدلالي لبعض المفردات نحوية.

- ٢- إنّ الأسماء الإشارية ليست متفاوتة من حيث المسافات وما التباين في استعمالها إلا من قبيل التلويون الدلالي الذي يتأتى من السياق.
- ٣- إنّ تنوع أساليب التعريف يشهد على اتساعٍ في تفكير العربي وثقافته، و حاجته إليها.
- ٤- للعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب دوزٌ في وضع القاعدة النحوية، وبناء التصور النحوي وللغوي.
- ٥- إنّ اتضاح دلالة بعض الأسماء يكون من خلال السياق اللغوي بنوعيه الشفوي والكتابي.
- ٦- لتفكير الكلمة أو تعريفها أثر في دلالة السياق بما يتناسب مع الموقف الكلامي وما يصاحبـه من عناصر غير لغوية.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة :

اللغة والفكر ثنائية تقوم على علاقة ترابطية تبادلية، فاللغة وعاء الفكر، ووسيلة في استظهار مجموعة التصورات الذهنية للإنسان ، والتعبير بها عن رؤيته إلى العالم والأشياء. والفكر زاد اللغة وعيشها، فهو الذي يضمن لها المدخلات المتعددة التي تمثل منتهى رؤيته إلى الأشياء، وقد سعى الإنسان - منذ الأزل - إلى توسيع مداركه المعرفية بما يتاسب مع وظيفته الكبرى في الأرض، التي من الله بها عليه، دون سائر مخلوقاته، وهي وظيفة الاستخلاف فيها. ومن سعيه محاولة إيجاد علاقة بين اللغة - بألوانها - والأشياء التي تدور حوله من تصورات موجودات ، مما أفرد - غالباً- مجموعة من الثنائيات الدالة على تباهن في التفكير، واختلاف في الرؤى نحو الأشياء. ومن هذه الثنائيات ، ثنائية ( التكير والتعريف).

فهي تدل على مدى معلومية الإنسان بالأشياء من حوله أو جهلها بها، في ضوء معطيات الحديث الكلامي. ويبدو للبحث أن تداولها في جل لغات العالم بشكل لافت ، جعلها ظاهرة لغوية تركيبية ، تستدعي اكتناه أسرارها و العمل على تأثيرها ، واستخلاص أثرها في السياق اللغوي. و انطلاقاً من ذلك جاء اختياري للموضوع ، محاولاً تبيان الظاهرة وتأثيرها، واستخلاص أثرها في السياق اللغوي العربي، وإعادة النظر في رؤية النحوة العربية لها، وما تعلق بها من مصطلحات عامة تستدعي الإيضاح والإبانة.

فتأثير هذا كلّه في نفسي سؤالين شكلاً محور الدراسة وهما: هل وفق النحوة العربية في صياغة المفاهيم الأساسية التي تتعلق بالظاهرة؟

- ما أثر الظاهرة في السياق اللغوي؟

وتقرّر عنهم أسئلة منها:

- ما أثر الظاهرة في الأبواب النحوية؟

- هل ثمة توافق بين القاعدة والواقع اللغوي؟

- ما مدى مراعاة النحوة للفظ والمعنى عند صياغتهم للقواعد النحوية، ذات الصلة بالظاهرة؟

- كيف استطاع النحوةربط القضايا النحوية بعناصر الحديث الكلامي؟

- ما الدور الذي يؤديه المتكلّم أو المخاطب في معلومية العبارة أو عدم معلوميتها؟.

- ما قيمة هذا البحث في الدراسات اللغوية الحديثة؟

**أهمية الدراسة :**

تجيئ الدراسة للإجابة عن التساؤلات السابقة، وتحقيق الأهداف المرجوة منها:

- ١- رصد بعض الأبواب النحوية ذات الصلة بالظاهرة.
- ٢- إيضاح أثر الظاهرة في دلالة السياق
- ٣- بيان أثر بعض الأبواب النحوية ذات الصلة بالظاهرة ، بالسياق .
- ٤- الكشف عن جمالية التعبير العربي بالتكلير أو التعريف.

**أدبيات الدراسة :**

أولاً : فؤاد ترزي ، أداة التعريف في العربية ، مجلة الأبحاث، السنة ١٥ ، الجزء ٤ ، ١٩٦٢ م.

تناول الكاتب الخلاف بين النحاة في ماهية الأداة (ال) عارضاً الآراء المتباعدة في ماهيتها : أدلة التعريف في العربية هي (ال) مجتمعة أم الهمزة المفتوحة وحدها ، أم اللام وحده؟ واستدل لإثبات كل رأي بما أمكن من أدلة موضحة، وناقش الآراء مستقidiاً من اللغات السامية في ترجيح رأي دون الآخر، وتناول التحوّلات الصوتية التي تطرأ على همزة أدلة التعريف بين الميم والهاء ضمن التعديدية اللغوية التي تجيئ ذلك.

ثانياً : غراتشيا غابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتلکير، وقضايا النحو العربي، ترجمة : جعفر دك الباب، وزارة التعليم العالي، دمشق، ١٩٨٠ م.

هذه دراسة تقابلية بين العربية وبعض اللغات الأوروبية فقد اشتغلت على عرض نقدى للاتجاهات الأساسية لعلم القواعد العربية ودراسات الاستعراب الأوروبية عن قضايا التعريف والتلکير ، وتناولت كذلك المبادئ الأساسية للنظرية النحوية بدءاً من النظرة الإغريقية والرومانية وانتهاء بالنظريات المحدثة، وناقش المؤلف التعريف والتلکير ضمن ثلاثة تراكيب هي : التركيب الإسنادي ، والتركيب الوصفي، والتركيب الإضافي.

ثالثاً : عوض المرسي جهاوي، ظاهرة التنوين في اللغة العربية ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢ م.

تناول الكاتب تعريف التنوين وأنواعه، ورأى بعض اللغويين فيه وأصله ، ورسمه في الكتابة . وذكر علاقته بعلم الأصوات موجزاً القول في صفتة الصوتية ، وما يطرأ على الكلمة بعد تنوينها، وأحكام التنوين في القراءات . وعقد جزءاً عن التنوين ورسم الكلمات فذكر مواقع

حذف التنوين، وعلاقته بالوقف ، والبقاء الساكنين، وأشار إلى كيفية كتابة الاسم المنون، ودرس الباحث الوظيفة النحوية للتنوين ذاكرا بعض الأبواب النحوية ذات العلاقة به.

رابعاً: يوسف عون ، حول بعض مسائل التعريف، ترجمة: نعيم علوية، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع ١٨-١٩ ، بيروت، ١٩٨٢ م:

تناول الباحث (ال) واسم الإشارة والإضافة في ضوء أنماط التركيب الجملي ، وفي إطار معيار الخطأ والصواب، وأفاد في معالجته لها من بعض الانظار اللغوية، واكتفى بإثارة مجموعة من الأسئلة دون الإجابة عنها.

خامساً: عبدالجبار غريبة، التعريف والتنكير في اللغة العربية، مشروع رؤية تعتمد بعض معطيات علم النفس والإعلامية ، مجلة حوليات الجامعة التونسية، ع ٢٤، كلية الآداب، تونس ، ١٩٨٥ م.

قدمَ الباحث ملاحظاتٍ نحويةً عامَّةً عن الظاهرة ، وَدَرَسَ العلاقة بين اللغة وعلم النفس والإعلامية في منظومةٍ متسقة ، مختاراً ظاهرة التكير والتعريف لإيضاح هذه العلاقة، وتبيّنَ أثرُها في المتكلم والمتلقي، ومدى انعكاس ذلك في حالتهما النفسية.

سادساً : عبدالكريم الزبيدي، أدلة التعريف في اللغة العربية بين القدماء والمعاصرين، مجلة كلية الآداب، جامعة الإمارات، ع ٢، الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٨٦ م.

تناول رؤية النحاة للأداة ناقلاً خلافهم فيها، ومحاولاً تقديم تفسير معقول لذلك الاختلاف الذي يستند - فيما يرى - إلى قول الخليل وسيبويه، وتحدث عن وظائف الأداة عند النحاة، وعرض إلى دراستها مستعيناً بنتائج الدراسات اللغوية الحديثة في هذا المجال، وبما قدمته الدراسات اللغوية التاريخية من نقوش أثبتت بعض الضوء على تطور الأداة في لغات شبه الجزيرة العربية.

سابعاً: فتحي حسانين، أدلة التعريف دلالة واستعمالاً، ط ١، مطبعة الأمانة ، القاهرة، ١٩٩٠ م :

تناول الكاتب في مؤلفه قضية جزئية تتعلق بالتعريف ، وعلل ذلك بأن الأداة (ال) لم تأخذ حيزاً كبيراً في الدراسات النحوية واللغوية إذ عمد إلى إنشاء هذه الدراسات محاولاً استقراء ما يتعلق بالأداة من بطون الكتب النحوية واللغوية، مما هدأً بذلك حد المعرفة والنكرة وأنواع (ال) في العربية، وتناول مذاهب النحاة في أصل أدلة التعريف، وعرض الأسماء المختلفة في دخول (ال) عليها، كبعض ألفاظ العلوم والخصوص، وذكر ما يتمتع اجتماعه مع الألف واللام كالنداء والتنوين والإضافة.

ثامناً : غالب المطلبي ، أداة التعريف في العربية ، دراسة تاريخية ، المورد ، م ، ١٩ ، ع ، ٢ ، بغداد ، ١٩٩٠ م.

تناول الكاتب أداة التعريف في ضوء الدراسات السامية، مستقienda مما عُثر عليه من نقوش قديمة.

تاسعاً : شرف الدين الراجحي، الابتداء بالنكرة في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢ م.

أشار الكاتب في مقدمته إلى أنَّ النهاة وضعوا مسوغاتٍ وشروطًا للابتداء بالنكرة، لكنَّهم لم يحفلوا بقيمة الكلمة في الجملة، وكان جلُّ اهتمامهم أن يقعدهم القواعد ويأتوا بالشاهد اليتيمة للتدليل على مسوغات يصنعون منها قاعدة يحفظها الطلاب، وقد تناول الكاتب النكرة والمعرفة عند القدماء والمحظيين ذاكراً تعريفهما وحدهما وعرض بعد ذلك شروط الابتداء بالنكرة في القرآن الكريم، فكان يذكر الشرط وما ينطبق عليه من أي الذكر الحكيم.

عاشرًا : أحمد عفيفي، التعريف والتنكير في النحو العربي، دراسة في الدلالة والوظائف النحوية والتأثير في الأسماء إعراباً وبناء، القاهرة ١٩٩٢.

تناولت الدراسة جانبين من جوانب قضية التعريف والتنكير، الأول: دراسة دلالية للمفهوم وبعض ما يتعلق به، الثاني: دراسة الآخر الوظيفي في بعض الأسماء إعراباً وبناء، مع الميل إلى الأسماء المبنية؛ وقد كان لها نتائج مثمرة منها: التخلص عن مبدأ المساواة بين الاسم والحرف.

#### **موقع الدراسة من الدراسات السابقة:**

يتضح من العرض السابق أنَّ بعض الدراسات مال إلى سرد الآراء دون مناقشة حيناً، أو تعليل يقتضيه التفسير اللغوي حيناً آخر، مثل ( ظاهرة التنوين في اللغة العربية ) و ( أدلة التعريف: دلالة واستعمالاً ) ، و ( الابتداء بالنكرة في القرآن )، ونزع بعضها نزعة تعليمية تتسمج ومباديء الكتاب التعليمي الذي يتطلب السهولة والإيجاز بعيداً عن البسط والإيضاح المنشود مثل ( الابتداء بالنكرة في القرآن ).

وخرجت بعض الدراسات عن مسار هذه الدراسة المقدمة؛ لأنها انحازت إلى حقل معرفي يختلف عن المسار الذي ترسّضيه هذه الدراسة، مثل مقالة ( فؤاد ترزي ) و ( غالب المطلبي ) اللذين ينحوان فيما نحوا تارياً، ومقالة ( عبدالجبار غريبة ) الذي يبيّن فيها أثر

الظاهرة في جانب من جوانب النظرية الإبلاغية وهو جانب (الإعلامية)، وهذا التناول جعلها تتأى عن الدراسة النحوية المختصة.

ولم تطرق (نظريّة أدوات التعريف والتكيير) إلى ذكر أثر الظاهرة في بعض الأبواب النحوية كالمنصوبات وأسماء الأفعال والظروف.. واكتفت بعرض التساؤلات دون الإجابة عنها. ولعل من الإنصاف الإشارة إلى أن دراسة (التعريف والتكيير في النحو العربي) أخرجت الدراسات السابقة، لما تميّزت به من مناقشة ما تناولته مع التعليل له أحياناً؛ لأنّها ألمحت إلى الأثر الدلالي للظاهرة من خلال ما تؤديه من أثر في بعض الأبواب النحوية.

ومن منظور منهجي فإن الدراسات السابقة استندت إلى مناهج لغوية ثلاثة : المنهج اللغوي التاريخي (دراسة فؤاد ترزي)، (عبدالكريم الزبيدي) و (غالب المطلابي)، والمنهج اللغوي التقابلـي (دراسة غابوتشان)، والمنهج اللغوي النفسي (دراسة عبد الجبار غريبه). وتتجدر الإشارة إلى أنَّ عملي في هذه الدراسة هو محاولة استيفاء بعض ما يتعلّق بالظاهرة على تزامن متعلقاتها، وانفراط جزئياتها في كتب المتقدّمين، وردّ النظر إلى بعض القواعد النحوية ذات الصلة بالظاهرة، وإعادة صياغتها بناءً على ترابط اللفظ والمعنى، وفي ضوء تمثُّلُ أوجه النظر النحوية التي ترتضيها العربية، ولكنها تختلف القاعدة ثم بيان أثر الظاهرة في السياق اللغوي بالاستناد إلى أي الذكر الحكيم.

### قيمة الدراسة في الدراسات اللغوية الحديثة.

تقدّم الدراسة - فيما أزعم - فهما متواضعاً لأبناء العربية، وتحاول بسط القول في الظاهرة، ومحاورة الآراء الواردة فيها، وتقيد طلاب العربية من غير ابنائها، فهي تشكّل معلماً احترازياً من الواقع في الخطأ، وتعد الدراسة صورة من صور تيسير النحو. وبعض الأبواب النحوية ينّظم من خلالها بعيداً عن التعقيد الأسلوبي. وتحاول استظهار بعض الإشكاليات التي قد تثار عن الظاهرة ، كصعوبة رسم حد فاصل بين النكرة والمعرفة.

### منهجية البحث :

ليست الغاية هنا إقامة نظرية متكاملة تؤثّل للنكرة والمعرفة في النحو العربي، بقدر الإشارة إلى ما تؤديه هذه الثنائيّة من وظيفة نحوية ودلالية في السياق اللغوي، من أجل ذلك حاولت استجمام الرؤى النحوية واللغوية المختلفة قديمها وحديثها التي تناولتها.

وقد أعزف - أحياناً - عن تناول المسألة عند منقدمي النحاة، فتراني الجأ إلى متأخرِيهم، ليس انتقاداً من شأن الأوائل، أو شغفاً بالأواخر، وإنما طلباً للأيسر كلما أعززتني الحاجة. وقد أسوق الرأي المناهض لما يراه البحث، معلقاً تارة، ومكتفيًّا بما يتفرّسُه القارئ من ذلك تارة أخرى.

وقد أتناول المصطلح أحياناً ، فتراني أقلّبه ما أمكن، ليتوافق مع فحواه، وقد أجري تعديلاً طفيفاً في صياغة القاعدة النحوية بما يتناسب مع وجهة النظر الكوفي، الدالُّ على سعة الأنظار في النحو العربي. وأما المنهج المتبع فهو المنهج الوصفي التفسيري، إذ تقتضي الدراسة وصف ما جاء به القدماء والمحدثون ، ثم محاولة تقديم تفاصير أغلبها الفريقيان. وقد أستأنسُ ببعض معطياتِ علم الأصوات والدلالة والمنطق لربط أجزاء البحث بعضه البعض.

وتأسِيساً على ذلك كله فإن طبيعة الموضوع اقتضت تقسيمَ الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة يتناول الفصل الأول الظاهرة مفهوماً واصطلاحاً، ويشير الفصل الثاني إلى تمثيل الظاهرة في أبواب نحوية، ويستجمع الفصل الثالث أثر الظاهرة في دلالة السياق اللعوي. وتلخص الخاتمة أظهر ما توصل إليه البحث من نتائج، وبعد: فإن هذا ثمرة جهد متواضع فإن وجد نفع بهذه غايتها، وإن لم يكن فهذا منتهى اجتهادي.

محمود فؤاد

عمان ، الثلاثاء: ٢٦ / ٥ / ١٩٩٩ م

## الفصل الأول

النكرة والمعرفة : مفهوماً واصطلاحاً

## النكرة والمعرفة: المفهوم والمصطلح:

يشغل موضوع النكرة والمعرفة جانباً كبيراً من موضوعات الاسم، وجاءت مباحثه المتعددة متباعدة عند النحاة من (كتاب سيبويه) حتى مؤلفات النحاة المتأخرين، فمنهم من أشار إليهما إشارات عامة، ومنهم من فصل ومثل.

### أولاً: النكرة:

أشار الخليل في (العين)، إلى أنَّ النكرة "تقىض المعرفة"<sup>(١)</sup>، وألمح سيبويه إليها فقال<sup>(٢)</sup>: "لأنك إذا قلت: مررت برجل فإنك إنما زعمت أنك مررت بوحدٍ من يقع عليه هذا الاسم، لا تزيد رجلاً بعينه". وقال أيضاً<sup>(٣)</sup>: "... وأما الألف واللام فنحو الرجل والفرس... وإنما صار معرفة؛ لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته".

وعَبَرَ عنها الفراء بلفظ آخر، وهو (غير المؤقت)<sup>(٤)</sup>، وألمح إلى آلية التفكير فقال في تعليقه على كلمة (القاصرات):<sup>(٥)</sup> "فإذا حسنت الألف واللام في هذا ثم أقيمتها فالاسم نكرة..."<sup>(٦)</sup>

وعرَّفَ المبرَّد<sup>(٧)</sup> الاسم المنكَرَ بأنه "ما كان واقعاً على شيءٍ من أمته لا يخصّ واحداً من الجنس دون سائره"، وهو في هذا ينظر إلى قول سيبويه: "دون سائر أمته".

وتوالت بعده التعريفات، فقال ابن السراج<sup>(٨)</sup> إنها "كل اسم عمّ اثنين فما زاد" وعرفها الزجاجي<sup>(٩)</sup> بأنها "كل اسم شائع في جنسه ولا يخصُّ به واحد دون آخر". ثم عرفها<sup>(١٠)</sup> بأنها "الرمانى".

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت ١٧٥ هـ / ٧٩٢ مـ)، العين، تتح: مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال ، (د. ت)، مادة (ن ك).

(٢) عمرو بن عثمان الملقب سيبويه، (ت ١٨٠ هـ / ٢٩٧ مـ)، الكتاب، تتح: عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩١ مـ، ج ٢ ، ص ٥ .

(٣) المصدر نفسه، ٥/٢.

(٤) يحيى بن زياد الفراء، (ن ٢٠٧ هـ / ٨٢٣ مـ)، معاني القرآن، تتح: محمد علي التجار ، دار المسرون ، (د. ت)، ج ١ ، ص ٧ ، ١٨٥ ، ١٣٠ ، ٢٤٢ .

(٥) من قول أمير القيس حندج بن حجر ، (ت ٥٤٥ مـ)، ديوانه ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٣ مـ، ص ٦٥ :

من الذرَّ فوق الإبتَّ منها لأنَّا

(٦) الفراء، المصدر نفسه، ٤/٢.

(٧) محمد بن يزيد المبرَّد ، (ت ٢٨٥ هـ / ٩٩٨ مـ)، المقتضب ، تتح: محمد عبد الخالق عصيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ج ٤ ، ص ٤٠٩ .

(٨) محمد بن سهل بن السراج ، (ت ٣٢١٦ هـ / ٩٢٨ مـ)، الأصول في النحو ، تتح: عبد الحسين الفتنى ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٥ مـ ، ج ١ ، ص ١٤٨ .

(٩) عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، (ت ٣٤٠ هـ / ٩٥٢ مـ)، الجمل في النحو ، تتح: علي الحمد ، ط١ دار الأمل ، إربد ، ١٩٨٤ مـ ، ص ١٧٨ .

(١٠) علي بن عيسى الرمانى ، (ت ٣٨٤ هـ / ٩٩٤ مـ)، رسالة الحدود ، تتح: إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، ١٩٨٢ ، ص ٦٨ .

المشترك بين الشيء وغيره في موضعه، وقال ابن جني<sup>(١)</sup> هي: "ما شاعت ولم تخص واحداً بعينه".

نجد في هذه التعريفات حدوداً للنكرة من حيث الشكل والوظيفة، إلا أنها نقف عند الفراء فنجد أنه يستعمل مصطلح (غير الموقّت) مقتربنا بالنكرة والمعرفة فيقول مثلاً:

"ولا يجوز أن تقول: مررت بعد الله غير الظريف إلا على التكرر، لأنَّ عبد الله مؤقت"<sup>(٢)</sup> فلو كان يعني بهما مؤدّى واحداً لاستعمل أحدهما محلَّ الآخر<sup>(٣)</sup>.  
ويُعُدُّ المبرد أولَ من قدم حداً للنكرة، إذ استند في تعريفه لها إلى فكرة الشيوع وعدم التعيين، ثم توالت الحدود لها من غير جديد<sup>(٤)</sup>.

ويجدر بالذكر أن ابن مالك لم يستطع أنْ يحدّها فقال<sup>(٥)</sup>:  
"فأحسن ما يبين به ذكر أقسامه مستقصاة، ثم يقال: وما سوى ذلك (أي أقسام المعرفة) فهو نكرة".

وقد ذهب جمهور النحاة إلى أصلية النكرة، وفرعية للمعرفة<sup>(٦)</sup>.

(١) أبو الفتح عثمان بن جني، (ت ٣٩٢ هـ / ١٠٠٢ م)، اللمع في العربية، تج: فائز فارس، ط١ دار الأمل، إربد ، ١٩٨٨ م، ص ٩٩، وكذا: سر صناعة الإعراب، تج: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥ م، ج ٢، ص ٤٥١.

(٢) الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ٧/١.

(٣) سعيد الزبيدي، قضايا مطروحة للمناقشة، ط١، دار أسماء، عمان، ١٩٩٨ م، ص ٩٦.

(٤) وللبحث إطلاعه خاطفة من خلال آقوال ذوي المصنفات التعريفية مثل، قول علي بن محمد الجرجاني، (ت ٨١٦ هـ / ١٤١٣ م)، التعريفات ، تج: إبراهيم الأبياري، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت ، ١٩٨٢ م، ص ٣١٦، بأنها: "ما وضع لشيء لا يعنيه كرجل وفرس".  
\* قول عبد الله بن أحمد الفاكهي، (ت ٩٢٢ هـ / ١٥٦٤ م)، شرح كتاب الحدود في النحو، تج: المتولى رمضان الدميري ، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٣ م، ص ١٣٣، بأنها: "ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدد أو مقتدر وجوده فيه".

\* وقول أبي البقاء أيوب بن موسى الكفوبي، (ت ١٠٩٤ هـ / ١٦٨٣ م)، الكليات، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢ م ص ٨٩٤، بأنها: "مala يدل الا على مفهوم من غير دلالة على تميزه وحضوره، وتعين ماهية من بين الماهيات وإن كان تعلقه لا ينفك عن ذلك".

\* وقول محمد علي بن علي التهانوي، (ت ١١٥٨ هـ / ١٧٤٥ م)، كشاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه: أحمد حسين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ، ج ٤، ص ٢١٠، بأنها: "تفيض المعرفة".

\* وقول النبي عبد الرسول الأحمد نكري، (ت ؟)، دستور العلماء ، ط٢، مؤسسة الأعلمى للطبوعات، لبنان، ١٩٧٥ م، ج ٣، ص ٤٢٠، بأنها: ما وضع لشيء لا يعنيه .

(٥) محمد بن عبد الله بن مالك، (ت ٦٢٢ هـ / ١٢٧٤ م)، شرح التسهيل، تج: عبد الرحمن العيد، ط١ مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ج ١، ص ١٢٦.

(٦) سيبويه، الكتاب مصدر سابق، ٢٤/١ ، والمبرد، المقتصب، مصدر سابق، ٤/٢٧٦. واستندوا في ذلك إلى مستندات عقلية ومنطقية. ينظر عنها :

سيبوه، المصدر نفسه، وابن السراج، الأصول في النحو، مصدر سابق، ١٤٨/١، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو، تج مازن مبارك، طبعة ٥، دار النفائس، بيروت، ص ١٠٠ ، وعبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦٦٦ هـ / ١٢١٩ م)، اللباب في علل البناء والإعراب ، تج: غازي طليمات، طبعة ١ ، دار الفكر ، دمشق، ١٩٩٥ م، ج ١، ص ٤١٧ ، وجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، (ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م)، همع الهوامع في شرح جمع الجواب، تج: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨ م، ج ١، ص ١٨٥-١٨٦.

<sup>(١)</sup> الكوفيون وابن الطراوة <sup>(٢)</sup>، في ذلك بدليل أن بعض الأسماء لا نكرات لها <sup>(٣)</sup>.

## سمات النكرة:

**حدد النحو** (٤) سمات دالة على النكرة، منها لفظية ومنها معنوية، أما اللفظية فهي،

## أ- التنوين:

<sup>(١)</sup> عَدَ التَّوْيِنْ عَلَمَةً دَالَّةً عَلَى اسْمِيَّةِ الْكَلْمَةِ <sup>(٥)</sup>، بَلْ عَلَمَ دَالًا عَلَى تَنْكِيرِهَا <sup>(٦)</sup> فِي الأَصْلِ  
الْمُجْرَدِ لَا فِي الْاسْتِعْمَالِ، فَقَدْ يَنْبُونَ الْعِلْمُ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ لِلْمَحِ الأَصْلِ. وَقُسْمُوهُ إِلَى أَقْسَامٍ عَدَةٍ <sup>(٧)</sup>،  
مِنْهَا تَوْيِنُ التَّكْيِيرِ. وَاقْتَرَنَتْ وَظِيفَتْهُ النَّحُويَّةُ (التَّكْيِير)، بِالْأَسْمَاءِ الْمُنْتَهِيَّةِ بِاللَّاحِقَةِ  
<sup>(٨)</sup> (وَيَهُ)، بِأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ <sup>(٩)</sup> وَالْأَعْلَامِ الشَّخْصِيَّةِ.

أما الأسماء المنتهية باللاحقة (ويء)، فإنك لو قلت: (مسكويه) بالبناء على الكسر، فلأنـ<sup>١١</sup>  
عندئذـ تتحدث عن رجل معهود بينك وبين مخاطبك<sup>(١٠)</sup>، لا تختلط صورـتـه في الذهن<sup>(١١)</sup>  
بصورة غيره خلافا لقولك: (مسكويه)، بالتوين، فأنت لا تزيد واحدا بعينـه فـدل على الشـيـوع  
(الـتـكـير)<sup>(١٢)</sup>.

(١) أبو حيyan محمد بن يوسف الاندلسي، (١٣٤٤هـ / ١٧٤٥م)، ارشاف الضرب من لسان العرب، تتح: مصطفى النمس، ط١، (د. ت)، ١٩٨٤م ج١، ص ٤٥٩.

<sup>٢)</sup> هو سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي، المعروف بابن الطراوة، (ت ٥٢٨هـ / ١١٣٤م)، كان نحوياً ماهراً وأديباً بارعاً، وسمع كتاب سيويه على الأعلم، وله آراء نحوية تفرد بها، وخالفت الجمورو. ينظر: السيوطي، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والتحاة*، تج، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ج ١، ص ٦٠٢.

(٤) أينما ترد كلمة (النهاة)، فإنما تدل على اتفاق نحوي على مسألة ما، ولا يعني بالضرورة النزوع إلى تعداد الأسماء النهاة.

(٢) السيوطي ، المصدر نفسه، ١٨٦/١

(٥) أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، (ت ٥٧٧ هـ / ١١٨٢ م)، *أسرار العربية* ، تتح، فخر قدارة، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م، ص ٣٤.

(٦) ابن جنی، *سر صناعة الاعراب*، مصدر سابق، ٤٩٤/٢، والخصائص، تتح: محمد على النجاشي، ط٤، دار الشورون، الثقافية العالمية، بغداد، ١٩٩٠م، ج٢، ص ٢٤٣.

(٧) يومن إلى: ابن جني، سر صناعة الإعراب، المصدر نفسه /٤٩٤، وموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، ١٢٤٦هـ /٥٦٤، شرح المفصل، دار صادر، ج ٩، بيروت، ص ٢٩، وإين مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ١١١/١.

(٨) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مصدر سابق، ص ٩٨-٩٩.

<sup>٩</sup>) طاهر بن أحمد بن بابشاد (ت ٤٦٩ هـ / ١٠٢٧ م)، *شرح المقدمة المحاسبة*، تتح: خالد عبد الكريم الكويت، ١٩٧٦، ج ١، ص ١٨٥.

(١٠) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦م، ج١، ص٣٤، وعوض المرسي، ظاهرة التنوين في اللغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٢م، ص١٤.

(١١) عباس حسن، النحو الوافي، المرجع نفسه، ٣٤/١.  
 (١٢) نظر: موسى الكاظم، دعوه ساقق، ١٩٩/٢.

ولم يقل ابراهيم السامرائي<sup>(١)</sup>، بمذهب النحاة هذا، بل عَدَّ قائماً على مثال مصنوع وُظِّف لخدمة قاعدتهم التحوية دون الاستئناق منه بامثلة مساندة على الصعيد الاجتماعي للغة<sup>(٢)</sup>. ثم أليس التتوين علامة خاصة بالمعربات<sup>(٣)</sup>، فلم دخل على المبنيات<sup>(٤)</sup>؟

وأما أسماء الأفعال<sup>(٥)</sup>، فقد تتوّع استخدامها التركيب في اللغة، فمنها ما استخدم نكرة<sup>(٦)</sup> لا غير مثل (واها)<sup>(٧)</sup>، ومنها ما تردد استخدامه بين المعرفة والنكرة<sup>(٨)</sup> مثل : (صه، صه)، فوجود التتوين ينقل دلالة الكلمة من التعين إلى الشيوع.<sup>(٩)</sup>

ربط النحاة الصيغة المنونة من أسماء الأفعال بالجانب الدلالي، فلو قلت مثلاً للمخاطب: صهْ فإنك تريد اسكت عن كلام معهود بينماكما مع جواز التكلم بغيره<sup>(١٠)</sup>، خلافاً لقولك: (صهِ)، فإنك تريد اسكت سكوتاً تماماً أي عن كل الكلام<sup>(١١)</sup> (مطلق الكلام)<sup>(١٢)</sup>.

وقد وهم بعضهم<sup>(١٣)</sup> حين ربط الصيغة نفسها بالتكير، وإنما دلالتها على النكرة عائدة إلى مصادرها، ثم انتقلت هذه الدلالة إلى أسماء الأفعال نفسها<sup>(١٤)</sup>، فصهِ مثلاً تقابل سكوتاً<sup>(١٥)</sup>.

(١) ابراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق ، بغداد، ١٩٦٨م، ص ٦٣ .  
(٢) يقول ابراهيم السامرائي في المرجع نفسه:

... وأنوا من ذلك بشاهد وضعوه هم أنفسهم وهو مررت بسيبويه، وسيبويه اخر فسيبويه الأول علم مبني على الكسر وسيبويه الثاني منون وهو تتوين التكير، إن سيبويه لقب لعلم وهو عمرو وكنيته أبو بشر، وقد غلب على صاحبه وصار لا يعرف إلا به، ونحن لا نعرف علما اخر معاصر له لقب بسيبويه، فلين التكير في سيبويه الآخر .

(٣) المرجع نفسه ، وفيه يقول:

... ثم إننا نعرف أن ما ختم بـ (ويه) يعني على الكسر كذا جرى في العربية فلم نون هذا ذكر السيوطى، الأشباه والنظائر في النحو، تتح: عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، ج٤، بيروت، ١٩٨٥م، ص ١٣٦ . الأسماء المبنية التتوين للضرورة، لأن التتوين فرع الإعراب وهي لا يدخلها الإعراب فلا يدخلها التتوين .

(٤) وهذا التتوين لا يعني بالضرورة، قبول البحث باسمية ما أطلق عليه (أسماء الأفعال).  
ويرى المبرد - ووافقه الرضي - أنها أصوات ولا معنى للتكير أو التعريف هنا.  
ينظر : المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ١٧٩/٣ ، والرضي الاستربانى، (ت ٦٨٦هـ / ١٢٨٧ ) ،  
شرح الكافية ، تتح: يوسف حسن، ط ٢ ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازى، ١٩٩٦م، ج ٣، ص ١٢٠ ،  
والرأى أنها أقرب إلى معانى الأفعال .

(٥) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ٣٠٢/٣ ، والسيوطى ، الأشباه والنظائر، المصدر نفسه، ٢٦٨/٣ .  
(٦) اسم فعل مضارع بمعنى (أعجب).

(٧) سيبويه، المصدر نفسه، ٣٠٢/٣ ، والسيوطى، المصدر نفسه، ٢٦٨/٣ .  
(٨) اسم فعل أمر يعني (اسكت).

(٩) ابن بابشاد ، شرح المقدمة المحسبة ، مصدر سابق ١٨٥/١ .

(١٠) سيبويه، المصدر نفسه، ٣٠٢/٣ ، وابن بابشاد، المصدر نفسه، ١٨٥/١ .

(١١) وهذا يشير إلى توثر في العملية الكلامية وانقطاع التواصل بين المتكلم والمخاطب.

(١٢) ينظر الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مصدر سابق، ٩٩-٩٨ .

(١٣) الرضي ، المصدر نفسه، ٩١/٣ .

(١٤) المصدر نفسه .

وربما يكون التتوين فيها دليلاً على وصلها بما بعدها، وحذفه دليلاً على الوقف<sup>(١)</sup>، أو يكون ظاهرة صوتية قصد منها تكثير اللفظ<sup>(٢)</sup> وهو الرأي مقبول في التوجيه.

وأما الأعلام فقد يلحق التتوين بعضها، فيدل ذلك على تكيرها، وهذا الاقتران بينهما

يثير التساؤل الآتي:

كيف يجمع بين كون التتوين علماً للتکير<sup>(٣)</sup> ودالاً عليه، وبين تقييد النحوة أن العلم لا ينون؟<sup>(٤)</sup> ثم كيف يمكن للمتعلم أن يقبل تتوين الأعلام في باب الممنوع من الصرف في مقابل عدم تتوينها؟ فعند وقوفه عليها قد يتشكل لديه تصادم بين مرجعيته المعرفية النحوية ومثاله المقرؤء.

ورؤية البحث في تكير الأعلام تعود إلى عملية التخاطب بين المتكلم والمتلقي (السامع)، فقد يجهل السامع سخوص المحاوره فيلجاً المتكلم إلى الإيضاح، وقد يرحب عن ذكر سخوص حواره، فينزع إلى الشيوع بتتوينها، ويبدو أن تتوين الأعلام يدل على الشيوع لا على التكير، إذ إن معنى الشيوع أعمّ من معنى النكرة، فكل منكّر شائع وليس كل شائع منكراً.

وقد تتلوّن الأعلام طلباً لتوفير نسق موسيقي يطرب إليه المتكلّم<sup>(٥)</sup>، مما يفضي إلى الحفاظ على البناء المقطعي للكلمة، أو يكون تتوينها من رواسب الماضي البعيد لهذه اللحقة<sup>(٦)</sup>.

#### بـ- صلاحية دخول ربّ:

تقع ربّ أول الكلام<sup>(٧)</sup>، وتصبح النكرة ، وتلازمها، فأصبحت إحدى سماتها، ودليلاً<sup>(٨)</sup>، حتى لو أضيفت النكرة<sup>(٩)</sup> إلى ضمير كقول جرير<sup>(١٠)</sup>.

(١) وهذا الرأي لابن السكري (٢٤٤ هـ/١٠٥٩ م) نقله عنه الرضي في شرحه للكافية، ٩١/٣.

(٢) الرضي ، المصدر نفسه، ٩١/٣.

(٣) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مصدر سابق، ص ٩٩، وأبو البركات الأنباري، أسرار العربية، مصدر سابق. ص ٥٢.

(٤) إبراهيم مصطفى، أحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩، ص ١٧٩.

(٥) ينظر: فوزي الشايب، «منع الصرف بين الاستعمال والتقييد النحوي»، مجلة مجمع اللغة العربية، مجلد ٢١، الجزء الرابع، دمشق، ١٩٩٦، ص ص ٧٤٤-٧٤٦.

(٦) المرجع نفسه، ص ٧٢١.

(٧) ابن السراج، الأصول في النحو، مصدر سابق، ٤١٧/١.

(٨) الزجاجي، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص ١٨٠، وابن جني، اللمع في العربية، مصدر سابق، ص ٩٨.

(٩) ينظر : سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ٤٢٥/١.

وسمع الكساناني أعرابياً يقول بعيد الفطر: رب صانمه لن يصومه، وقائمه لن يقومه.

ينظر: الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ١٥/٢.

(١٠) سيبويه، المصدر نفسه، ٤٢٦/١، والفراء، المصدر نفسه، ١٥/٢، والمبرد، المقتضب، مصدر سابق، ٤/٢٨٩، والزجاجي، المصدر نفسه، ص ١٨١.

ونظر المبرد، المصدر نفسه، ٤/٢٥٠، أن مشروعية دخول (رب) في هذا البيت على نية التتوين وارادة الانفصال، فهو يريد: رب غابط لنا، وإنما حذف التتوين استخفافاً.

## يَا رَبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ أَقْوَمْ بِمَاعِدَةٍ مِنْكُمْ وَجِرْمَانَا

ولا تجري (رب) على كل الأسماء مما جعل بعض النحاة<sup>(١)</sup> لا يقبلها للحكم على تكير الكلمة<sup>(٢)</sup>.

### ج- صلاحية دخول (ال) المؤثرة<sup>(٣)</sup>:

تدخل (ال) المؤثرة في التعريف على النكرة<sup>(٤)</sup>، أو ما يقع موقعها مما يقبل (ال)<sup>(٥)</sup>، فتغدوها تعريفاً أو تعيناً وتزيل ما فيها من إبهام وشيوخ. خلافاً لـ (أمس)، فإن أدخلت عليه (ال)<sup>(٦)</sup> أو أضفته، أو أردت منه يوماً ما من الأيام الماضية صار نكرة<sup>(٧)</sup>.

### د- دخول (كم):

وهي نظير (رب)، ولا تدخل - بنوعيها - إلا على نكرة<sup>(٨)</sup> كقولنا: كم ديناراً أدخلت؟  
وكم صعوبة كانت في طريقي فذلتها.

### ه- دخول (لا) النافية للجنس:

فهي تختص بالدخول على النكرة دون المعرفة<sup>(٩)</sup>، لأن عموم النفي والدلالة على الجنس لا يتحقق بالمعرفة<sup>(١٠)</sup>، ويتناسب هذا المعنى ومعنى النكرة.

(١) ينظر: السيوطي، *معجم الهوامع*، مصدر سابق، ١٨٥/١.

واللافت أن أسلوب السيوطي النحواني، يتميز بسرد الآراء النحوية عن المسألة سرداً متسلسلاً دون ذكر أسماء أصحابها أحياناً مكتفياً بقوله: (وذهب النحاة) أو (يرى بعض النحاة).

(٢) السيوطي، المصدر نفسه، ١٨٥/١.

(٣) احتراز من (ال) التي تدخل على الأعلام المنقوولة بلا تأثير فيها.

(٤) ابن السراج، *الأصول في النحو*، مصدر سابق، ١٤٨/١.

(٥) مثل (من) بمعنى (إنسان) و (ما) بمعنى (شيء) ينظر السيوطي، المصدر نفسه، ١٨٥/١.

(٦) وثمة خلاف بين علماء العربية في وظيفة (ال) المتصلة بـ (أمس) فقيل هي للتعريف، ومذهب الأصمعي أنها للتوكيد، وإنما تعرف بـ (ال) أخرى منوية، وقد تبني. ابن جني هذا الرأي، ينظر: *الخصائص*، مصدر سابق، ٣٩٥/١ - ٣٩٦/٢.

(٧) ينظر: الزجاجي، *الجمل في النحو*، مصدر سابق، ص ٢٩٩، والرضي، *شرح الكافية*، مصدر سابق، ٢٢٩/٣.

ويقول محمد علي الصبان، (ت: ١٢٠٦ هـ / ١٧٩١ م)، في حاشيته على *شرح الأشموني*، ضبط: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧، ج ١، ص ٩٥:

((... معناه التعيين وبين ذلك أنه اسم لمعين وهو اليوم الذي يليه يومك وأما المقربون بالعهدية فهو اليوم الماضي المعهود بين المخاطبين ولهم يومك أم لا، وإذا ثون كان صادقاً على كل أمس)).

(٨) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ٢٧٤/٢، والفراء، *معاني القرآن*، مصدر سابق، ١٦٩-١٦٨/١، وابن جني، *اللمع في العربية*، مصدر سابق، ١٤٦.

(٩) سيبويه، المصدر نفسه، ٢٩٦، ٢٧٤/٢، والزجاجي، *الجمل في النحو*، مصدر سابق، ص ٢٣٧.

(١٠) البرد، المقتضب، مصدر سابق، ٣٥٧/٤، وعثمان بن الحاجب، (ت: ١٤٦ هـ / ١٢٤٨ م)، الإيضاح في *شرح المفصل*، تج، موسى بناني العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ج ١، ص ٣٨٥ - ٣٨٦.

و- دخول (من) الاستغراقية<sup>(١)</sup>:

وهي الدخلة على نكرة<sup>(٢)</sup> يراد بها عموم<sup>(٣)</sup> في سياق غير موجب<sup>(٤)</sup>، كقولنا: (ما جاء من أحد) و (هل قام من أحد)، (لا يقُمُ من رجل)، وهذا عند البصريين، أما الكسائي ومعه الكوفيون<sup>(٥)</sup>، فيستشهدون بدخولها في كلام موجب<sup>(٦)</sup>.

وأما السمات المعنوية فهي:

أ- صلاحية نصبها على الحال أو التمييز<sup>(٧)</sup>.

ب- أن يؤدي الاسم بمعنى لا يكون إلا نكرة نحو (إيه)، أي زدني حديثا<sup>(٨)</sup>.

ج- أن تتشتت وتجمع بلقطها من غير إدخال (الـ) عليها<sup>(٩)</sup>.

د- أن تجري وصفا على النكرة<sup>(١٠)</sup> كقول أمرئ القيس<sup>(١١)</sup>.

**وَقَدْ أَغْتَدَيْ وَالطِّيرُ فِي وُكُنَاتِهَا  
بِمَنْجَرِ دِقِيدِ الْأَوَابِدِ هِيكِلِ**

(١) خلافاً لسيبوه إذ ذهب إلى أنها للتباعيض. ينظر: سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ٢٢٥-٢٤٤/٤، وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ١٣/٨، والرضي ، شرح الكافية، مصدر سابق، ٢٢٩/٣.

(٢) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ١٣٨-١٣٧/٤، وفيه يقول: (... إلا ترى أنك تقول: ما جاعني من رجل ولا تقول: ما جاعني من زيد، لأن رجلاً في موضع الجميع ولا يقع المعروف هذا الموقع، لأنه شيء قد عرفته بعينه).

(٣) ينظر : المصدر نفسه وكذا، : أحمد عبدالنور المالقي، (ت: ٢٧٠٢ هـ/١٣٠٣ م)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تتح: أحمد الخراط، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥ م، ص ٣٨٩. وفيه نظر: إذ أشار الحسن بن قاسم المرادي، (ت: ٧٤٩ هـ/١٣٤٨ م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تتح: فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل، ط٢، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣ م، ص ٣١٦-٣١٧ إلى إمكانية زيادتها مع النكرة التي ليست من ألفاظ العموم.

(٤) ينظر : المالكي، المصدر نفسه، ص ٣٨٩، والمرادي، المصدر نفسه، ص ٣١٦-٣١٧، ومعنى غير الموجب: (النفي أو النهي، أو الاستفهام).

(٥) وكذا ابن مالك. ينظر: الإحالة السابقة.

(٦) يقول الرضي ، في شرح الكافية، مصدر سابق، ٢٨٠/٣: ... وقد تقع [من] في سياق موجب دال على العموم مجازاً نحو: تمرة خير من جرادة.

وينظر : المالكي، رصف المباني، مصدر سابق، ص ٣٨٩، والمرادي، الجنى الداني، مصدر سابق، ص ٣١٦-٣١٧.

(٧) السيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق، ٣/٧٤.

(٨) عبدالعزيز بن جمعة القواس، (ت ٦٢٢ هـ/١٢٢٤ م) شرح ألفية ابن معط، تتح: علي الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٥ ، ج ١، ص ٦٢٩-٦٣٠.

(٩) ابن السراج ، الأصول في النحو، مصدر سابق، ١/٤٨٠.

ويقول ابن جنى في سر صناعة الإعراب، مصدر سابق، ٤٥٠-٤٥١/٢ ، في سياق حديثه عن تشية العلم: "... فإذا شورك في اسمه فقد خرج عن أن يكون علماً معروفاً وصار مشتركاً فيه شائعاً وإذا كان العلم كذلك فلا تصح التشية إذن إلا في النكرات دون المعرف.." وليس غايتي من هذا المقتبس سوى الإشارة إلى أن التشية لا تكون إلا في النكرات، أو ما في حكمها.

(١٠) القواس ، شرح ألفية ابن معط ، المصدر نفسه، ١/٦٣٠.

(١١) أمرؤ القيس، ديوانه، مصدر سابق، ص ١١٨

## أنواع النكرة:

### أولاً: النكرة التامة:

هي النكرة الباقية على تكيرها<sup>(١)</sup>، فلا تعرف بسمية أو إضافة ولا تدل على معين<sup>(٢)</sup>. والنحاة قالوا عن (ما) التعبوية<sup>(٣)</sup> إنها اسم مبهم<sup>(٤)</sup> تام<sup>(٥)</sup>. ويتحقق مفهوم (النكرة غير المقصودة) ومفهوم (النكرة التامة)، فعدم القصد يعني عدم التعيين وإرادة الشيوع، فلو قال أحد: يا رجلا، فإن كلمة (رجلا)، تبقى نكرة في سياق النداء، دون أن تعرف بالقصد، لأنّه لا يقصد رجلا بعينه، خلافاً لمن قصد رجلا بعينه<sup>(٦)</sup>، فإن كلمة (رجلا) تصبح كالمعرفة فتبني على الضم، تقول: يا رجل<sup>(٧)</sup>.

وتشمل - كذلك - ما أسماء النحاة بـ (الأسماء الموجلة في الإبهام)<sup>(٨)</sup>، وهي (غير وأخواتها)<sup>(٩)</sup> فهي لا تعرف عند الإضافة<sup>(١٠)</sup>، لتقديرك فيها الانفصال<sup>(١١)</sup>، ولكونها أسماء مبهمة

(١) ابن السراج، الأصول في النحو، مصدر سابق، ٣٣١/١.  
 (٢) المصدر نفسه، ١/٩٩.

(٣) ونقل سيبويه في كتابه، مصدر سابق، ٧٢/١، عن الخليل مشيراً إلى كون (ما التعبوية) نكرة تامة يعود إلى أنها "منزلة قولك شيء أحسن عبدالله، ودخله معنى التعجب" وعقب سيبويه على أستاذه بقوله "هذا تمثيل ولم يتكلم به".

(٤) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ١٧٣/٤، والزجاجي ، الجمل في النحو، مصدر سابق ، ص ٩٩  
 (٥) ابن السراج، المصدر نفسه، ٩٩/١، والزجاجي، المصدر نفسه.

(٦) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ٢٠٦/٤، وابن السراج، المصدر نفسه، ٣٣١/١ وقال عبد الله بن يوسف بن هشام، (ت ١٣٦١هـ / ١٣٦٠م)، شرح النمحة البدريّة في علم العربية، تَحْ: صلاح روای، ط٢، مطبعة حسان، القاهرة، ج ٢، ص ١٣٢-١٣٣، عن ذلك:

".... فإنه لا يقصد بذلك رجلاً بعينه بل مراده التصويت لمن يسميه، فكل من أجابه فهو مقصود. وقال عبد يغوث بن وقاص: في راكباً إما عرضتُ بلغـنـ نـدـامـيـ من نـجـرانـ أـنـ لـاـ تـلـاقـيـ"

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المبرد، المصدر نفسه، ٢٨٧/٤، والرضي، شرح الكافية، مصدر سابق، ٢١٠/٢.

(٩) وأخواتها هي: مثلك، وحسبك، وشبيهك، وهك، وشريك، ينظر: المبرد، المصدر نفسه، ٤/٢٨٨ - ٢٨٧/٤، ٤٢٣ ، والزجاجي ، الجمل في النحو ، مصدر سابق، ح ١٨١ ، وابن هشام، مغني الليبيب عن كتب الأعرب، تَحْ: مازن المبارك ومحمد علي، ط٦، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٢١٠ .

\* وأما شبيهك ومثلك فمعرفة لغير إذ المعنى المعروف بشبيهك وبمثلك ينظر: المبرد، المصدر نفسه، ٢٨٨٤؛ والزجاجي ، المصدر نفسه، ص ١٨١ .

(١٠) المبرد، المصدر نفسه، ٤/٢٨٧، فإن أضيفت غيراً إلى معرف له ضد واحد تعرفت لانحصر الغيرية، كقولك: عليك بالحركة غير السكون ينظر: الحسين بن أحمد بن خالويه، (ت ١٣٢٠هـ / ٩٨١م)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، مكتبة المتتبلي القاهرة، ص ٤٤، والرضي ، شرح الكافية ، مصدر سابق ٢١٠/٢ - ٢١١. و Zum يونس أن (مثلك) تقع معرفة نحو: مررت بزيد مثلك، إذ أريد مررت بزيد المعروف بشبيهك ويدلك على ذلك قوله: هذا مثلك قاتنا. ينظر بتصرف : سيبويه، المصدر نفسه، ٤٢٨/٤ - ٤٢٩.

(١١) ابن جني، اللمع في العربية، مصدر سابق ، ص ٨٣ .

ابهاما مطلقاً<sup>(١)</sup>، فلا تختص شيئاً بعينه<sup>(٢)</sup>، وتجري مجرى النكرات<sup>(٣)</sup>. ولأنها نكرة استعملها أبو محجن مع (رب) فقال<sup>(٤)</sup>:

**يَا رَبَّ مُتَلِّكٍ فِي النَّسَاءِ غَرِيرَةٍ  
بِإِيمَانٍ قَدْ مَتَعَنْتُ هَا بَطَّا لَاقَ**

### **ثانياً: النكرة غير الممحضة:**

هي ما تذكرت معنى لا لفظاً مثل الاسم المقترب بـ (الجنسية)<sup>(٥)</sup>، ومثاله قوله تعالى<sup>(٦)</sup>: ﴿وَالعَصْرِ ۝ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾؛ فلو لا إرادة معنى الجمع في الكلمة (الإنسان)، لما جاز الاستثناء منه<sup>(٧)</sup>، إذ لا يستثنى من الشيء إلا بعضه<sup>(٨)</sup>.

وذكر النحاة ضوابط في التعريف إلا أنها اصطدمت بنصوص لم تطبق عليها تلك القواعد مما جعلهم يثرون مسائل تتعارض وتلك الضوابط منها دلالة (ال) على الجنسية (الشيوخ). وهذه الدلالة شكلت مشكلاً معرفياً لدى متعلم العربية، ففي أثناء دراسته لها، وفي ظل تحكيم اللفظ دون المعنى، يصنف الاسم المقترب بـ (ال) بالمعرفة حتى إذا تعمقت ممارسته النحوية، وبرزت له نظرة مغايرة تحكم إلى المعنى في فهم المسألة نفسها، وتصنيفها ضمن النكرات، تشكل لديه جدل بين اللفظ والمعنى، فإلى أيهما يتحكم عند التصنيف؟ وكيف يوقف بين الجدل السائر والأنموذج الدائر<sup>(٩)</sup>؟

(١) الميرد، المقتضب، مصدر سابق، ٢٨٩/٤

<sup>٢</sup> ابن جني، *اللمع في العربية*، مصدر سابق، ص ٨٣.

<sup>(٣)</sup> سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ١٦٤/٤٢٧، والزجاجي، الجمل في التحو، مصدر سابق، ص ١٨٠.

<sup>٤</sup>) سيبويه، المصدر نفسه، ١/٤٢٧، ٤٢٦/٢، المبرد، المصدر نفسه، ٤/٢٨٩.

(٥) المبرد، المصدر نفسه، ١٢٨/١-١٣٩، والزجاجي، اللامات، تتح: مازن المبارك، ط١، دار الفكر، ١٩٨٥، ص ٤٣-٤٤. فالاسم المقترن بـ(ال) الجنسية: هو ما دل على كل ماله ذلك الاسم ويتساوى الجميع في المعنى نحو الرجل، وتشير (ال) هنا إلى ما في النفس من معرفة الجنس، لأنه شيء لا يدرك بالعيان والحس بل يدرك ذهنياً ينظر:

<sup>١١٢</sup> ابن السراج، *الأصول في النحو*، مصدر سابق، ٢/٢.

(٦) القرآن الكريم، سورة العصر، مكية ، الآيات ١-٣.

<sup>٧</sup>) المبرد، المقتصب، مصدر سابق، ١٣٩/٤، وأحمد بن الحسن بن شقرير (ت ١٣١٧هـ - ٩٢٩م) المطلي، تلح، فائز فارس ط ١، دار الأمل، إربد، ١٩٨٧م، ص ١٦٤، وأبو حيأن الأنطليسي، البحر المحيط، تلح: على معرض وعاليل عبد الموجود ، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م، ج ٨، ص ٥٠٨.

<sup>٨</sup> ) المبرد، المصدر نفسه، ١٣٨/٤ - ١٣٩.

(٩) يقول الزجاجي مثلاً، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص ١٨٠-١٨١:

‘ومما جاء بلفظ المعرفة وهو نكرة مثلك وشبكه وغيرك... وأسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والامتنابـل نحو، هذا ضاربك غدا... والدليل على تغيرها وقوعها نعوتا للنكرات. قال تعالى: ‘هذا عارض ممطرنا’. اهـ... وما جاء بلفظ النكرة وهو معرفة قولنا: سأريك غداً إذ ان (غداً) معرفة بالقصد والتعميم ينظر: الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ١/٥٨.

**ثالثاً: النكرة المقصودة (المفيدة) <sup>(١)</sup>:**

هي التي يزول إبهامها وشيو عها بالقصد والإقبال<sup>(١)</sup>. كقولك يا رجل<sup>(٢)</sup>، فابنك قصت رجلاً بعينه، وصار الاسم النكرة معرفة بالنداء، لإقباله عليك وقصتك إياه<sup>(٣)</sup> أو بالصفة التي تقلل من شيو عها وتخصيصها<sup>(٤)</sup> كقولنا: قليل دائم خير من كثير منقطع.

وقد ضمَّ النهاة هذا اللون من النكرات إلى المعرفة<sup>(١)</sup>، دون الالتفات إلى التعارض القائم في المصطلح. فوصفهم إياها بالمقصودة أو المفيدة يثير مشكلًا مقبولاً؛ إذ كيف تجتمع النكرة الدالة على الشيوع ومفهوم (المقصودة) الدال على التعين (التعريف)<sup>(٢)</sup>؟ ثم إنَّ النكرة إذا وصفت أو أضيفت إلى نكرة تخصصت، أي أفادت، فقلَّ شيوخها وقربَتْ من المعرفة<sup>(٣)</sup>. والأحرى بالبحث إدراج مفهوم (المفيدة)، ضمن مفهوم (المقصودة) لتقريب دلالتها وتعديل المصطلح ليصبح: (دلالة النكرة على المعرفة)<sup>(٤)</sup> وتصنيفها ضمن المعرفة لدلالة هما على التعين الذي يتوافق ومعنى المعرفة<sup>(٥)</sup>.

(١) وجدير بالذكر أن النهاة لم يحددوها معنى الفائدة تحديداً شافياً سوى ما ذكروه في سياق حديثهم عند تعريف الكلام. يقول بهاء الدين بن عقيل، (ت ٧٦٩هـ / ١٣٦٨م)، في شرحه على الفية ابن مالك، تلح: محمد محي الدين ، ط١٤، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٤، ج١، ص ١٤.  
\* الكلام .. عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليه.

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو، مصدر سابق، ٣٣١/١.  
 (٣) المصدر نفسه، وثمة خلاف في العلم المنادي، فذهب قوم إلى تعريفه بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية،

(٤) أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، (١٣٦٨هـ/١٩٧٨م)، *شرحه على الكتاب*، تتح: رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة، القاهرة ، ١٩٨٦، ج ١، ص ١٥٤.

(٥) المبرد، المقتصب، مصدر سابق ٢٨٧-٢٨٨، ٤، ١٢٧، وأحمد بن محمد المرزوقي، (ت ٤٤٠ هـ)، ألفاظ العلوم والخصوص، تج: يحيى الجبوري، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٩٥.

(٦) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ٤٦٠/١.

(٧) عبد الواحد بن علي بن برهان، (ت ٤٥٦هـ - ١٠٦٤م)، شرح المعلم، تلح: فائز فارس، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٩٨٤م، ج١، ص ٢٠٢، وفيه يقول: "... النكرة على ضرائب منها قريب من المعرفة، ومنها بعيد في الغاية، ومنها ما هو بين البعيد والقريب".

أهـ ، فالأول نحو: درهم وقایة خير من قنطرة علاج، والثاني نحو، جاء رجل، والثالث نحو: قرأت قصة، وقوله تعالى: "خلق الإنسان هلوعاً". القرآن الكريم، سورة المعارج، مكية، من آية رقم ١٩.

(٨) ومرد هذه التسمية إلى مبدئين هما:  
 أ-التنوع الدلالي لبعض الأساليب النحوية كدلالة المفرد على التثنية والمفرد على الجمع ودلالة العاقل على غدر العاق، ودلالة العام على الخاص.

بـ- اقتران النحو بعلم المعاني سوغ ذلك لمقصد بلاغي يقتضيه السياق اللغوي. ثم إن المعرفة أيضا قد تدل على النكرة كقولنا: مررت برجل مثلك.

(٩) وشمة مقتراح يقوم على إفراد مبحث خاص في باب (النكرة والمعرفة) يقسم الأسماء حسب الشيوع والتعيين إلى ثلاثة أقسام: ١- النكرة ٢- المعرفة ٣- ما تردد بين النكرة والمعرفة.

ثم إن شيوخها يزول بالعلمية الجنسية كقولك للأسد: أبو الحارث أو أسامة، فهي مع شيوخها معارف<sup>(١)</sup>؛ لأن حقيقتها متحدة، قارة في الذهن<sup>(٢)</sup>، وليس واحد منها أولى به من الآخر<sup>(٣)</sup>؛ لعدم الحاجة إلى الفصل بين بعضها وبعض<sup>(٤)</sup>؛ لعيشها في البراري والفار<sup>(٥)</sup>، فإن أنس الإنسان إلى بعضها كالخيل والإبل.. وضع لها أسماء فارقة<sup>(٦)</sup>.

### مراتب النكرة:

لا تتمتع النكرات بدرجة واحدة من الشيوع، فهي تتفاوت فيما بينها من حيث معناها الدلالي<sup>(٧)</sup>، ومدى قربها من المعرفة أو بعدها عنها<sup>(٨)</sup>، وقد درج النحاة النكرات - بناء على ذلك وحسب معيارهم السابق - إلى:

شيء متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ماش ثم ذي رجلين ثم إنسان ثم رجل<sup>(٩)</sup> وهذا التسلسل الدال على عمق النظرية الدلالية لدى النحاة يعطي مؤشرًا إلى اهتمامهم بربط المعنى النحوي بالمعنى الدلالي؛ مما ساعدتهم في تشريع أحكام نحوية أقرب إلى واقع الاستعمال اللغوي، ويظهر للبحث أن الأسماء الملازمة للتكيير أنكر النكرات، لإيقاعها في الإبهام<sup>(١٠)</sup>. ومع اعتراف النحاة<sup>(١١)</sup> بذلك إلا أنهم لم يصنفوها ضمن مدرجاتهم السابق.

(١) المبرد، المقتصب، مصدر سابق، ٤٤/٤، ٤٥ - ٤٤، ٣٢٠.

(٢) الرضي ، شرح الكافية، مصدر سابق، ٢٤٦/٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ٩٣/٢.

(٤) المصدر نفسه، والمبرد، المصدر نفسه، ٤٥/٤.

(٥) سيبويه ، المصدر نفسه، ٩٣-٩٣/٢.

(٦) المصدر نفسه، ٩٤/٢.

(٧) فكلما كان الاسم أكثر عموما فهو أنكر، وكلما كان أقرب من الاختصاص كان أعرف مما قبله. ينظر: المبرد، المقتصب، مصدر سابق، ٢٨١/٤، وابن السراج ، الأصول في النحو، مصدر سابق، ١٤٨/١، وابن جني، اللمع في العربية، مصدر سابق، ص ٩٩.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) وأشار المبرد، المصدر نفسه، ٢٨٨-٢٨٧/٤، إلى تدرجها فقال: '.... فالشيء أعم ما تكلم به، والجسم أخص منه، والحيوان أخص منه و الحيوان أخص من الجسم والإنسان أخص من الحيوان... والرجل أخص من الإنسان ورجل ظريف أخص من رجل...' وللاستفادة ينظر: الزجاجي، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص ١٧٨، وابن جني، المصدر نفسه، ص ٩٩، وأبو حيان الأنطليسي ، ارشاد الضرب، مصدر سابق، ٤٥٩/١.

(١٠) المبرد، المقتصب، مصدر سابق، ٢٨٧/٤، ٢٨٨، والرضي ، شرح الكافية، مصدر سابق، ٢١٠/٢.

(١١) الإهالة السابقة، وسبق أن ذكر البحث هذه الأسماء في مبحث أنواع النكرة، ص ١٥.

## ثانياً: المعرفة:

لم يتطرق الخليل إلى تعریف المعرفة، ولكن يمكن استخلاص تعریفها من خلال تعریفه للنکرة بأنها "نقیض المعرفة"<sup>(١)</sup>، فالمعرفة نقیض النکرة من قبیل حمل الشيء على نقیضه. وذکرها سیبویه بقوله<sup>(٢)</sup>: "... وإنما صارت معرفة ... " قوله<sup>(٣)</sup>: "... فإنْ أردتَ شيئاً بعینه" واكتفى بتعداد أقسامها والتمثيل لها<sup>(٤)</sup> وذکر الآلية التي تصیر بها المعارف معرفة<sup>(٥)</sup>. وأضاف الفراء مصطلح (الموقت)<sup>(٦)</sup>، ليدل على المعرفة<sup>(٧)</sup>. ثم جاء المبرد<sup>(٨)</sup> وابن السراج<sup>(٩)</sup> والنحاس<sup>(١٠)</sup> والزجاجي<sup>(١١)</sup> وابن جنی<sup>(١٢)</sup>، ليفصّلوا القول في أقسامها وذکر مراتبها والتمثيل لها<sup>(١٣)</sup>. ولعل الرمانی<sup>(١٤)</sup> أول من حاول وضع تعریف للمعرفة فهي الاسم "المختص" بشيء دون غيره بعلامة لفظیة، والعلامة اللفظیة على وجهین، علامه موجودة وعلامه مقدرة فالموجودة الألف واللام والمقدرة في ثلاثة أشياء، الاسم العلم والمضمر والمبهم". ويفهم من قول الرمانی (المختص بشيء دون غيره) أن التعریف في ذاته يقوم على مفهومين متلازمین هما: الاختصاص<sup>(١٥)</sup> والتبعین.

فالمتكلم حين يقول مثلاً (قرأت قصة)، أو (ركبت الحصان)، فإنه يعرف معالم القصة المقروءة وصفات الحصان المركوب، كونه الفاعل، ولكن انتقال الجملتين إلى السامع قد يزيل هذا التبعین فيحيلهما إلى عدم التبعین.

(١) الخليل، العین، مصدر سابق، مادة (ن ک ر)

(٢) سیبویه، الكتاب، مصدر سابق، ٥/٢.

(٣) المصدر نفسه، ١/١.

(٤) المصدر نفسه، ٥/٢.

(٥) المصدر نفسه، وفيه يقول عن الأسماء المبهمة: "... وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه .... وما أشبه ذلك وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائز أمرته...".

(٦) الفراء، معانی القرآن، مصدر سابق، ٧/١.

(٧) ينظر: مبحث (تعريف النکرة)، ص ٩-٨.

(٨) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ٢٧٧/٤.

(٩) ابن السراج، الأصول في النحو، مصدر سابق، ١٤٩/١.

(١٠) أحمد بن محمد النحاس، (ت ٣٣٨هـ / ٩٥٠م)، التفاحة في النحو، تج: كورکیس عواد. بغداد ١٩٦٥م، ص ٢٢.

(١١) الزجاجي، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص ١٧٨.

(١٢) ابن جنی، اللمع في العربية، مصدر سابق، ص ٩٩، وسر صناعة الإعراب ، مصدر سابق، ٤٥٠/٢.

(١٣) إلا ابن النحاس فقد اكتفى بذكر أقسامها والتمثيل لها دون ذکر مراتبها.

(١٤) الرمانی، رسالة الحدود، مصدر سابق، ص ٦٨.

(١٥) ويساویه مصطلح (التخصیص) ويراد به التبعین والإفراد. قال ابن منظور (اللسان)، مصدر سابق، مادة (خ من ص):

" خصه بالشيء يخصه... واختصه أفرده به دون غيره.... " وللفائدة ينظر: الرضی ، شرح الكافیة، مصدر سابق، ٤٠/١.

فالسامع قد يجهلُ ما يعرفه المتكلم<sup>(١)</sup> ويتمثله ذهنياً لأنه قام بالفعل أو اخْتَصَّ به. إذن فالمعرفة تطلق على المعلوم عند المخاطب<sup>(٢)</sup>. ثم توالت التعريفات من غير جديد تقريباً<sup>(٣)</sup>. وبعد أن حدد النحاة المتقدمون مفهوم (النكرة والمعرفة)، جاء ابن مالك وأقرَّ بصعوبة حدّهما دون استدراك، وأقترح تحديد معنى المعرفة أولاً وذكر أقسامها، ثم يقال، وما سوى ذلك نكرة<sup>(٤)</sup>.

وفي ظل الجدل القائم بين اللفظ والمعنى، هل تمَّ حقاً للنحاة إحصاء أقسام المعرفة بما لا يقبل الشك حتى يشرع ابن مالك بمقولته تلك؟ فهو نفسه يشير إلى أن وضع حد للمعرفة أو النكرة خال من أي استدراك غير متعين، فما هو معرفة لفظاً قد يكون نكرة معنى، وما كان نكرة لفظاً قد يكون معرفة معنى<sup>(٥)</sup>.

### أشكال التعريف:

للتعريف شكلان أساسيان هما:

#### ١- التعريف بغير قرينة:

وهو ما كان فيه التعريف بالوضع<sup>(٦)</sup> (ذاتياً)<sup>(٧)</sup>، دون اللجوء إلى قرينة خارجية تعين على تعريفه، ويتضمن العلم، فهو ملازم لتعريف العلمية<sup>(٨)</sup>، وتعريفه جزئي وضعاً، واستعمالاً، خلافاً لسائر المعرف فهي كليات وضعاً جزئيات استعملاً<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: أبو سعيد السيرافي، شرحه على الكتاب، مركز المخطوطات والوثائق، الجامعة الأردنية، عمان، ١٧٥/٤، (مخطوط).

(٢) المصدر نفسه:

(٣) وللبحث إطلاعة خاطفة من خلال آقوال ذوي المصنفات التعريفية مثل: قول الجرجاني، التعريفات، مصدر سابق، ص ٢٨٣ بانها: "ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي مسبوقة بجهل...".

\* قوله الفاكهي، شرح كتاب الحدود، مصدر سابق، ص ١٣٤ بانها: "ما وضع ليسعمل في معين" \* قوله التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، مصدر سابق، ٣٦٤/٣ بانها: "اسم وضع لشيء بعينه وقبل وضع ليسعمل في شيء بعينه".

\* قوله الكفوبي، الكليات، مصدر سابق، ص ٨٢٤، بانها: "كل اسم خص واحداً بعينه". \* قوله عبد النبي الأحمد نكري، دستور العلماء، مصدر سابق، ٣١٥/١، بانها الاسم موضوعاً لشيء بعينه".

(٤) يقول ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ١٢٥/١، ١٢٦-١٢٥. من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه، دون استدراك عليه؛ لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً وعكسه، وما هو في استعمالهم على وجهين، فاحسن ما بين به ذكر أقسامه مستقصاه [والضمير يعود إلى الاسم المعرف]، ثم يقال: وما سوى ذلك فهو نكرة

(٥) فمثل الأول قوله تعالى: "خلق الإنسان هلوعاً" ، ومثال الثاني قول العرب: "كان ذلك عاماً أول، فالملول معين لكنهم لم يستعملوه إلا نكرة ينظر: سيوبيه، الكتاب، مصدر سابق، ٩٣/٢، والمبرد، المقتضب، مصدر سابق، ٤٤، وابن مالك، المصدر نفسه، ت ١١٧٤ / ٥٦٩، ت ١١٧٤ / ٥٦٩.

(٦) سعيد بن مبارك بن الدهان، (ت ٥٦٩ - ١١٧٤) الفصول في العربية، تحر: فائز فارس، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨، ص ٤٨.

(٧) السيوطي، الفرائد الجديدة، تحر: عبد الكريم المدرس، وزارة الأوقاف، بغداد، ج ١، ص ١٥٧. والأشباء والنظائر، مصدر سابق، ٦٢/١.

(٨) ابن باشازد، شرح المقدمة المحسبة، مصدر سابق ٦٩/١ - ٧٠.

(٩) السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ١٨٨/١.

## ٤- التعريف بقرينة<sup>(١)</sup>:

وهو ما كان فيه التعريف بقرينة لفظية نحو (أداة التعريف)، أو معنوية نحو، (الكلام) و(الجنس)، أو حسية نحو (الإشارة والحضور والإقبال)<sup>(٢)</sup>.

وتحقيق بالبحث أن يعرض لهذه القرائن في ضوء معيار دلالي ينتظم بعلاقة تبادلية بين المتكلم والمخاطب في الحديث الكلامي. فقد أشرت -أنفاً<sup>(٣)</sup>- إلى أن المعرفة تقوم على مفهوم (التعيين) وبينت بايجاز دوره في فهم عملية التخاطب بين المتكلم والمخاطب من خلال معلومية المخاطب بالحدث الكلامي المراد أو جهله به.

فالإشارة تتطلب تمثلاً محسوساً وحضوراً للمشار إليه أو للمنادي أو لضمير الكلام والخطاب، فأنت لا ت ADV تادي أحداً ما لم تشر إليه إشارة ايمائية أو حركية تثير انتباهـ، أو توجه نظرك إليه ليشاركـ في تحديـه ومعرفـته.

والتعيين قد يكون ذهنياً أو مادياً، أما الذهني فـكـأنـ يتلقـىـ السـامـعـ عـبـارـةـ (كتـابـ سـيـبـويـهـ)، فالعبارة متعينة في ذهنه، بأنه كتاب نحوـيـ أـلـفـهـ عمـرـوـ بنـ عـثـمـانـ الملـقبـ بـ (سيـبـويـهـ)، حتى لو أنه لم يـرـ الكتابـ بلـ سـمعـ عنـهـ. وما يـؤـكـدـ ذلكـ أنـ اللهـ سـبـحـانـهـ وـتـعـالـىـ حينـ نـكـرـ الغـيـبـيـاتـ (كـالـجـنـةـ وـالـنـارـ...ـ)ـ فيـ القـرـآنـ تعـيـنـتـ فيـ أـذـهـانـ الـمـسـلـمـينـ منـ غـيرـ الـمـشـاهـدـ الـحـضـورـيـةـ.ـ وأـمـاـ التـعـيـنـ المـادـيـ فهوـ أـنـ نـسـمـعـ كـلـمـةـ ماـ،ـ أوـ نـشـاهـدـ حدـثـاـ،ـ فـإـنـهـ يـتـعـيـنـ ذـلـكـ لـنـاـ حـضـورـيـاـ،ـ وـمـنـ ثـمـ تـخـتـرنـ التجـربـةـ الـحـضـورـيـةـ ذـهـنـيـاـ لـهـيـنـ اـسـتـرـاجـاعـهاـ مـرـةـ أـخـرىـ.

ثم إن التـعـيـنـ يـفـضـيـ إـلـىـ التـسـمـيـةـ (الـعـلـمـيـةـ)ـ؛ـ فـتـداـولـ التـعـيـنـ (الـإـشـارـةـ)ـ إـلـىـ شـيـءـ مـاـ يـؤـديـ إـلـىـ تـخـصـيـصـ الدـلـالـةـ وـالـوـصـولـ إـلـىـ الـعـلـمـيـةـ<sup>(٤)</sup>ـ.ـ وأـمـاـ التـعـيـنـ بـالـعـلـمـيـةـ الـجـنـسـيـةـ<sup>(٥)</sup>ـ فـكـقـولـكـ لـلـأـسـدـ:ـ أبوـ الـحـارـثـ وـأـسـامـةـ<sup>(٦)</sup>ـ...ـ فـهـيـ معـ شـيـوـعـهاـ فـيـ أـمـتـهـاـ إـلـاـ أـنـهـ مـعـارـفـ<sup>(٧)</sup>ـ؛ـ لأنـ حـقـيقـتهاـ قـارـةـ فـيـ الـذـهـنـ<sup>(٨)</sup>ـ،ـ وـلـاـ حـاجـةـ لـنـاـ إـلـىـ الفـصـلـ بـيـنـ بـعـضـهـاـ وـبـعـضـ لـعـيشـهـاـ فـيـ الـبـرـاريـ<sup>(٩)</sup>ـ.

(١) ويـشـملـ (أـسـمـاءـ الإـشـارـةـ وـضمـيرـ المـتكلـمـ وـالمـخـاطـبـ،ـ وـالـمنـادـيـ وـالـأـسـمـاءـ الـموـصـولـهـ،ـ وـالـعـرـفـ بـالـإـضـافـةـ).

(٢) السـيـوطـيـ ،ـ الفـرانـدـ،ـ مصدرـ سابقـ،ـ ١٥٧/١ـ.

(٣) يـنـظـرـ :ـ صـ ١٩ـ مـنـ هـذـهـ الأـطـرـوـجـةـ.

(٤) إـبرـاهـيمـ أـنـيسـ،ـ دـلـالـةـ الـأـلـفـاظـ،ـ طـ ٧ـ،ـ مـكـتبـةـ الـأـنـجـلوـ الـمـصـرـيـةـ،ـ الـقـاهـرـةـ،ـ ١٩٩٢ـمـ،ـ صـ ١٥٠ـ.

(٥) يـنـظـرـ :ـ مـبـحـثـ (الـنـكـرـةـ الـمـقـصـودـةـ)،ـ صـ ١٧ـ.

(٦) الـمـبـرـدـ،ـ الـمـقـتـضـبـ،ـ مصدرـ سابقـ،ـ ٤٤/٤ـ،ـ ٤٥ـ،ـ ٣٢٠ـ،ـ وـالـزـجاـجيـ،ـ الـجـمـلـ فـيـ النـحـوـ،ـ مصدرـ سابقـ،ـ صـ ١٧٩ـ.

(٧) يقولـ سـيـبـويـهـ،ـ الـكـتـابـ،ـ مصدرـ سابقـ،ـ ٩٣/٢ـ.

هـذـاـ بـابـ مـنـ الـمـعـرـفـ يـكـونـ فـيـ الـاسـمـ الـخـاصـ شـائـعاـ فـيـ الـأـمـةـ،ـ لـيـسـ وـاحـدـ مـنـهـ أـولـيـ بـهـ مـنـ الـأـخـرـ وـلـاـ يـتوـهـ بـهـ وـاحـدـ دـوـنـ اـخـرـ لـهـ اـسـمـ غـيـرـهـ نـحـوـ قـولـكـ لـلـأـسـدـ:ـ أبوـ الـحـارـثـ وـأـسـامـةـ...ـ وـلـلـتـلـبـ:ـ ثـالـهـ وـأـبـوـ الـحـصـينـ وـسـمـسـ،ـ...ـ وـمـعـنـاهـ إـذـاـ قـلـتـ:ـ هـذـاـ أبوـ الـحـارـثـ،ـ أـوـ هـذـاـ ثـالـهـ أـنـكـ تـرـيدـ هـذـاـ الـأـسـدـ،ـ وـهـذـاـ الـتـلـبـ وـلـيـسـ مـعـنـاهـ كـمـعـنـىـ زـيـدـ،ـ وـإـنـ كـانـاـ مـعـرـفـةـ.

(٨) الرـضـيـ،ـ شـرـحـ الـكـافـيـةـ،ـ مصدرـ سابقـ،ـ ٢٤٦/٣ـ.

(٩) سـيـبـويـهـ،ـ المـصـدـرـ نـفـسـهـ،ـ ٩٣/٢ـ،ـ وـالـمـبـرـدـ،ـ الـمـقـتـضـبـ،ـ مصدرـ سابقـ،ـ ٤٥/٤ـ.

## فرعية المعرفة:

وقد ذهب جمهور النحاة إلى فرعية المعرفة<sup>(١)</sup>، وخالفهم<sup>(٢)</sup> الكوفيون وابن الطراوة في ذلك، للزوم بعض الأسماء التعريف كالمضمرات، وما التعريف فيه قبل التكير كقولك: مسررت بزيد وزيد آخر.

**خصائص المعرفة:** تتميز المعرفة بخصائص منها:

### ١- التوحد التعريفي في الكلمة:

إذ لا يجتمع معرفان<sup>(٣)</sup> في كلمة واحدة لتميز المعرف بتأثر معنوي قياساً إلى النكرة<sup>(٤)</sup>، فاجتماع تعريفين في الكلمة يزيد من ثقلها.

### ٢- الازدواج الدلالي:

فالمعرفة في أحد جوانبها تدلّ على ازدواج دلالي يتَرَدَّد بين الشيوع والتعيين، والمحتَكم في هذا الازدواج اللغطي والمعنوي، فاللفظ يكون بمتَّسِّعٍ مَعْلُومٍ شَكِّليٍ يجعل الكلمة المعرفة ضمن حَقْل دلالي ما، والمعنى يتمثّل بقرينة دالة على المعنى المراد.

### ٣- التركيب:

فتشوء المعرفة - أحياناً - يكون من تضام الكلمة مع قرائن لفظية أو معنوية أو حسية مشكلة سياقاً تعريفياً<sup>(٥)</sup>.

### ٤- تنوع طرائق التعريف<sup>(٦)</sup>:

وهذا قد يدل على تنوع تفكير العربي وثقافته، بما يتناسب وواقعه المعيش فيه. فهذا التنوع ينمو في ظل سياق لغوي اجتماعي ضمن إطار مكاني ما، فالعرب قد نوّعت طرائقها التعريفية تبعاً لاختلاف عاداتهم اللغوية، إذ لها دور في إقرار أسلوب دون آخر. ولعل بعضهم قد

(١) وقد استند النحاة في ذلك إلى قرائن منطقية وعقلية ينظر: سيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق ، ٢٤/١ ، والمبرد ، المقتصب ، مصدر سابق ، ٢٧٦/٤ ، وابن السراج ، الأصول في النحو ، مصدر سابق ، ١٤٨/١ ، والزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، مصدر سابق ، ص ١٠٠ ، والعكري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، مصدر سابق ، ٤٧١/١ ، والسيوطى ، همع الهوامع ، مصدر سابق ، ١٨٦/١ .

(٢) ينظر: أبو حيان الاندلسي ، ارتشاف الضرب ، مصدر سابق ، ٤٥٩/١ ، والسيوطى ، همع الهوامع ، مصدر سابق ، ١٨٦/١ .

(٣) ينظر: المبرد ، المصدر نفسه ، ١٤٤/٤ .

(٤) الزجاجي ، المصدر نفسه ، ص ١٠٠ .

(٥) ينظر: مبحث (أشكال المعرفة) ، ص ٢٠ .

(٦) غازي طليمات ، في علم اللغة ، ط١ ، دار طлас ، دمشق ، ١٩٩٧م ، ص ١٨١ .

أثر استخدام طريقة تعريفية أو طريقتين، وأثر بعضهم غيرهما حتى إذا تراكمت الطرق واجتمعت واستخدما فريق آخر جمِيعاً<sup>(١)</sup>.

#### ٥ - أنها تتبع بالاستعمال (السياق):

فهي لا تعرف بالوضع<sup>(٢)</sup>، إذ لا يصح - مثلاً - أن نطلق ضمير المتكلم (أنا) على متكلم غير متبع (غير حاضر)<sup>(٣)</sup>.

#### مدارج المعارف:

للعربية طرائق مختلفة للتعبير عن آلية التعريف، وهذا النوع ارتبط بطريقة تفكير العربي التي أفرزت رؤيته الخاصة إلى الأشياء من حوله. وانطلاقاً من العبارة التي تقول: "إنَّ اللغة وعاء الفكر" فإنَّ هذا التعدد في طرائق التعريف قد يكشف عن كيفية تعامل العربي مع قضاياه اليومية متولاً بلغته وضمن إطاره الاجتماعي.

ثم جاء النحاة فكانت لهم طرائق مختلفة في النظر إلى آلية التعريف وليس لدى البحث منهج تاريخي يضمن عرضاً متسلسلاً واضحاً للمعارف حسب أسبقيتها في الاستخدام غير أنه حاول أن يتبع ما ذكرته كتب النحو وفق مراحل تأليفها، فوجد أن المعرف لها مراتب متفاوتة لدى النحاة.

ومني هذا التدرج الاتكاء إلى معايير عقلية<sup>(٤)</sup> أو دلالية<sup>(٥)</sup> أو سياقية<sup>(٦)</sup> (مقامية)، تسمح بتقديم رتبة إحدى الطرق على الأخرى. ويتنازع هذا التدرج ثنائية التوافق والتفارق، فعلى الرغم من توافق النحاة على مبدأ التدرج إلا أنهم افترقوا في إنزال المعرف مراتبها طبقاً للمعايير السابقة. وهذا الانفصال أدى إلى بروز آراء نحوية في - الأغلب - حاولت تقديم روئي متباعدة نحو تسلسل المعرف من حيث درجة اعرفيتها، ويمكن حصر هذه الآراء على الوجه الآتي:

(١) ولعل من مستدات هذا النوع تفاوت المعرف من حيث درجة الأعرافية.

(٢) خلافاً للعلم فتعريفه جزئي وضيقاً واستعمالاً. ينظر:

العكري، اللباب في علل البناء والإعراب، مصدر سابق، ٧٧/١.

(٣) ينظر: يس بن زين الدين العليمي، (ت ١٠٦١هـ / ١٦٥١م)، حاشيته على شرح الفاكهي لقططر الندا، مطبعة مصطفى البابي، القاهرة، ١٩٣٤م، ج ١، ص ١٣٦.

(٤) كمعيار الوضع اللغوي.

(٥) قولهم: كلما كان الشيء أخص فهو أعرف.

(٦) كمعيار القصد والإشارة.

## الرأي الأول:

يرى أنصاره<sup>(١)</sup> أن الضمير أعرفها<sup>(٢)</sup>؛ لانتقاء الاشتراك الذي قد يحصل في الأعلام، فهو يتبعن بما يعود عليه، وبكونه لا يضمر إلا بعد أن يعرف<sup>(٣)</sup>؛ ثم الأعلام ثم اسم الإشارة ثم المعرف باللام و الموصولات<sup>(٤)</sup>.

الرأي الثاني:

نقل بعض النحاة المتأخرین<sup>(۵)</sup> أن ابن السراج يرى اسم الإشارة أعرفها، ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام<sup>(۶)</sup>.

وهذا النقل مخالف لما عثرت عليه في كتابه (الأصول في النحو)، في سياق حديثه عن الإخبار عن المضمر من كون الضمير أعرف المعرف إذ يقول معلقا على ( الذي هو غلامه هو) <sup>(٧)</sup> : "... إنك تخرج المضمر الذي هو أعرف المعرف إلى الظاهر لأن الذي - وإن كان مبيها - فهو كالظاهر لأنه يصح بصلته ...".

### الرأي الثالث:

يرى أنصاره<sup>(٨)</sup> أن أعرف المعارف العلم<sup>(٩)</sup>، ثم المبهم ثم ذو اللام<sup>(١٠)</sup>، ولعل تقديمهم<sup>(١١)</sup> للعلم يعود إلى انتقاء المشاركة وضعا، فهو لا يتناول إلا واحداً بعينه بالوضع<sup>(١٢)</sup>، ويتمكن كذلك

(١) وهم جمهور النهاة ينظر: المبرد، المقتصب، مصدر سابق، ٢٨٠/٤، وثعلب أحمد بن يحيى، (ت ٢٩١ هـ ٩٠٤) مجالس ثعلب، تج: عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف، القسم الأول، القاهرة، ١٩٤٨م، ص ٣٩٤، والرضي، شرح الكافية، مصدر سابق، ٣١٠/٢، أبو حيان الأندلسبي، ارتساف الضرب، مصدر سابق، ٤٥٩/١. ولم أثر على ما نسب إلى سيبويه من أعرافية الضمير، وللبحث أطلاته لا ذلك لاحقا.

<sup>١٢</sup>) المفرد، المصدر نفسه، ٤/٢٨٠، والزجاجي، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص ١٧٨.

(٣) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ٢/٦، والمفرد، المقتضب، مصدر سابق، ٤/٢٨٠.

(٤) الرضي ، المصدر نفسه ، ٣١٢-٣١٣/٢

(٥) منهم أبو البقاء العكبي في كتابه: *اللباب في علل البناء والإعراب*، ٤٩٤/١.

<sup>٦</sup>) الرضي ، المصدر نفسه ، مصدر سابق ، ٣١٣/٢

(٧) ابن السراج، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ٣١٣ / ٢ ، ولعل النحاة اعتمدوا في نقفهم ذلك على نص آخر يقلم فيه ابن السراج منزلة اسم الإشارة على العلم، فتوهموا. يقول ابن السراج، **الأصول في النحو**، مصدر سابق، ١٥٤ / ١:

... فإن قلت: زيد هذا فزيز مبتدأ وهذا خبره والاحسن أن تبدأ بهذا لأن الأعرف أولى بان يكون مبتدأ، والذى يفهم من النص انحسار اعرفيه اسم الاشارة مقابلة بالعلم فقط، فالتفاصل جزئي وليس كليا.

<sup>٨</sup>) الكوفيون إن لا تعلب وعليه الصimirي ، واختاره أبو حيان، ينظر : الرضي ، سرح الحافية، مصدر سابق، ٢٣١/٢ ، والسيوططي ، همع الهوامع، مصدر سابق، ١٨٧/١-١٨٨ .

(٩) الزجاجي، المصدر نفسه، ص ٤، ١٧٨، وأبو البركات الأنباري، أسرار العربية ، مصدر سابق، ص ٣٠٢، والدistr ، المصدر سابق، ٣١٣/٢.

<sup>١٠</sup> الرضا، المصدر نفسه، ٣١٣/٢.

(١) ومما يومنس أن ثعلبا قد أشار في ، مجالسه (٤٣٩-٤٤٠)، إلى أن الناس لم يختلفوا في أعرفية الصميم بل في منزلة زيد وهذا.

(١٢) الرضي ، المصدر نفسه ، ٣١٣/٢

بمعنى جزئي عند الاستعمال<sup>(١)</sup>، وليس موضوعاً للمتكلم دون غيره، فهو لازم مسماه خلافاً للضمير، فمع أنه يتناول واحداً بعينه، إلا أنه لا يمتنع أن يتناول ما أشبهه، ثم إنه ينوب عن المتكلم والمخاطب والغائب<sup>(٢)</sup>.

#### الرأي الرابع:

يرى رائدہ ابن مالک<sup>(٣)</sup> أن أعرف المعرف ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب ثم المشار به والمنادى، ثم الموصول، ثم المعرف بالأداة والمعرف بالإضافة حسب المضاف إليه<sup>(٤)</sup>.

#### الرأي الخامس:

يرى أن أعرفها ذو (أ)؛ لأنه وضع لتعريفه أداة دون غيره<sup>(٥)</sup>.

#### الرأي السادس:

ومع وجود هذه المذاهب النحوية الرئيسية على اختلافها في تحديد أعرف المعرف يبرز موقف رافض لآلية التحديد فهو لا يقبل مبدأ التفاوت بين المعرف. وصاحب هذا الموقف ابن حزم (ت ٤٥٦ هـ / ١٠٦٤ م)، الذي يرى أن المعرف متساوية من حيث درجة الأعرفيّة، فلا تفاضل بينها؛ لأنك لا تقول: عرفت هذا أكثر من هذا<sup>(٦)</sup>.

وفي ظل هذا الخلاف الدائري، برزت مسالك نحوية، بروءٍ متباينة ومتقاربة في تحديدها لمراتب المعرف دون المساس بجوهر الآراء النحوية السابقة.

فقد تقدم منزلة وتؤخر أخرى حسب تصور النحاة للمسألة، ومذهبهم في تحليلهم للتقديم أو التأخير، فقد تقدم منزلة المعرف بالأداة - مثلاً - على الاسم الموصول أو العكس... وهكذا<sup>(٧)</sup>. وأظهر هذه الرؤى الخلافية:

١- ترى أن أعرفها لفظ الجلة<sup>(٨)</sup>، ثم الضمير فالعلم فاسم الإشارة فالموصول فالمعرف باللام والمضاف<sup>(٩)</sup>.

(١) السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ١٨٨/١.

خلافاً لباقي المعرف فهي كليات وضعاً جزئيات استعمالاً فاستعمالها خاصٌ للسياق.

(٢) القواس، شرحه على الفية ابن معط، مصدر سابق، ٦٢٢/١.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ١٢٧/١.

(٤) المصدر نفسه، ١٢٧/١، وإنما لم يدمج هذا الرأي ضمن الرأي الأول لأنه أدق تقسيماً وأصدق تمثيلاً للجانب الدلالي.

(٥) ينظر : السيوطي، المصدر نفسه، ١٨٨/١ ولم ينسبة إلى أحد.

(٦) ينظر: أبو حيان الأنطليسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ٤٥٩/١، السيوطي، المصدر نفسه، ١٨٧/١.

(٧) يؤنس إلى: ابن مالك: شرح التسهيل، المصدر سابق، ١٢٩/١.

(٨) ومع أن السيوطي، في همع الهوامع، مصدر سابق، ١٨٨/١، قد أشار إلى أن محل الخلاف بين النحاة في غير اسم الله إلا أن جل النحاة لم يشر إلى ذلك.

(٩) السيوطي: المصدر نفسه، ١٨٨/١.

٢- ترى أن أعرفها الضمير ثم العلم ثم المعرف بـ (ال)، ثم ما أضيف إلى شيء فهو منزلة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى مضمون فانه بمنزلة العلم<sup>(١)</sup>.

٣- ترى أن أعرفها الضمير ثم العلم ثم اسم الإشارة<sup>(٢)</sup> ثم ذو (ال) والموصول<sup>(٣)</sup>.

### نقد الآراء والرؤى:

لم تسلم - غالباً - هذه الآراء والرؤى التي حاولت رسم تسلسل للمعارف، من نقد أو توجيه، لأن أصحابها<sup>(٤)</sup> غفلوا عن تفرع بعض المعرف في ذاتها وتفاصلها فيما بينها.

فأعرف الضمائر: ضمير المتكلّم ثم المخاطب ثم الغائب<sup>(٥)</sup>. وأعرف الأعلام ، لفظ الجلالة، ثم أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسي، ثم أسماء الأجناس<sup>(٦)</sup>.

وأعرف أسماء الإشارة ما كان للقريب ثم لل وسيط ثم للبعيد<sup>(٧)</sup>. وأعرف الأداة ما كانت فيه (ال) للحضور ثم للعهد الشخصي ثم للجنس<sup>(٨)</sup>.

ثم ابن رأي ابن السراج مردود، لأن تعريف أسماء الإشارة محصور في المتكلّم دون المخاطب، فهو لا يعلم ما في قلب الناطق بـ (هذا) وإنما تعريفه بالإقبال والقصد<sup>(٩)</sup>.

ويبدو أن ابن حزم في تساوي المعرف قد نظر إلى المعنى اللغوي لكلمة (المعرفة) فهي تعني الإعلام<sup>(١٠)</sup> والإخبار عن شيء يجهله المتلقّي. وابتداء قد تكون نظرته موافقة - من ناحية لغوية - للحقيقة العلمية. ومع هذا التفاوت كان التوافق على إبقاء المعرف بالإضافة

(١) ينظر: العكيري، اللباب في علل البناء والإعراب، مصدر سابق، ٤٢٣/١.

(٢) ويرى الفراء تقديم اسم الإشارة على العلم ينظر: إبراهيم بن السري الزجاج، (ت ٣١٦هـ/٩٢٨م)، إعراب القرآن، تج: إبراهيم الأبياري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ١٩٦٣م، ج ٣، ص ١٩٨، والزجاجي، الجمل في النحو، مصدر سابق ص ١٧٨.

(٣) الرضي ، شرح الكافية، مصدر سابق، ٣١٢/٢، ونسبه إلى ابن كيسان.

(٤) إلا ابن مالك فقد نظر إلى تفاصيل الضمير.

(٥) أبو حيان الاندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ٤٦٠/١.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) أبو حيان الاندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ٤٦٠/١. وقد يقال إن أسماء الإشارة غير متفاوتة من حيث درجة الأعرافية، ومدى دلالتها على القريب وال وسيط والبعيد، إلا من قبيل التلون الدلالي الذي يتاتي بالسياق.

(٨) المصدر نفسه، وهذا التدوين وفق نظرة النحاة ولا يعني بالضرورة إقرار البحث به.

(٩) العكيري، اللباب في علل البناء والإعراب، مصدر سابق، ٤٩٤/١.

(١٠) ينظر: ابن منظور ، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (ع ر ف)

في نهاية مدرج المعرف، فلم يقل أحد النحاة بأعرفيته، إذ لا يمكن أن يكون المضاف  
أعرف من المضاف إليه وبه تعرف<sup>(١)</sup>.

### ترتيب البحث للمعارف:

يرى البحث أن أعرف المعرف لفظ الجلالة وما أضيف إليه، ثم ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب، ثم أسماء الأماكن، ثم ما اقترن بـ (آل) الحضورية، فالمنادى<sup>(٢)</sup> المقصود بالنداء، فأسماء الإشارة للقريب ثم أسماء الإشارة للوسيط، ثم الموصولات، ثم ضمير الغائب، فأسماء الإشارة للبعيد، ثم أسماء الأناسي، ثم أسماء الأجناس، والمقترن بـ (آل) الجنسية، ثم المعرف بالإضافة.

والترتيب قائم على اقتران الجانب الدلالي بالسياق اللغوي والحدث الكلامي. فالعلاقة القائمة بين عناصر الحدث الكلامي (المتكلم - السياق - الوسط المادي) جعل البحث يوقع مصحوب (آل) الحضورية والمنادى<sup>(٣)</sup> المقصود بالنداء وأسماء الإشارة للقريب في مرتبة واحدة تقريباً، لأنها تستدعي تمثلاً حضورياً ومواجهة خطابية سياقية بين المتكلم والمخاطب أي أنها تتکيء إلى قصدية المتكلم ومعلومية المخاطب عند التلفظ بالحدث الكلامي.  
ومبدأ تعريف الموصولات قائم على قرينة لغوية (الصلة) وأخرى سياقية، إذ إن اتحادهما يشكل معلومية لدى المتكلمي.

ونقلد أسماء الإشارة للوسيط هذه المنزلة يعود إلى وجود فجوة دلالية بين عناصر الحدث الكلامي مردها عدم تيقن المتكلم والمخاطب من حقيقة المشار إليه وطبيعته تيقناً يسمح بإتمام عملية التواصل على وجهها.

ومرجعية توحد<sup>(٤)</sup> ضمير الغائب وأسماء الإشارة<sup>(٥)</sup> للبعيد في منزلة واحدة إلى احتمال الواقع في اللبس الدلالي لدى المخاطب. فقد تتوقف عملية التواصل بين المتكلم والمخاطب لعدم وجود قرينة ذهنية حضورية تشير إلى علم معروف بينهما.

ولعل المعرف<sup>٦</sup> عامة هو السياق فيه تتضح المقاصد، وتتحدد الدلالات سواء أكان سياقاً شفوياً أم كتابياً.

(١) السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ٨٨/١.

(٢) يرى بعضهم أن تعريف العلم المنادى بالنداء بعد زوال تعريف العلمية، والأصح أنه باق على تعريفه وإنما ازداد بالنداء وضوحاً ينظر: السيوطي ، همع الهوامع، مصدر سابق، ١٨٦/١.

(٣) وحقيق بالبحث الإشارة إلى ابن مالك نفسه قد ذكر أن المنادى وال المشار به متقاربان من حيث المعنى ينظر: ابن مالك ، شرح التسهيل، مصدر سابق، ١٢٧/١.

(٤) ولعل التشابه الدلالي بين ضمير الغائب وأسماء الإشارة للبعيد يسُوغ مثل هذه المقابلة فكلاهما يحتاج إلى قرينة دالة.

(٥) وتجدر الإشارة إلى تمنع أسماء الإشارة بتلون دلالي يسمح للمتكلم أن يستعمل ما كان للقريب للبعيد، وقد يحصل العكس بمقتضى قرينة دلالية أو سياقية.

ورخصة البحث في تأثير مرتبة أسماء الأنساب أنها تحتمل اشتراكاً مقبلاً من النكرة بشكل متفاوت، ومرتبة أسماء الأجناس لأنها تقترب - كذلك - من النكرة لشيوخها وعدم تعينها ودلالتها على العموم.

#### فكرة التفاوت: نقد وتوجيه:

إن القول بفكرة التفاوت الشكلية لدى النحو أمر يقبله البحث، وإناته لها يكون بربطها بالدلالة والسيقان.

فالضمير باشكاله لا يعُد معرفة بمنأى عن السياق سواء أكان شفهياً أم كتابياً إذ إنَّ تمام المعلومية تكون بعلاقة الضمير بالسياق اللغوي، فمرجعيَّة ضمير الغائب - مثلاً - لا يتضح إلا من خلاله، ثم بعلاقة الضمير بالحدث الكلامي، فضمير المتكلم والمخاطب يقتضيان المواجهة والقصد. وأصل تعريف العلم إنما يكون بالوضع، فإنْ شاع وانتشر فإنَّ المعرف - عندئذ - هو السياق.

وأسماء الإشارة تتطلب - غالباً - تمثلاً محسوساً وحضوراً متعيناً للمشار إليه، وإقبالاً عليه<sup>(١)</sup>، فلا يتم تعريفها إلا بتخاطب دالٌّ على تواصل كلاميٍّ حضوريٍّ بين المتكلم والمخاطب من جهة، وجود المشار إليه من جهة أخرى<sup>(٢)</sup>، ضمن منظومة الزمن الحضوري (الأنسي)، وتبصرُّ أثر المستوى الشفهي والكتابي في ذلك؛ إذ إن معناها لا يتضح إلا من خلال السياق<sup>(٣)</sup>. فتضامن زمن النطق بالعبارة الإشارية، واستعمالها الحضوري يجعلها معلومة لدى المتنقلي أو غير معلومة. فانتقالها من مستوىها المنطوق إلى مستوى المكتوب يقلل من درجة تعريفها.

فلو قال أحد مثلاً: ( هذه الشجرة جميلة) في زمن ماض، فإنَّ معرفتها تتحصَّر لدى قائلها ومستمعيه فقط، وإنَّ تصوره للمشار إليه خاصة دون أن يُشغِّل ذهنه سعيَاً إلى تحديد المعنى، ولا يكون تصوره للعبارة الإشارية تصوراً عاماً يجعله يعممها على كل شجرة. ولو دونَت العبارَة نفسها، وفي ظل الامتداد الزمني والانتقال المكاني<sup>(٤)</sup>، وانتفاء وجود المشير والمسلِّر إليه، فإنَّ القارئ لها لا يعلم صفات تلك الشجرة، وبمعنى أدق فإنه يجهل الصفات المجتمعة

(١) ينظر مثلاً: الحسين بن موسى الدينوري، (ت ٤٩٠ هـ / ١٠٩٧ م) ، ثمار الصناعة، تج: حنا حداد، ط١، وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٤ م ، ص ٤٣ ، والعكري، اللباب في علل البناء والإعراب، مصدر سابق ٤٩٤/١.

(٢) والمعنى أنَّ أسماء الإشارة في أصل وضعها اللغوي غير مختصة بمعين وإنما تخصص عند الاستعمال لتعيين المشار إليه.

(٣) مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ٧٠-٧٢.

(٤) والمعنى أنَّ للتغيير الزماني والمكاني أثراً في معلومية العبارة الإشارية لدى المتنقلي.

التي أدىت إلى جمالها، لأنها ليست قارة في ذهنه إلا على سبيل التخيل. وعندئذ تتعادل الجملة دلاليًا مع قولنا: هذه شجرة جميلة.

وتعريف الأسماء الموصولة بالصلة التي توضح المعنى المراد، فلو قلت مثلاً: "سلمت على الذي وسكت كان الكلام مشكلاً لجواز إحلال عدة احتمالات بعد الموصول لاحظ: سلمت على الذي (شجعني، ساند أخي، اجتهد.....). ولا يتضح هذا الإشكال إلا من خلال السياق.

وتعريف الاسم المقترب بـ (ال) يكون بفهم العلاقة الدلالية القائمة بين (ال) ومصحوبها وبما قد يتضمنه السياق من قرائن معينة على فهم المعنى.

وتأسيساً على ما سبق يقترح البحث تعديل فكرة التفارت عند النحاة، لتصبح: "المعارف متفاوتة ضمن اقتراحها بالدلالة والسياق اللغوي، فمعرفتيها لا تتضمن إلا من خلال تضامنها".  
ومما يجيز مثل هذا التعديل أنه يسهم - في ظل ثنائية اللفظ والمعنى - في تصنيف بعض الأسماء المثيرة للجدل التي تخضع لمقوله "النكرة والمعرفة؟؛ فعند تصنيف مصحوب (ال) الجنسية من حيث المقوله، فإنه يتجلّى من خلال تضامن القرينة الدلالية والسياقية.

### مقاربة لأنواع المعرف:

#### أولاً: تعداد المعرف:

اختلاف النحاة في التحديد الكمي لأنواع المعرف<sup>(١)</sup>، فذهب فريق منهم إلى أنها خمسة<sup>(٢)</sup>، وذهب آخرون إلى أنها ستة<sup>(٣)</sup>، وذهب ثالث إلى أنها سبعة<sup>(٤)</sup>، وذهب رابع إلى أنها ثمانية<sup>(٥)</sup>.  
فسيبويه - ومن شاعره -<sup>(٦)</sup> يرى أن المعرف خمسة يقول<sup>(٧)</sup>:

(١) ولعل مرجعية هذا التفاوت العددي - ابتداء - إلى رؤية النحوية الشكلية أحياناً في معالجته للقضايا النحوية، ثم عمق التفسير اللغوي والقدرة على الربط بين المسائل النحوية ذات الجوامع المشتركة.

(٢) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ٥/٢، والمفرد، المقتضب، مصدر سابق، ٤/٢٧٦، والنحاس، التفاحة في النحو، مصدر سابق، ص ٢٢، والنرجسي، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص ١٤، ١٧٨، وأبن جني، اللمع في العربية ، مصدر سابق، ص ٩٩.

(٣) محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ / ١١٤٤م)، المفصل في صنعة الإعراب، تلح: علي بولحم، ط١، دار الهلال ومكتبه، بيروت، ١٩٩٣م، ص ٢٤٥، وأبن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ١٢٦/١.

(٤) ابن مالك، المصدر نفسه، ١٢٦/١، والسيوطى، الأشباد والناظائر، مصدر سابق، ٣/٧٤.

(٥) السيوطى، المصدر نفسه، ٣/٧٤.

(٦) المفرد، المقتضب، مصدر سابق، ٤/٢٧٦، والنحاس، المصدر نفسه، ص ٢١-٢٢، والنرجسي، المصدر نفسه، ص ١٤، ١٧٨، وأبن جني، المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٧) سيبويه، المصدر نفسه ، ٥/٢.

"فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي الأعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة، إذا لم ترد معنى التوين والألف واللام والأسماء المبهمة والإضمار".

وامتدت فكرة التقسيم الخماسي للمعارف بعد سيبويه ابتداء بالمبرد ومروراً بالنحاس والزجاجي حتى ابن جني، وما فعلوه - كما سيتبين - هو إجراء تعديل طفيف في تسلسلها. ولعل لنا ملحوظاً هنا نورده على النحوة من سردوا أنواع المعرفة<sup>(١)</sup> فهم لم يراغعوا ما ذكروه من تفاوت المعرف، ولم يربوها على وفق تدرجها في الأعرافية.

فسيبوبي لم ينصلّ صراحة على تفاوت المعرف أثناء سرده لها، بدليل عدم أخذة بتفاوت معاني أحرف العطف، فلو أنه أراد الترتيب القائم على درجة الأعرافية، لاستخدم (ثم) أو (فأء) عوضاً عن (الواو) الدال على الجمع بين المتعاطفين مطلقاً، أو راوح بينها عند تساوي منزلتين أو أكثر. وهذا ملمح أسلوبي يشير إلى انتقاء التفاضل عند سيبويه.

ومبرد حين تطرق إلى ذكر المعرف استخدم حرف الجر (من) الدال على البعضية فقال<sup>(٢)</sup>: " فمن المعرفة الاسم الخاص... ومن المعرفة الأسماء المبهمة... ومن المعرفة المضمر..." أو نوع في استخدام التراكيب اللغوية وهذا وفقَ عنصر التسويق لدى القارئ يقول<sup>(٣)</sup>: "... ونوع آخر وهو ما أدخلت عليه ألفاً ولاماً... وما أضافته إلى معرفة فهو معرفة..."

ورؤية النحاس إلى ترتيب المعرف هي<sup>(٤)</sup>: اسم علم، واسم معهود، واسم مبهم، واسم مضمر، واسم مضاف إلى أحدهما وهي عند الزجاجي<sup>(٥)</sup>: الأعلام والمضمر والمبهم وما عرف بالألف واللام والمضاف. وهي عند ابن جني<sup>(٦)</sup>: الأسماء المضمرة والأعلام وأسماء الإشارة وما تعرف باللام وما أضيف إلى واحد من هذه المعرف.

ولنا وقفة عند الزجاجي، فقد ذكر مذهب سيبويه في تفاضل المعرف، يقول<sup>(٧)</sup>: "أعرف المعرف: أنا ثم أنت ثم هو ثم زيد ثم هذا. هذا مذهب سيبويه".

بينما لم أعثر في الكتاب على ما نقله الزجاجي عن سيبويه، فسيبوبي لم يرتب المعرف. حسب درجة الأعرافية بل اكتفى بتعدادها والتَّمثيل لها والتعليق لصيروتها إلى

(١) ونلمح إشارة دالة على التفاضل عند المبرد من خلال قوله في ، المقتضب، ٤ / ٢٨٠-٢٨١: "... وهذه المعرف بعضها أعرف من بعض.... فأخصل المعرف إضمار المتكلم".

(٢) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ٤/٢٧٦-٢٧٧، ٢٧٧-٢٧٩.

(٣) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ٤/٢٧٧.

(٤) النحاس، التفاحة في النحو، مصدر سابق، ص ٢١-٢٢.

(٥) الزجاجي، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص ١٧٨، ١٤.

(٦) ابن جني، اللمع في العربية، مصدر سابق، ص ٩٩.

(٧) الزجاجي، المصدر نفسه، ص ١٧٨، ولعل الزجاجي أتكاً على مضمون كلام سيبويه، أو اطلع على نسخة لم تصلنا من كتاب سيبويه.

المعرفة<sup>(١)</sup>. ولو كان ما نقله مذهب سيبويه فما منزلة الاسم المقترب بـ (ال) والمعرف بالإضافة حسب نظرة سيبويه. ويبدو لي أن النهاة منمن جاعوا بعد الزجاجي نقلوا ما أثبتته عن مذهب سيبويه في تقاضل المعرف دون تحقيق أو تدقيق، فهذا الرضي - مثلاً - يقول<sup>(٢)</sup>: "يرى سيبويه أن أعرفها المضمرات ثم الأعلام ثم اسم الإشارة المعرف باللام والموصلات".

ولعل ما رأده النهاة إلى سيبويه مبني على فهمهم لنص ذكره سيبويه قال فيه<sup>(٣)</sup> وإنما صار الإضمار معرفة، لأنك إنما تضمر اسمًا بعدما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئاً يعلمك". فمضمون النص يقوم على تمام التواصيل بين المتكلم والمخاطب، فتمامه إشارة إلى أعرفيته. ثم ذكر سيبويه في نص آخر يطابق مضمونه مضمون سابقه قال فيه<sup>(٤)</sup>:

"إن المضمر لا يكون موصوفاً من قبل أنك تضمر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعني". وصفوة القول: أن منطلق النهاة الذين سردوا للمعرف ولم يراعوا ما ذكروه من تفاوتها، يعود إلى أسلوبهم السردي الذي يتواافق وشيوخ الدرس التعليمي في النحو ضمن هذه الفترة الزمنية على الرغم من اتصاف بعض المؤلفات بالطول.

لم يبق هذا الثبات الكمي على حاله بل تغير بما يتناسب مع تقدم التفكير النحوي، ولعل من مبررات هذا التغير. (أ) رجع النظر إلى المصطلح النحوي وتقلبيه.

(ب) عمق أوجه النظر النحوية إلى المسائل النحوية.

فالنهاة أطلقوا - ابتداء - مصطلح المبهم في (باب المعرفة) وعنوا به أسماء الإشارة، يقول سيبويه<sup>(٥)</sup>: "وأما الأسماء المبهمة فنحو: هذا وهذه وهذان وهؤلاء وذلك، وتلك وما أشبه ذلك".

ثم كان رجع النظر إلى المصطلح (المبهم)<sup>(٦)</sup> فقلب وعولج معالجة تستند إلى استجماع القضايا النحوية، ومعرفة المتشابهات والمشتبهات، فاتسعت معالمه وأصبح يطلق كذلك على الموصولات . يقول الزمخشري<sup>(٧)</sup>:

(١) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ٥/٢.

(٢) الرضي، شرح الكافية، مصدر سابق ٣١٢/٢.

(٣) سيبويه، المصدر نفسه، ٦/٢.

(٤) المصدر نفسه، ١١/٢.

(٥) المصدر نفسه، ٥/٢، وعن هذه الفكرة ينظر: النحاس ، التقافة في النحو، مصدر سابق، ص ٢٢ والزجاجي ، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص ١٧٨-١٧٩.

(٦) وقد جمع البصريون المضمرات، وبعض الأسماء المبهمة مثل (كم وكيف، وكذا...) تحت مصطلح (الكنيات) ، ويرى البحث أن النهاة لم يوقفوا في عد الضمائر ضمن الكنيات، لأن تعريفها بالمعياق، ولا يرى كذلك ضم أسماء الإشارة والموصول إليها للسبب نفسه.

(٧) الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب، مصدر سابق، ص ٢٤٥.

وتحمة تساؤل هل يتواافق مصطلح التعريف ومفهوم الإبهام؟

"المبهم شيئاً: أسماء الإشارة والمواضولات" وهذا التوسيع في استعمال المصطلح جعل المعرف ستة.<sup>(١)</sup>

ولم يقتصر التفكير النحوي في رؤيته إلى قضياباه على حدود النحو، بل اتصل بعلوم العربية الأخرى، وبخاصة علم المعاني، وهذا الاتصال أفرز ثوابت نحوية أقرب إلى التفسير اللغوي السليم، إذ إن الحكم النحوي الصائب يقوم على تضام بين اللفظ والمعنى ضمن عناصر الحديث الكلامي.

فالنحوي حين يحكم على مسألة نحوية يعمق نظرته فيها، فتراه يقلبها بما ينسجم مع ذلك الاتصال المعرفي، وهذا يؤدي إلى تصنيف يعتمد المعنى أساساً في استصدار الحكم النحوي. إذن فالتوافق الدلالي بين بعض المفردات نحوية جعل النحاة يضيفون المنادى المعين إلى المعرف لتصبح سبعة<sup>(٢)</sup>.

وأدى<sup>(٣)</sup> التفكير النحوي العميق إلى محاولة إرساء ترابط بين ما يمكن أن يكون ضمن ما هو كائن، فاختصاص (أجمع وأخواتها) بتوكيد المعرف<sup>(٤)</sup>، كونها معاشر<sup>(٥)</sup>، أباح لبعض النحاة ضمها إلى سلسلة المعرف لتؤول إلى ثمانية<sup>(٦)</sup>

والملمح المميز لهذا البناء الكمي اتصافه بالتراكمية مما يتيح للبحث العود إلى ما تيسر من نصوص نحوية واستقرائها سعياً للإضافة . فالمبред أشار إلى أن آلية التعريف تتم عند توافق علمين أو أكثر بالوصف يقول:<sup>(٧)</sup>

"... فإذا قلت : جاعني زيد علم أنك لقيت به واحداً من كان داخلاً في الجنس ليبيان من سائر ذلك الجنس، فإن عرف السامع رجلين أو رجلاً كل واحداً منهم يقال له: زيد، فصلت بين بعضهم وبعض بالنتع فقلت: الطويل والقصير لتميز واحداً من تعرفه فتعلمه أنه المقصود إليه منهم ، فإن كان هناك طويلاً أبنت أحدهما من صاحبه بما لا يشاركه صاحبه فيه وهذا نوع من التعريف".

(١) ابن مالك ، شرح التسهيل ، مصدر سابق ، ١٢٦/١ وفيه يقول: "... ويعبرون بالمبهم عن اسم الإشارة والمواضول ثم يقولون والمبهم على ضربين ، اسم إشارة والمواضول .

(٢) المصدر نفسه ، ومثاله قول الأعشى :

قالت هريرة لما جئت سائلها ويلي عليك ويلي منه يا رجل<sup>(٨)</sup>

(٣) وقيل : إنها صيغة مرتجلة وضعت لتأكيد المعرف لخلوها من القرآن الدالة على التعريف . ينظر : السيوطي ، الأشباه والنظائر ، مصدر سابق ، ٧٤/٣ .

(٤) الزجاجي ، الجمل في النحو ، مصدر سابق ، ص ٢٢ ، والزبيدي ، الواضح ، مصدر سابق ، ص ٥٥ .

(٥) ينظر : السيوطي ، المصدر نفسه ، ٧٤/٣ .

وهذا التعدد يمثل منتهى ما توافق عليه جمهور النحاة ، وأما النكرة المفيدة ورأى ابن كيسان فمن باب الاجتهاد .

(٦) المبرد ، المقتضب ، مصدر سابق ، ٢٧٦ .

فالمبرد يوحى إذن إلى الفصل بين الأعلام المشتركة بالوصف، وأظن أن نظرته تتسم بالقصور؛ كون النكرة كذلك إذا وصفت أو أضيفت تعرّفت بالتفصيص وعليه يقترح البحث تصنيف ما أطلق عليه النهاة (النكرة المفيدة أو المقصودة) ضمن المعارف لدلالتها على التعيين الذي يتواافق ومعنى المعرفة مع الانتباه للمصطلح.<sup>(1)</sup>

وفي ضوء الاتجاه السائد في تعداد المعرف يبرز اتجاه يزعم رائدہ ابن کیسان ان (من) و (ما) الاستفهامتين، معارف<sup>(۲)</sup>، خلافاً للجمهور<sup>(۳)</sup>. واتکاً في ذلك إلى تعريف جوابهما كأن تقول: من عندك؟ فيجاب: زيد، وما دعاك إلى كذا فيقال: لقاوتك، وقد رده الجمهور لامكانية الإجابة عنهم بالنكرة كأن يجاب في الأول (رجل) وفي الثاني (أمر هام)<sup>(۴)</sup>

وبعد هذا التطاويف نشير إلى أن التباين الحاصل في تعداد المعرف عائد إلى بروز ملامح منهجية ساعدت في بلورة النظرة النحوية ومن ثم رد النظر إلى عددها ومحاولة الإضافة مراعياً الحفاظ على بنائها التراكمي.

ومنتهى هذا التدرج التراكمي قد أوصل المعرف إلى عشرة أقسام دون ردّ الطرف عمّا تفرد به ابن كيسان، أو استأثر بذكره السيوطي<sup>(٥)</sup> أو أبرزه البحث، فالمنهجية الحقة تقضي استعراض جميع الآراء قويّها وضعيفها، واستخلاص محسنها وعيوبها ثم التعليق على بعضها، وتأسисاً على ما سبق فإن المعرف الرئيسية هي: الضمير والعلم واسم الإشارة، واسم الموصول، والمقترن بالتعريفية، والمنادى المعين، وأجمع وأخواتها<sup>(٦)</sup>، والمضاف، والنكرة، المقصودة (المفيدة) و (من وما) استفهماما.

ثانياً: أنواع المعارف

## (١) الضمير :

هو الموضوع لتعيين مسماه مشعراً بتكلمه أو خطابه أو غيبته<sup>(٧)</sup>؛ وهو معرفة<sup>(٨)</sup>؛ لأنّه لا يضمر إلا بعد أن يعرفه السامع<sup>(٩)</sup>، ويدرِّي على من يعود هذا الضمير<sup>(١٠)</sup>. وتفاوت الضمائر

(١) يراجع مبحث (أنواع النكرة)، ص ١٥.

<sup>٢)</sup> ابن مالك ، شرح التسهيل ، مصدر سابق ، ١٢٩/١.

(٢) إذ يذهب إلى أنهما نكرتان لقيام الأولى مقام (أي إنسان) والثانية مقام (أي شيء) وهما نكرتان فوجب تكير ما قام مقامهما ينظر : ابن مالك ، المصدر نفسه ، ١٢٩/١ - ١٣٠.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) السيوطي ، الأشباه والنظائر ، مصدر سابق ، ٣ / ٧٤ .

(٦) وقد يقال: إن النهاة لم يقصدوا أنها معارف بل مؤكّدات لها. أقول: إذا كان المؤكّد معرفة فإن المؤكّد كذلك، من قبيل أن النكرات لا تؤكّد.

(٧) ابن مالك، المصدر نفسه، ١٣٠/١.

(٨) لا يجوز تكيره ، ولا خلع تعريفه ينظر :

أبن جنى، سر صناعة الاعراب، مصدر سابق، ٤٦٨/٢

(٩) سببويه، الكتاب ، مصدر سابق، ٦/٢ وفيه يقول :

" وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضرر أسماء بعدها تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني وما تعني وأنك تزيد شيئاً يعلمه".

(١٠) المبرد، المقتصب، مصدر سابق، ٢٨٠-٢٨١ / ٤

من حيث درجة الأعرافية ، فاعرفها ضمير المتكلم<sup>(١)</sup>؛ لأنَّه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره<sup>(٢)</sup> ثم المخاطب<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله<sup>(٤)</sup>، فتعرِفهما إذن بالمشاهدة والحضور<sup>(٥)</sup>، خلافاً للغائب الذي يفسره اللفظ الذي قبله أو بعده<sup>(٦)</sup> أو يفهم من سياق الكلام<sup>(٧)</sup>.

### مرجعية الضمير إلى نكرة:

اختلف النحاة في الضمير العائد إلى نكرة، فقيل : هو معرفة كسائر الضمائر<sup>(٨)</sup>؛ لتخصيصه بمن عاد إليه من حيث هو مذكور<sup>(٩)</sup>، وقيل : هو نكرة؛ لأنَّه لا يخص من عاد إليه من بين أمهه ولذا دخلت عليه رب في نحو: ربِّه رجل<sup>(١٠)</sup>.  
وأيضاً : إن العائد على واجب التكير نكرة كالحال والتمييز بخلاف غيره كالفاعل والمفعول<sup>(١١)</sup>.  
(٢) العلم:

هو ما يعين مسماه وضعا واستعمالاً<sup>(١٢)</sup>، دون أن يتناول غيره<sup>(١٣)</sup>، فهو مختص بشيء بعينه دون سائر أمته<sup>(١٤)</sup>، وتعينه يكون بالقصد والإرادة، فأنت حينما تسمى شيئاً فإنما تقصد به وتريده<sup>(١٥)</sup> بسمات تميذه عن غيره<sup>(١٦)</sup> فزيد مثلاً "اسم لمعنى قوله هذا الرجل إذا أردت شيئاً

(١) المبرد، المقتصب، مصدر سابق، ٢٨٠/٤، والزجاجي، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص ١٧٨.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ص ١٢٧.

(٣) وأشار الرضي، شرح الكافية ، مصدر سابق، ٢٧٨/٣، إلى إمكانية دخول الالتباس عند المخاطب.

(٤) المبرد، المصدر نفسه، ٢٨١/٤، وابن مالك، المصدر نفسه، ١٢٧/١. أبو حيان، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ٤١/١.

(٥) أبو حيان، المصدر نفسه، ٤٨١/١. الرضي ، المصدر نفسه، ٣١٢/٢.

(٦) الرضي ، المصدر نفسه، ٣١٢/٢. القواس، شرح ألفية ابن معط ، مصدر سابق ، ٦٤٦/١.

(٧) القواس، المصدر نفسه، ٦٤٦/١. ابن جني، الخصائص ، مصدر سابق، ٢٨-٢٧/٣، والسيوطى ، همع الهوامع ، مصدر سابق، ١٨٩/١.

(٨) ابن جني، الخصائص ، مصدر سابق، ٢٨-٢٧/٣، والسيوطى ، المصدر نفسه، ١٨٩/١. السيوطى ، المصدر نفسه، ١٨٩/١.

(٩) السيوطى ، المصدر نفسه، ١٨٩/١.

(١٠) الرضي ، المصدر نفسه، ٢٣٥/٣.

واسع للنحو قوله: ربِّ رجل وأخيه وكل شاء وسلطتها، على نية الانفصال والتغيير وأخ له، وسلطة لها.  
ينظر: هبة الله بن علي بن الشجري، (ت ٥٤٢هـ/١١٤٨م)، الأمالي الشجرية، ط١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ج ٢، ١٣٤٩هـ، ص ٣٠٠.

(١١) السيوطى ، المصدر نفسه، ١٩٣/١.

(١٢) العكري، اللباب في علل البناء والأعراب، مصدر سابق، ٧٧/١، والرضي الاسترابازى، المصدر نفسه، ٣١٢/٢ وفيه يقول:

"متلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل".

(١٣) سيبويه ، الكتاب، مصدر سابق، ٥/٢.

(١٤) المصدر نفسه، والقاضي عبد الجبار ، (ت ٤١٥هـ/١٠٢٤م) ، المعني في أبواب التوحيد والعدل، تلح: محمود الخطيبى، الدار المصرية للتأليف، الترجمة ، ١٦٠/٥.

(١٥) القاضي عبد الجبار ، المصدر نفسه.

ومذهب النحو أنَّ العلم إذا لم يناد. يتمين بلا قيد، (قرينة) ، خلافاً لغيره من المعارف فتعرِفها إما أن يكون بالقرينة الحسية كالإشارة، أو اللفظية كالصلة أو المعنوية كالكلام. ينظر: المبرد، المقتصب، مصدر سابق، ٢٠٥/٤، ومحمد بن عبد الله بن مالك، شرح الكافية الشافية، تلح ، عبدالمنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٢م، ج ١، ص ٢٤٦، والسيوطى ، الفرائد الجديدة، مصدر سابق، ١٥٧/١.

(١٦) سيبويه، المصدر نفسه، ٩٣/٢.

بعينه قد عرفه المخاطب بحليته أو بأمر قد بلغه عنه قد اختص به دون من يعرف، فكأنك إذا قلت : هذا زيد قلت: هذا الرجل الذي من حليته ومن أمره كذا وكذا بعينه، فاختص هذا المعنى باسم علم يلزم هذا المعنى<sup>(١)</sup>

والأصل فيه أن يوضع للأناسي، لاحتياج كل واحد منهم إلى معرفة الآخر بالإشارة إليه والتمييز بين بعضهم بعضاً بلفظ لا يشار كه فيه غيره<sup>(٢)</sup>. وقد تقع الشكمة فيه اتفاقاً<sup>(٣)</sup>

وإذا دلت الأعلام على اشتراك<sup>(٤)</sup> وشيوع سلبتتعريفها<sup>(٥)</sup> وتكررت<sup>(٦)</sup>، وجاز تشبيتها  
وجمعها<sup>(٧)</sup> وإضافتها<sup>(٨)</sup>. فإن أردت تعريفها بعد ذلك أدخلت عليها - غالباً<sup>(٩)</sup> الأداة  
التعريفية<sup>(١٠)</sup>. يقول ابن ميادة : (١١)

**وجدنا الوليد بن البيزید مباركاً شديداً بآباء الخلافة كاهلاً**

**بِأَيْفَرْ مِنْ مَا الْعَدِيدُ يَمَانٌ**      **عَلَّا زِيدُنَا يَوْمَ النَّقَادِيرِ زِيدُكُمْ**

<sup>١)</sup> سیوه، الكتاب، مصدر ساقه، ٩٣/٢

(٢) القواص، شرح الفقة ابن معطى، مصطفى سلامة، ٦٣٤/١.

<sup>٣</sup> العكيري، اللباب في علل البناء والاعراب، مصدر سابقة، ٤٩٥/١.

(٤) وأشار ابن هشام في ، شرح المحة، مصدر سابق، ٢٣٨/١، إلى أن هذا الاشتراك عارض لا يمنع صفة التعريف.

(٥) ابن جنى، سر صناعة الأعراب، مصدر سابق، ٢-٤٥٠، وفيه يقول : .. فإذا شورك في اسمه فقد خرج عن أن يكون علماً معروفاً، وصار مشتركاً فيه شأنها، وإذا كان الأمر كذلك فلا تصح التشية ابن إلا في النكرة دون المعرف، وإذا صح ما ذكرناه فمعلوم أنك لم تشن زيداً حتى سلبته تعريفه وأشعته في أمته فجعلته من جماعة كل واحد منهم ، زيد فجرى لذلك مجرى رجل وفرس .. وحري بالبحث أن يشير إلى اختلاف واقع بين الاشتراك في التكرارات والاشتراك في المعرف إذ إن الأول مقصود بوضع الوضع في كل مسمى غير معين، والثاني غير مقصود بالوضع بل هو حاصل بعده. ينظر : السبوطي ، الأشياء والناظر ، مصدر سابق ، ٤٨٤.

(٦) ابن جنی ، المصدر نفسه ، ٤٥٠/٢ - ٤٥١ ، والرضی ، شرح الکافیة ، مصدر سایه ، ٣/٢٥٧ .

<sup>٧</sup> سيبويه، المصدر نفسه، ١/١٨٤، وابن السراج، الأصول في النحو، مصدر سابق، ٢/١١٣، والرضي، المصدر نفسه، ٣/٢٥٨. وفيه يقول:

\*...لما علموا أنهم إذا ثوه ، وجمهوه أدى إلى تكيره الذي هو قليل به، فجبروا التعريف الزائل بالزامه اللام لزوم التعريف العلمي فكان فيه توفير الأمرين جميعا : الخلاص من التكير الشنيع وحفظ العلم من التكير بتعريف آخر .

<sup>٨</sup>) ابن حنـى، المـصـدر نـفـسـه، ٤٥٠/٢ - ٤٥١.

٩) احتراس من قولنا (جماديان) إذ لا ينفك عنها التعريف، فلا يجوز إدخال التعريف عليها بنظر :

ابن مالك ، شرح التسهيل ، مصدر سابق . ٢٠٢ / ١

<sup>١٠</sup>) ابن جني ، المصدر نفسه ، ٤٥١/٢ .

<sup>11</sup>) المصدر نفسه، والرضي، المصدر نفسه، ٣٦٩/١

ولا يرى البحث أن (الـ) هنا تعريفية بل جاءت لإقامة الوزن الشعري.

<sup>١٢</sup> ابن جني ، المصدر نفسه ، ٤٥١/٢ ، ويرى الرضي ، في شرح الكافية ، ٢٠٩/٢ ، ٢٥٧/٣ ، إمكانية إضافته مع بقاء تعريفه إذا لا مانع من احتمال تعريفين إذا اختلفا نحو ( زيد الخل )

<sup>١٣</sup>) ابن جنی، المصدر نفسه، ٤٥١/٢، والراضي ، المصدر نفسه، ٣٦٨/١، ٢٠٩/٢.

وإنما جاز إضافة العلم المنكر على نية الانفصال، فقولك: زيدك على تقدير، زيد لك، وهذا كثير في كلامهم، ومنه قولهم، فرس قيد الأوابد أي مقيّد الأوابد.<sup>(١)</sup>  
وتعريفها بالإضافة<sup>(٢)</sup> أكثر<sup>(٣)</sup> من (ال)، لأنه لا ينوي فيها الانفصال كما ينوي في الإضافة<sup>(٤)</sup>، وإنما انتفى انفصالتها لشدة اتصالها في العلم<sup>(٥)</sup>.

أو أردت نداءها تعرفت بالقصد والإشارة والإقبال<sup>(٦)</sup>، فلو لا إرادة التكبير<sup>(٧)</sup> فيها وانتفاء تعريفها بالعلمية لما عرفت بغيرها<sup>(٨)</sup>.

## ٢- أسماء الإشارة:

اسم الإشارة<sup>(٩)</sup> ما وضع لمشار إليه<sup>(١٠)</sup> إشارة حسية مشاهدة<sup>(١١)</sup> قوله تعالى<sup>(١٢)</sup>: **وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ** أو حسية غير مشاهدة<sup>(١٤)</sup> قوله تعالى: **وَتِلْكَ الْجِنَّةُ الَّتِي نَوَرْتُ مِنْ عَبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا** أو معنوية يستحيل مشاهدته ومحسوسه<sup>(١٦)</sup> قال تعالى<sup>(١٧)</sup>: **ذَلِكُمُ اللَّهُ**.

(١) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، مصدر سابق ، ٤٥٨-٤٥٧/٢.

(٢) فمن سمات المضاف أن يكون نكرة وهذا يمنع إضافة بعض المعرف إلى غيرها، ألا ترى العلم لما تذكر جازت إضافته، وهذا من قبيل التحول عن القاعدة بالاستناد إلى سند دلالي (الشيوخ).

(٣) فالعرب لم تقل البكر ولا العمرو إلا إذا ينظر: ابن جني ، المصدر نفسه ، ٤٥٨/٢.

(٤) ابن جني ، المصدر نفسه ، ٤٥٨/٢.

(٥) المصدر نفسه ، ٤٥٩/٢.

(٦) وفي ذلك نظر: إذ ذهب قوم إلى أنه معرفة بالنداء بعد إزالته تعريف العلمية والأصح أنه باق على تعريف العلمية، وإنما ازداد بالنداء وضوحاً ينظر: السيوطي ، همع الهوامع ، مصدر سابق ، ١٨٦/١.

(٧) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢٠١/١ ، وفيه يقول: .. وقد ينكر العلم تحققاً أو تقديرًا فيجري مجرى النكرة.... كقولك رأيت زيداً من الزبدين.... وكقول بعض العرب: لا بصرة لكم .

(٨) ابن جني ، المصدر نفسه ، ٤٥١/٢ ، وفيه يقول معلقاً على تعريف (الزيدان وال عمران): ..... ولو كان التعريف الذي كانا يدلان عليه ، ويفيدانه ، مفردين باقياً فيما لما جاز تحول اللام عليهم بعد التثنية.

ويقول في ، المصدر نفسه ، ٤٥٢/٢ ، معلقاً على إضافة العلم: ..... فإذا صافته الاسم تتل على أنه خلع ما كان في تعرفه مجرى أخيك ، وصاحبك وليس بمتنزلة زيد إذا أردت العلم.....

(٩) وأطلق النحاة يادى ذي بدء - لفظ المبهم على أسماء الإشارة ثم شمل اللفظ الموصولات يقول سيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق ، ٥/٢: " وأما الأسماء المبهمة فنحو: هذا وهذه وهذان وهؤلاء وذلک...": ويقول الزمخشري ، المفصل ، مصدر سابق ، ص ٢٤٥: " والمبهم شيئاً من أسماء الإشارة والموصولات" ولا يرى البحث تصنيفها ضمن ما أطلق عليه النحاة (الكتابات): لأن تعريفها بالسياق .

(١٠) وأطلق عليها خلف الأحرم (ت ١٨٠ هـ / ٧٩٧ م) ، المقدمة في النحو ، تتح: عز الدين التوخي ، دمشق ، ص ٦٥ ، حروف الرفع.

(١١) ابن السراج ، الأصول في النحو ، مصدر سابق ، ١٢٧/٢.

(١٢) المصدر نفسه ، وكذلك: الرضي ، شرح الكافية ، مصدر سابق ، ٤٧٢/٢.

(١٣) القرآن الكريم. سورة طه، مكية آية رقم ١٧.

(١٤) ابن السراج ، المصدر نفسه ، ١٢٧/٢ ، والرضي ، المصدر نفسه ، ٤٧٢/٢.

(١٥) القرآن الكريم، سورة مریم، مكية، من آية رقم ٦٣.

(١٦) ابن السراج ، الأصول في النحو ، مصدر سابق ، ١٢٧/٢ ، والرضي ، شرح الكافية مصدر سابق ، ٤٧٢/٢ ومن نافلة القول الإشارة إلى أن الأصل في أسماء الإشارة أن يشار بها إلى مشاهد محسوس، فإن أشير بها إلى شيء معقول(معنوي) أو محسوس غير مشاهد، كان ذلك من قبيل المجاز ينظر: الرضي ، المصدر نفسه ، ٤٧٢/٢.

(١٧) القرآن الكريم، سورة يونس، مكية ، من آية رقم ٣.

وتعريفها - عند البصريين - بالإشارة الحضورية، والقصد<sup>(١)</sup> خلافاً للكوفيين إذ يرون أن تعريفها - بالإضافة إلى ذلك - بالقلب<sup>(٢)</sup> وهي ملزمة للتعریف فلا تقبل التكير مطلقاً خلافاً للضمير<sup>(٣)</sup> والعلم<sup>(٤)</sup> وتفاوت في درجة التعريف، فأعرفها على ما قرر النحاة، ما دل على القربى فالوسطى فالبعدى، وقد استعملت في نصوص فصيحة في غير ما وضع لها النحاة من تقسيم.

#### ٤- الأسماء الموصولة<sup>(٥)</sup>:

هي التي لا تتم ب نفسها بل تحتاج إلى صلة<sup>(٦)</sup> معلومة للمخاطب<sup>(٧)</sup> لإتمام معناها<sup>(٨)</sup>، وهي معارف بصلتها<sup>(٩)</sup>، خلافاً للأخفش إذ رأى أن تعريف ما فيه (ال) منها يكون بـ (ال) و (من) وما ) يكون تعریفهما بنية (ال) و (أي) بالإضافة<sup>(١٠)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ، مصدر سابق، وفيه يقول: "... صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائز أمته" وينظر كذلك : الدينوري، ثمار الصناعة، مصدر سابق، ص ٤٣، والعبرى، الباب في علل البناء والإعراب، مصدر سابق ٤٩٤/١.

(٢) سيبويه، المصدر نفسه، ٢/٧، والمفرد ، المقتصب ، مصدر سابق، ٤/٢٨٤، وأبو البركات الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف، تتح: محمد محى الدين، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، (د.ت)، ج ٢، ص ٧٠٨.

(٣) نحو: رب رجل في أحد القولين.

(٤) نحو: (الزيدان) أو (الزيدون)

(٥) لم ترد الموصولات - في أول التاليف التحوى- ضمن باب المعرفة، بل استقلت ب نفسها أو وردت ضمن أبواب نحوية أخرى، ينظر :

سيبويه، المصدر نفسه، ٢/٥-١٠٥، والمفرد، المصدر نفسه، ٣/٣٠، ١٩١، ١٩٧ والزجاجي . الجمل في التحو، مصدر سابق، ص ٣٦١، ١٧٨، وابن جنى، اللمع في العربية. مصدر سابق، ص ٩٩، ١٨٨.

(٦) ويسمى بها سيبويه بالخشوا ، يقول في كتابه، ٢/٥٠٥.

" ... هذا باب ما يكون فيه منزلة الذين في المعرفة إذا بني على ما قبله، وبمنزلته في الاحتياج إلى الخشوا "

(٧) الرضي ، شرح الكافية ، مصدر سابق، ٣/٨، وفيه يقول " ... إن تعريف الموصول بوضعه معرفة مثاراً به إلى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته، فمعنى قوله: لقيت من ضربته إذا كانت (من) موصولة، لقيت الإنسان المعهود بكونه مضربوباً لك، فهي موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها...."

(٨) سيبويه، المصدر نفسه، ٢/٥٠٥، والزبيدي ، الواضح « مصدر سابق ص ٣٠، وابن جنى، اللمع في العربية، مصدر سابق، ص ١٨٩.

(٩) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ٢/٥٠٥، وابن جنى ، اللمع في العربية، مصدر سابق، ١٨٨.

(١٠) ابن هشام، شرح اللمحه، مصدر سابق، ١/٢٨٣ - ٢٨٤، والسيوطى ، الأشباه والنظائر، مصدر سابق، ١/٨٤، وكذا ، همع الهوامع، مصدر سابق، ٢/٨٧. ويرى الرضي في ، شرح الكافية، ١/٤٠. أن الذي تفيد معناها في نفسها لا في صلتها وإنما تحتاج إلى الصلة لكتف ما يعترفها من إيهام ورفعه منها لا لإثبات ذلك الإبهام في الصلة.

ولعل ترابط الموصولات الاسمية مع السياق اللغوي، يوجد مسوغاً منهجاً لتناولها، وهذا الترابط يبدو جلياً في اسمين منها أكثر من غيرهما<sup>(١)</sup>. (ما) و (من). وأما (ما) فالاصل<sup>(٢)</sup> فيها أن تقع على غير العاقل<sup>(٣)</sup>، وقد تقع على العاقل<sup>(٤)</sup> لمقاصد بلاغية يقتضيها السياق منها<sup>(٥)</sup>:

#### ١ - أن تقع على صفات من يعقل<sup>(٦)</sup>:

قال تعالى<sup>(٧)</sup>: ﴿فَإِنْ كِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ أي الطيب منها<sup>(٨)</sup>، وقد تحمل على تقدير النوع (أي نوع من النساء أردتم) والنوع لا يعقل<sup>(٩)</sup>.

#### ٢ - أن تقع على المبهم أمره:

كان ترى شبحاً غير مثبتٍ منْ هُوَيْتَه فتقول: انظر إلى ما ظهر<sup>(١٠)</sup>.

#### ٣ - أن تقع على جنس من يعقل<sup>(١١)</sup>:

قال تعالى<sup>(١٢)</sup>: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكِ الْقَدُوسِ﴾

#### ٤ - إرادة التوبخ<sup>(١٣)</sup>:

(١) فالتبديل الدلالي بينهما ضمن إطار السياق سوغ تناولها دون غيرهما.

(٢) وقد يفهم من تعبير بعض النحاة مثل (غالباً) أو (يغلب) أو (الأكثر) ... جواز دلالتها على العاقل وغيره ينظر مثلاً : ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ٢٤١/١ ، والرضي ، شرح الكافية ، مصدر سابق، ٥٦/٣.

(٣) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ١٨٠/١ ، ١٨٦ ، ٥٢/٢ .

(٤) فمجبنها للعاقل جائز في العربية، وليس بكثير فيها، ينظر: الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ١٠٢/١ . ٢٦٣/٣

(٥) وقد أشار علي بن مؤمن بن عصفور، (ت ١٢١٧هـ / ١٢٦٩م) ، شرح الجمل، تلح: صاحب أبو جناح وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد ، ج ١، ص ١٧٣-١٧٤ إلى أن الكوفيين أجازوا وقوعها على أحد العاقل دون قيد استناداً إلى قول العرب: (سبحان ما سخر لنا).

(٦) المبرد، المصدر نفسه، وابن مالك ، المصدر نفسه، ٢٤١/١ .

(٧) القرآن الكريم، سورة النساء، مدينة، من آية رقم ٣ .

(٨) الفراء، المصدر نفسه، ٢٥٤/١ ، ٢٥٣/١ ، وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ١٤٥/٣ .

(٩) المبرد، المصدر نفسه، وابن مالك ، المصدر نفسه، ٢٤١/١ .

(١٠) ابن مالك، المصدر نفسه.

(١١) المرزوقي، ألفاظ العلوم، مصدر سابق، ص ١٨٧ .

(١٢) القرآن الكريم، سورة الجمعة، مدينة، من آية رقم ١ .

وروي عن أبي زيد أن العرب تقول: (سبحان ما سبحة الرعد بحمده). ينظر: المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ١٨٥/٤ ، والرضي ، شرح الكافية ، ٥٦/٣ .

(١٣) عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، (ت ١١٨٥هـ / ٥٨١م) ، نتائج الفكر في النحو، تلح: محمد البنا، ط ٢، دار الرياض، ص ١٨٢ .

قال تعالى (١): **﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي﴾**، فالتوبيخ لمخالفة إبليس الأمر الرباني بالسجود وتكبره ، وليس لكون المسجد له عاقلاً<sup>(٢)</sup>، ولو قيل: ( ما منعك أن تسرد لمن....) لكان الاستفهام مجرد من التوبيخ على ترك سجوده لما خلق الله، ولو أريد التعين لكان بالاسم العلم أولى وأحرى<sup>(٣)</sup>.

وأما (من) فالالأصل فيها<sup>(٤)</sup> أن تقع على العاقل<sup>(٥)</sup>. قال تعالى (٦): **﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ الْكِتَابِ﴾**. وقد تقع على غير العاقل<sup>(٧)</sup>؛ لمقاصد بلاغية يقتضيها السياق منها:

١- إذا تنزل ما وقعت عليه منزلة العاقل<sup>(٨)</sup> فعوّل معاملة من يعقل تسبيبها له<sup>(٩)</sup>.

قال تعالى (١٠): **﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِنْ يَدْعُونَ اللَّهَ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾**، إذ عَرَّ عن الأصنام بمن لتنزيلها منزلة العاقل حيث عدوها<sup>(١١)</sup>.

٢- أن يغلب غير العاقل على العاقل<sup>(١٢)</sup>،

قال تعالى (١٣): **﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْبِّمُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾**، فوجود ما لم يعلم في الكون أكثر مما يعلم، فكان التغليب عليه.

٣- ان يختلط غير العاقل بالعاقل، في عموم تفصيل<sup>(١٤)</sup>:

(١) القرآن الكريم، سورة ص، مكية، من آية رقم ٧٥.

(٢) السهيلي، نتائج الفكر ، مصدر سابق، ص ١٨٢.

(٣) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، (ت ٧٥١ هـ / ١٣٥٠ م)، بدائع الفوائد، ضبطه: أحمد عبد السلام، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤ م، ج ١، ص ١٠٩.

(٤) وقد يفهم من تعبير بعض النحاة مثل (غالباً) و (فتارة يغلب)، و (الأصل)، و (قد يطلق) جواز دلالتها على العاقل وغيره. وينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ٢٤٣/١، والسيوطى، الفوائد الجديدة، مصدر سابق، ١٨٣/١.

(٥) الزجاجي، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص ٣٦١.

(٦) القرآن الكريم، سورة الرعد، مدنية، من آية رقم ٤٣.

(٧) وذكر الفراء، معانى القرآن، مصدر سابق، ٩٨/٢، أن العرب قالت: "اشتبه على الراكب وجمله، فما أدرى من ذا من ذا".

(٨) يرى ابن برهان، شرح اللمع، مصدر سابق، ٥٩١/٢، أن التعبير بـ (عالٰ) أدق من (عاقل)، لأنها قد تشمل ذات الله وهو يتصرف بالعلم دون العقل.

(٩) ابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ٢٤٣/١، وابن هشام، أوضح المسالك، تج: محمد محى الدين، دار الفكر، ج ١، بيروت، ص ١٤٧.

(١٠) القرآن الكريم، سورة الأحقاف، مكية، من آية رقم ٥.

(١١) ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ١٤٨/١.

(١٢) عبد الله بن أحمد بن أبي الربيع، (ت ٦٨٨ هـ / ١٢٨٩ م)، البسيط في شرح الجمل، تج: عياد بن عيسى الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦، ج ١، ص ٢٨٧.

(١٣) القرآن الكريم، سورة النور، مدنية، من آية، رقم ٤١.

(١٤) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ١٤٤/٣ - ١٤٥.

قال تعالى (١): **وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعِ أَرْبَعِ**، فاقتصران غير العاقل بالعاقل في عموم كل دابة من قوله تعالى: **وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ**.

ونظيره ما حكاه الفراء (٢): "أشبه على الراكب وحمله بما أدرى من ذا من ذا".  
وجملة القول: إن تناقل (من وما) على دلالة العاقل وغيره العاقل لمقاصد بلاغية وجمالية يقتضيها السياق اللغوي، واستنادا إلى تقاد (من وما) وظيفة (الذي والتي) (٣) فإن هذا يسوع للبحث تعديل القاعدة لتصبح:  
( من وما، من الأسماء الموصولة، ولا تختص بعاقل دون غيره، وتتضخ دلالتها من خلال السياق اللغوي).

#### ٥ - الاسم المقترب بالأداة التعريفية (٤):

تتميز الأداة التعريفية في العربية بسمات تركيبية منها:

أ- أنها جعلت في أول الكلمة: حتى لا يتطرق إليها التغيير بالحذف والإعلال في بعض أحوال الكلم كالوقف (٥)؛ وأنها حذف زائد لمعنى وحروف المعاني في غالب الأمر إنما مواقعها في أوائل الكلم، فأجريت مجرى لام الابتداء وما أشبهها (٦).

(١) القرآن الكريم، سورة النور، مدنية، من آية رقم ٤٥.

(٢) الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ٩٨/٢.

(٣) يقول الزبيدي، الواضح، مصدر سابق، ص ١٣٠: "فَلَمَّا ذُكِرَ فِي الْمُؤْمِنِينَ مَا لَمْ يَعْلَمْ وَكَذَّلَكَ الَّتِي وَأَيْ : " وَيَقُولُ فِي الْمُصْدَرِ نَفْسَهُ ، ص ١٣١ ، " وَتَقُولُ : سَرَرْتَ بِمَنْ عَنْكَ ، فَمَنْ اسْمَ بِمَعْنَى الَّذِي كَانَهُ قَالَ : بِالَّذِي عَنْكَ ".

(٤) دار خلاف بين النحوة على تحديد الجزء المعرف من الأداة، وبالتالي الخلاف في تحديد المصطلح، **فمذهب الخطيب** أنها ثنائية الوضع فهي مركبة من الهمزة واللام جمِيعاً كتركيب قد، والهمزة فهي همزة قطع حذفت في الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال. **ومذهب سيبويه** أن الأداة أحالية الوضع فهي اللام وحدها والهمزة زائدة ليوصل بها إلى النطق باللام الساكنة. **ومذهب بعض متأنقري النحوة** أنها اللام وحدها. وقد ساق كل مذهب منها المستندات المثبتة له، وانتصر بعض متأنقري النحوة لذهب دون الآخر معللاً محتجاً، فاشتجرت الآراء. ينظر: سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ٣٢٥-٣٤٤/٣، ١٤٧/٤، والزجاجي، اللامات، مصدر سابق، ٤١-٤٣، والرمانى، منازل الحروف، تتح: إبراهيم السامراني، دار الفكر، عمان ١٩٨٢، ص ٢١، وعلي بن محمد الهروي، (ت ١٥٤٥-١٤٢٤)، اللامات، تتح: يحيى علوان، دار الفلاح، ص ١١٨، وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ٩/١٧، وابن مالك، شرح التسهيل، مصدر سابق، ١/٢٨٤-٢٨٥، وأبو حيان الاندلسي، ارتفاع الضرب، مصدر سابق، ١/٥١٣، والمرادي، الجنى الدانى، مصدر سابق، ص ١٩٢-١٩٣، وابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، تتح: محمد محى الدين عبد الحميد، دار الخير، ١٩٩٠، ١١٢-١١٣. وداود عبده، دارسات في علم أصوات العربية، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٧٩، ص ٧١-٧٤. عبد الكريم الزبيدي، " أدلة التعريف في اللغة العربية" ، مجلة كلية الاداب، جامعة الإمارات، ع ٢، ١٩٨٦، ص ٣٠٥-٣١٣، وفتحي حسانين، أدلة التعريف في النحو العربي، ط ١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٩-٣١.

(٥) ابن جنى، سر صناعة الإعراب، مصدر سابق، ١/٣٤٩.

(٦) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ١/٥٣، وابن جنى، المصدر نفسه، ١/٣٤٩.

**بـ- أنها لا تجتمع والتثنين:** إذ لا يجتمع الشيء وضده في أن واحد، وإنما حنف لأن الأداة طارئة والحكم للطاري<sup>(١)</sup>.

**جـ- أنها لا تجتمع والإضافة المضدية:** إذ لا يجتمع الشيء ونظيره في أن واحد<sup>(٢)</sup>، لأن المضاف فيها معرف بالإضافة<sup>(٣)</sup>، ومن أجل ذلك لم تدخل<sup>(٤)</sup> على (كل) و (بعض) و (غير) لأنها ملزمة للإضافة إما لفظاً أو معنى<sup>(٥)</sup>. وقد أجاز النحاة اتصال (ال) في المضاف إضافة لفظية استناداً إلى السمع<sup>(٦)</sup> كقول الأعشى<sup>(٧)</sup>:

الواهِبُ المائةَ الْهَجَانَ وَعَبَدَهَا  
عوذاً تُزَبِّي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا

ونحو: رأيت الحسن الوجه يقول الزجاجي<sup>(٨)</sup>:

"محال جمع تعريفين مختلفتين على اسم واحد وليس في العربية شيء يجمع فيه بين الألف واللام والإضافة إلا قوله: هذا الحسن الوجه والفاره العبد... وما يجرى هذا المجرى، وإنما جاز الجمع بينهما لزوال العلة، فالإضافة غير مضدية وتقديرها الانفصال".

(١) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ١٨٤/١، وابن السراج، الأصول في النحو، مصدر سابق، ٢٩/٢، وابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ٦٤/٣.

(٢) يقول الزجاجي، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص ١٤٤.  
.... لا يجمع بين الألف والإضافة، ... لأن الاسم لا يترافق من وجهين مختلفين ولا متتفقين بل من وجه واحد أبداً إذا عرف".

(٣) سيبويه، المصدر نفسه، ٢٠٠/١.  
(٤) وأجاز أبو علي الفارسي (الكل) وأنشد للسحيم:  
رأيت الغني والفقير كليهما إلى الموت يأتي الموت للكل معداً  
ينظر: أحمد بن عبد الله المعري، (ت ٤٤٥ھـ / ١٠٥٧م)، رسالة الملائكة، تحر: عائشة عبد الرحمن، ط ١، دار المعارف، القاهرة، ص ٤٥٦-٤٥٧.

(٥) ينظر: سيبويه: المصدر نفسه، ١١٥/٢، ٤٧٩/٣، والزجاجي، إعراب القرآن، مصدر سابق، ٦٥٥/٢، والزجاجي ، المصدر نفسه، ص ٢٤-٢٥، والقاسم بن علي الحريري، (ت ٥١٦ھـ / ١١٢٢م)، درة الفواص في أوهام الخواص، ط ١، مطبعة الجواب، القسّطنطينية، ١٢٩٩ھـ، ص ٦٩. وقد استخدمها بعض النحاة مقتنة بالمساهمة ينظر مثلاً: الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ٩٦/١، والزجاجي ، المصدر نفسه، ص ٢٤-٢٥.

(٦) ينظر: سيبويه، المصدر نفسه، ١٨٢/١، ١٨٣-١٨٤، الفراء ، معاني القرآن، مصدر سابق، ٢٢٦/٢، وثعلب مجالسة، مصدر سابق، ٥٩٠/٢-٥٩١، وابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ١٨٤/١، ٢٩٨، ١٨٥-١٨٤/١. ٣٠٩.

(٧) سيبويه: المصدر نفسه، ١٨٣/١، ميمون بن قيس الأعشى (ت ٦٢٩ھـ / ١٧٤م)، ديوانه، شرح: محمد محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤م، ص ٧٩.

(٨) الزجاجي، اللمات، مصدر سابق، ص ٥٩.

د- أنها لا تجتمع و (يا) النداية: لتقاربهما في المعنى فـ (يا) تدل على الإشارة<sup>(١)</sup> والتعيين واللام تدل على التعريف (التعيين)<sup>(٢)</sup>، والرأي أن العلة المانعة القاء الساكنين، وهذا لا تجيزه العربية.

### الوظائف الدلالية التعريفية:

ذهب النحاة إلى أن الأداة التعريفية تدخل في الكلام على ضروب<sup>(٣)</sup>، فقد تكون جنسية أو عهدية أو زائدة واعتبروا بتفريع كل ضرب منها، فاتسعت دلالتها، فالجنسية إما أن تكون لاستغراق الأفراد أو صفاتهم أو لتعريف الماهية<sup>(٤)</sup>.

والعهدية إما أن يكون مصحوبها معهوداً ذِكْرِياً أو ذهنياً أو حضورياً<sup>(٥)</sup>، والزائدة إما أن تكون زيادتها لازمة أو غير لازمة<sup>(٦)</sup>. الحق أن ما ذكره النحاة من أقسام وفروع ما هي إلا وظائف دلالية تؤديها الأداة (أي) بما ينسجم مع سياقها اللغوي.

### أولاً: دلالة الأداة على الجنس<sup>(٧)</sup>:

تدخل على اسم واحد من جنس ما، فتدل على إرادة استغراق<sup>(٨)</sup> الأفراد وشموليهم<sup>(٩)</sup>، إذ يتعدى الإحاطة بجميع الجنس والمشاهدة له، بل كل واحد منه متمثل في الأذهان<sup>(١٠)</sup>، وعلى أن

يحسن فيها تقدير (كل) مكانها حقيقة<sup>(١١)</sup>. قال تعالى<sup>(١٢)</sup>: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ هَلْوَعًا﴾ أي كل إنسان

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، مصدر سابق، ٤٦٤/٢ - ٤٦٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ٥/٢، والمفرد، المقتضب، مصدر سابق، ٤/٢٧٧.

(٣) الزجاجي، اللامات، ص ٥٩.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٧٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٦) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٧) يقول المرزوقي، ألفاظ العلوم والخصوص، ص ١٩٤:

... من يقول عن الألف واللام يفيدان الجنس وتقديره انه وضع في اللغة لذلك فجهل باللغة والصناعة لأن الألف واللام ليس فائدتهما إلا التعريف.

(٨) والاستغراق، إما أن يكون حقيقياً كقوله تعالى: عالم الغيب والشهادة أو عرفياً نحو: جمع الأمير الصاغة، أي صاغة بلاده لا صاغة الدنيا ينظر: محمد بن عبد الرحمن الخطيب التزويني، ٢٧٣٩هـ / ١٢٣٩م)، الإيضاح في علوم البلاغة، تج: محمد عبد المنعم الخفاجي، ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية، ج٢، القاهرة، ص ٢٥-٢٦.

(٩) الزجاجي ، اللامات، مصدر سابق، ص ٤٤-٤٣، والمرزوقي ، المصدر نفسه، ص ١٨٣ والرضي ، شرح الكافية ، مصدر سابق، ٢٢/١.

(١٠) ابن جني، سر صناعة الإعراب، مصدر سابق، ٤٥٠/١، المرزوقي ، المصدر نفسه، ١٩٣-١٩٤.

(١١) الرضي ، المصدر نفسه، ٢٢٧/٣ - ٢٢٨ والسيوطى، همع الهوامع، مصدر سابق، ٢٥٩/١.

(١٢) القرآن الكريم، سورة المعارج، مكية ، من آية رقم ١٩.

أو جواز الاستثناء من مصوبها<sup>(١)</sup>. قال تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ إِلَّا  
الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ أو وصفه. قال تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿وَالطَّفْلُ الَّذِينَ لَمْ يَظْهِرُوا عَلَى  
عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾.

وقد تدل على استغراق خصائص الأفراد<sup>(٤)</sup>، مبالغة في المدح أو الذم، وعلامتها - كما نص النهاة - أن يحسُّ فيها تقدير (كل) مكانها مجازا. قال تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رِبَّ  
فِيهِ﴾ أي الكتاب الكامل في الهدایة<sup>(٦)</sup>.

وأرى أن ما حده النهاة من تقدير (كل) لا ينسجم مع التقدير، فدلالة (أي) هنا مطلق الكمال. وقد تدل على بيان ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة، بل ذلك مقصور ذهنيا<sup>(٧)</sup>. قال تعالى<sup>(٨)</sup>: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذَّبَابُ﴾ فانت لا تزيد ذئبا معهودا أو استغرق الجنس<sup>(٩)</sup> بل بيان حقيقته<sup>(١٠)</sup>.

#### دلالة الأداة على العهد:

وتكون لما هو معهود (المعروف) بين المتكلم والمخاطب<sup>(١١)</sup>، كقولك: جاعني الرجل، "فإنما تخاطب بهذا من بينك وبينه عهد برجل تشير إليه"<sup>(١٢)</sup> وقد تدل على العهد الذي<sup>(١٣)</sup>

(١) الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ١٣٩/٤، ١٦٧/٣، ١٨٥، والمربرد، المقتصب، مصدر سابق، ١٩٣.

(٢) القرآن الكريم، سورة العصر، مكية ، الآيات ٣-١.

(٣) القرآن الكريم، سورة النور، مدنية، من آية رقم ٣١.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٧٣.

(٥) القرآن الكريم، سورة البقرة، مدنية، من آية رقم ٢.

(٦) خليل بن كيكليدي العلاني، (ت ٧٦١هـ / ١٣٦٠م) ، تلقيح الفهوم في تنقیح صيغ العموم، تصح: على موضع، وعادل عبد الموجود، ط ١، دار الأرقام، بيروت، ١٩٩٧م، ص ٤١٩.

(٧) الرضي، شرح الكافية ، مصدر سابق، ٢٤/١، ٢٣٦/٣، وابن هشام، شرح اللمحۃ ، مصدر سابق، ٢٦٠/١.

(٨) القرآن الكريم، سورة يوسف ، مكية، من آية رقم ١٤ .

(٩) الرضي ، المصدر نفسه ، ٢٤/١ . وخطا الرضي في ، المصدر نفسه ، ٢٣٦/٣ ، من قال بعهدية اللام هنا إشارة إلى ما في ذهن المخاطب من ماهية الذنب.

(١٠) العلاني، تلقيح الفهوم، مصدر سابق، ص ٤٣ .

(١١) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ٧/٢، والزجاجي ، اللامات، مصدر سابق، ص ٤٣ .

(١٢) الزجاجي، المصدر نفسه، ص ٤٣ .

(١٣) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٧٢، وشرح اللمحۃ - مصدر سابق، ٢٦٠/١ .

قال تعالى <sup>(١)</sup>: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِ فَرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فَرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾، وعلمتها أن يسد الضمير مسدها مع مصوبتها <sup>(٢)</sup>. تقول: "عصى فرعون رسوله".

أو تدل على العهد الذهني <sup>(٣)</sup>، بمعنى أن يشار بها وبمحبوبها إلى شيء قار في الذهن <sup>(٤)</sup>، معهود بين المتكلم والمخاطب، مع تقدير ذكره أو حضوره عند المتكلم <sup>(٥)</sup>. قال تعالى <sup>(٦)</sup>:

**﴿إِذْ هُمْ فِي الْغَارِ﴾**. أو تدل على العهد الحضوري <sup>(٧)</sup>. قال تعالى <sup>(٨)</sup>: **﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾**.

أو تدل على العهد العلمي كأن يقال: (خرج القاضي) إذا لم يكن في البلد إلا قاض واحد مشهور <sup>(٩)</sup>.

وقد تدخل (ال) على الاسم دون تعريفه وذلك في الحالات الآتية:

١- الأعلام المنقوله من صفة أو مصدر، مثل الحسن والفضل <sup>(١٠)</sup>، ودخول (ال) عليها ليس مطربا بل يجوز في أشهرها، لأنك لا تقول - مثلا - في محمد، المحمد <sup>(١١)</sup>، وإنما زيادة (ال) فيها عارضة غير لازمة <sup>(١٢)</sup>، للمح الأصل <sup>(١٣)</sup>، وقيل للدلالة على التعظيم والتخييم <sup>(١٤)</sup>، وهي معارف بالعلمية <sup>(١٥)</sup>.

٢- الأعلام المغلبة <sup>(١٦)</sup> وذلك نحو البيت، والكتاب واللات والعزى <sup>(١٧)</sup>، وغيرها <sup>(١٨)</sup>.

(١) القرآن الكريم، سورة المزمل، مكية ، الآيات، ١٥ - ١٦ . وقال الفراء، معاني القرآن ، مصدر سابق، ٣٧٣-٣٧٤/٢: "... إذا ذكرت النكرة في شيء ثم أعييت خرجت معرفة كقولك للرجل قد أعطيتك درهدين فيقول: فإن الدر هسان".

(٢) ابن هشام ، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٧٢.

(٣) ابن هشام، المصدر نفسه، ص ٧٢، وشرح اللῆمة، مصدر سابق، ٢٦٠٨ - ٢٦١.

(٤) ابن هشام، المصدر نفسه، ٢٦١-٢٦٠/١.

(٥) ابن جني، سر صناعة الإعراب، مصدر سابق، ٣٥٠/١، والرضي ، شرح الكافية مصدر سابق،

(٦) القرآن الكريم، سورة التوبة، مدنية، من آية رقم ٤٠.

(٧) ابن هشام، المصدر نفسه، ٢٦٠/٦٠/١.

(٨) القرآن الكريم، سورة المائدة، مدنية، من آية رقم ٣.

(٩) الرضي ، المصدر نفسه، ٢٤٢/٣.

(١٠) الزجاجي، اللامات، مصدر سابق، ص ٤٦، وابن جني، المصدر نفسه، ٣٦٠/١.

(١١) الرضي ، المصدر نفسه، ٣٦٨/١.

وأظن أن للسياق الاجتماعي دورا في توسيع القاعدة في العصر الحاضر، لشيوخ مثل هذه الصفات المقتربة بـ (ال) نحو: العلي، والأحمد، وال محمود، والمحمد، ... ألقابا للأشخاص.

(١٢) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ١٠١/٢ ، وابن جني، المصدر نفسه، ٤٥٨/٢ والرضي ، المصدر نفسه، ٣٦٨/١.

(١٣) ابن الحاجب، أمالية، تتح: فخر قدار، دار عمار، ج ٢، عمان، ١٩٨٩م، ص ٢١٩ ، وابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، تتح: عدنان الدوري، مطبعة العاني ، بغداد، ١٩٧٧م، ص ١٥٢.

(١٤) الحيرة اليمني، المشكل ، مصدر سابق، ٩٠/٢.

(١٥) سيبويه، المصدر نفسه، ١٠٠/٢ ، وثعلب ، مجالسه ، ٣١٠/١، والزجاجي، المصدر نفسه، ٤٦-٤٧.

(١٦) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ١٩٦/٢ ، والمبرد، المقتضب، مصدر سابق، ٤/٣ ، والرضي ، شرح الكافية ، مصدر سابق، ١٢٨-١٢٧/١.

(١٧) إذ لم يسمع أن العرب قالت: لات وأرادت اللات.

(١٨) ابن السراج، الأصول في التحو، مصدر سابق، ١٥٧/١ ، وابن جني ، سر صناعة الإعراب، مصدر سابق، ٣٥١/١ والمعكري، اللباب في علل البناء والإعراب، مصدر سابق، ٣٩٤/١.

- ٣- بعض الأسماء الموصولة الخاصة<sup>(١)</sup>، نحو الذي والتي.... وزيدت لصلاح اللفظ<sup>(٢)</sup>، والرأي أن (ال) فيها أصلية وضعا.
- ٤- في بعض الظروف، نحو (الآن)، وذكر ابن جني أنه معرفة بلام مراده والظاهرة زائدة<sup>(٣)</sup>، والرأي أنها أصلية وضعا إذ لم تقل العرب: أن<sup>(٤)</sup>.
- ٥- أن تكون عوضا عن تعريف الإضافة، نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه، فالقياس لا يجمع بين (ال) والإضافة إلا ان الإضافة لما لم تعرف احتج إلى معرف آخر هو (ال)<sup>(٥)</sup>.
- ٦- أن تكون لإقامة الوزن الشعري، كقول ابن ميادة<sup>(٦)</sup>:

**وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدَ مَبَارِكًا شَدِيدًا بِأَعْمَاءِ الْخَلْفَةِ كَاهْلُهُ**

- ٧- أن تكون عوضا من الضمير<sup>(٧)</sup>. قال تعالى<sup>(٨)</sup>: ﴿فَإِنَّ جَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ أي مأواه.
- ٨- الحال والتمييز، فمثال الحال: ادخلوا الأول فالأول، ومثال التمييز: الخمسة عشر البرهم<sup>(٩)</sup>.

\* \* \*

---

(١) الزجاجي، اللامات، مصدر سابق، ص ٤٨.  
 (٢) ابن جني، سر صناعة الإعراب، مصدر سابق، ٣٥٥/١، وابن برهان، شرح اللمع، مصدر سابق، ٢٠٨/١.  
 (٣) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ٦٠/٣.  
 (٤) ابن جني ، سر صناعة الإعراب، مصدر سابق، ٣٥١/١.  
 (٥) السيوطي، الأشياء والنظائر، مصدر سابق، ٩١/٣.  
 (٦) الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ٣٤٢/١، والمبرد، المقتضب، مصدر سابق، ٤٨/٤.  
 (٧) الرضي ، شرح الكافية ، مصدر سابق، ٢٤٢/٣.  
 (٨) القرآن الكريم، سورة النازعات، مكية ، آية رقم ٤١.  
 (٩) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ١٣/٢، والمبرد، المصدر نفسه، ٢٧١/٣، وابن هشام، شرح اللمحات، مصدر سابق، ٢٦٢-٢٦٣/١.

## الفصل الثاني

أبواب نحوية بين التنكير والتعريف

## باب المبتدأ والخبر :

اشترط النحاة التعريف (التعيين) في المبتدأ<sup>(١)</sup>؛ طلباً لفادة المخاطب<sup>(٢)</sup> وإعلامه بما يجهله<sup>(٣)</sup>؛ لأنك لو أخبرت عن نكرة لم يستقم المعنى لدى المخاطب<sup>(٤)</sup>، ولو قع في لبس دلالي لانتفاء التعيين<sup>(٥)</sup>. فثمة علاقة بين الإخبار والإفهام، فالعملية الإبلاغية ترتبط بمدى التواصل بين المتكلم والمخاطب، إذ إن الغاية من الإخبار رفع الجهالة<sup>(٦)</sup> لدى المخاطب، وإفادته بما ليس عنده، وتزيله منزلة المتكلم في علم ذلك الخبر<sup>(٧)</sup>.

واشترط النحاة التكير (عدم التعيين) في الخبر<sup>(٨)</sup>؛ لأنه الجزء المستفاد الذي يجهله المخاطب<sup>(٩)</sup>، دون المتكلم<sup>(١٠)</sup>. ولما كانت نسبة الخبر إلى المبتدأ كنسبة الفعل إلى الفاعل، والفعل يلزم التكير رجع تكير الخبر على تعريفه<sup>(١١)</sup>.

ومع أن النحاة قد أقرروا الصورة النموذج لتركيب المبتدأ والخبر، إلا أنهم أجازوا صورتين تخالفان ما أقرره استناداً إلى قرائن دلالية أو سياقية وهما:

### (أ) التعادل التعريفي :

وفيها يتعادل المبتدأ والخبر تعريفاً<sup>(١٢)</sup>، كقولنا : (محمد رسولنا) ، وهذا التعادل أدى إلى تقاؤت آراء النحاة في تحديد المبتدأ والخبر. فقيل: أيهما شئت جعلته مبتدأ ، وجعلت الآخر خبره، نحو: زيد أخوك، أو أخوك زيد<sup>(١٣)</sup>

(١) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ٣٢٩/١، والمفرد، المقتصب، مصدر سابق، ١٢٧/٤، وابن جني، اللمع في العربية، مصدر سابق، ص ٢٦.

(٢) عبدالقاهر الجرجاني، (ت ٤٧١ هـ / ١٠٧٩ م) ، المقتصد في شرح الإيضاح ، تج: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، ح ١، بغداد، ١٩٨٢ م، ص ٣٠٦.

(٣) سيبويه، المصدر نفسه، ٤٨/١، وعبدالقاهر الجرجاني ، المصدر نفسه، ٣٠٥/١ ، والقواس، شرح الفية ابن معط ، مصدر سابق، ٨١٨/٢.

(٤) سيبويه، المصدر نفسه، ٤٨/١.

(٥) المصدر نفسه، والعكري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١٣٠/١.

(٦) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تج: محمد كامل بركات، ط ١، جامعة أم القرى، ج ١، مكة المكرمة، ص ٢١٦.

(٧) عبدالقاهر الجرجاني، المصدر نفسه، ٣٠٦/١ ، والسيوطى، الأشباه والنظائر، مصدر سابق، ٩٥/٣.

(٨) ينظر: ابن جني، المصدر نفسه، ص ٢٦، والخصائص، مصدر سابق، ٣٠١/١.

(٩) القواس، المصدر نفسه، ٨١٨/٢.

(١٠) عبدالقاهر الجرجاني، المصدر نفسه، ٣٠٦/١.

(١١) ابن عقيل، المصدر نفسه، ٢١٦/١، ولا يستقيم ما ذهب إليه النحاة من كون الفعل نكرة، إذ كيف نوفق بين الفعل وسنته التكير الدالة على اسمية الكلمة ، وأنطن أن وقوع الفعل موقع الخبر يدل على توسيع أشكال التعبير بما يتاسب مع السياق.

(١٢) ابن هشام ، مغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٥٨٨.

(١٣) المفرد، المقتصب، مصدر سابق، ٨٩/٤ ، والزجاجي، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص ٣٦، وابن جني، اللمع في العربية، مصدر سابق، ص ٢٦.

وقيل : ما كان أخصاً (أعرف) فهو المبتدأ ، وما كان أعمّ فهو الخبر،<sup>(١)</sup> نحو : زيد صديقي إذا كان للمتكلم أصدقاء غير زيد. وقيل : ما كان معلوماً لدى المخاطب فهو المبتدأ، وما كان مجهولاً لديه فهو الخبر.<sup>(٢)</sup>.

أما الأول فاعتمد مبدأ الاختيار في تحديد المبتدأ والخبر، فإن حكم المعنى تبيّن عدم دقة هذا المبدأ؛ إذ إن دلالة (زيد صاحبي) - مثلاً - تختلف عن دلالة (صاحب زيد)، فالعبارة الأولى تقتضي الإخبار عن زيد باتصافه بهذا الوصف<sup>(٣)</sup>، والثانية تقتضي الإخبار "بتعيين صاحبك كأن قائلاً قال لك: أعلم أن لك صاحباً خاصاً بك فعَيْنِه لي، فقلت: صاحبي زيد"<sup>(٤)</sup> وأما الثاني والثالث فهما مترابطان؛ لأنهما قصدَا اعتبار مدى معلومية المخاطب للعبارة في تحديد المبتدأ.<sup>(٥)</sup>

(ب) التعادل التكيري:<sup>(٦)</sup>

وهو مشروط بحصول الفائدة<sup>(٧)</sup>، وإنما تتم<sup>(٨)</sup> بصور تركيبية اختلف النهاة في إحصائهها فمن مقل مخل، ومن مكثر مورد ما لا يصلح أو معدّ لأمور متداخلة.<sup>(٩)</sup>، مما أوصل تلك الصور إلى الأربعين ونِيَفَ.<sup>(١٠)</sup> وقد بسط النهاة فيها القول.<sup>(١١)</sup>

(١) ابن السراج، الأصول في النحو، مصدر سابق، ٦٥/١، ٦٦، وابن هشام ، مغني اللبيب ، مصدر سابق، ص ٥٨٨، والسيوطى، همع الهوامع، مصدر سابق، ص ٣٢٦/١.

(٢) الإحالة السابقة.

(٣) عبدالله بن أحمد بن أبي الربيع ، (ت ١٢٨٩هـ/١٢٨٨م) ، البسيط في شرح الجمل، تتح : عياد الثبيتي، ط ١، دار الغرب الإسلامي، ج ٢، بيروت، ص ٧١٥.

(٤) المصدر نفسه، والسيوطى، الأشباه والنظائر، مصدر سابق، ١٣٩/٤، ١٣٩/٥، ١٨٢-١٨٣.

(٥) عبدالقاهر الجرجاني، المقتصد، مصدر سابق، ٣٠٦/١، وأبو حيان الأنطليسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ٣٨/٢.

(٦) ابن عقيل، المساعد على التسهيل، مصدر سابق، ٢١٦/١، وابن هشام ، المصدر نفسه، ص ٥٨٨.

وأجاز النهاة مجيء المبتدأ أو ما يقوم مقامه نكرة في الأحوال الآتية:

- عند الإجابة، كان يقال : من عندك؟ ، فيجيب: رجل.

- اسم كان ، نحو : ما كان أحد مثلك.

- الضرورة الشعرية ، نحو قول حسان بن ثابت:

كأن سبيئه من بيتِ رأسِ يكون مزاجها عسلٌ وماءٌ

ينظر : سيبويه ، الكتاب، مصدر سابق، ٤٩/١، ٥٥، ٥٤، والفراء ، معاني القرآن، مصدر سابق، ٢٤٣/٢، ٢٤٤-٢٤٣.

والمبред، المقتضب، مصدر سابق، ٩٠/٤، وابن السراج ، الأصول في النحو، مصدر سابق، ٦٧/١، ٨٣-٨٤.

(٧) أدرج النهاة مفهوم الإفادة ضمن تعريف الكلم، ولم يقدموا توضيحاً له بل اكتفوا بنكر ما يصل إليه . ينظر :

القواس، شرح ألفية ابن معط ، مصدر سابق، ١٩١/١-١٩٢.

(٨) ونكر ابن عصفور، شرح الجمل، مصدر سابق، ٣٤٣/١، أن سيبويه لم يشترط الفائدة للابتداء بالنكرة بل أن النهاة جهواً في تتبع المواضع التي يكون فيها الإخبار عن النكرة مفيدة.

(٩) ابن هشام ، المصدر نفسه، ص ٦٠٨.

(١٠) السيوطى ، الأشباه والنظائر، مصدر سابق، ١١٣/٣.

(١١) ينظر : سيبويه، المصدر نفسه، ٣٢٩/١، ٣٣٢-٣٢٩، وابن جني ، الخصائص مصدر سابق، ١٣١/١، وابن هشام، شرح المحة، مصدر سابق، ٣٣٢-٣٢١ ، ومغني اللبيب، المصدر نفسه، ص ٦١٥-٦٠٨.

## باب الحال

اشترط جمهور النحاة أن تكون الحال نكرة<sup>(١)</sup>، وعلوا لذلك بما يلي :

(١) تضمنها معنى الإخبار<sup>(٢)</sup> وحقيقة أنه فائدة يستفيد منها المخاطب، وإنما

يستفاد مما هو غير معلوم عند السامع<sup>(٣)</sup>

(٤) صلاحية وقوعها جوابا عن (كيف) الاستفهامية الدالة على التكير، فلما كانت (كيف) كذلك

لزم بالضرورة تكير جوابها.<sup>(٤)</sup>

(٥) لئلا تلتبس بالصفة عند نصب صاحبها أو خفاء إعرابها في نحو قولهنا : ضربت زيدا

الراكب.<sup>(٥)</sup>

(٦) لمضارعتها التمييز.<sup>(٦)</sup>

وفي ضوء إقرار الجمهور بتكيير الحال تبرز نظرة نحوية مخالفة لقاعدة تقبل مجئه معرفة، استنادا إلى السماع والقياس.<sup>(٧)</sup>

فمما سمع معرفا بالأداة قولهم:<sup>(٨)</sup> جاءوا الجماء الغفير<sup>(٩)</sup>، ودخلوا الأول فال الأول<sup>(١٠)</sup>،

ومررت به المسكين.<sup>(١١)</sup>

وروي أن لبيد بن ربيعة قال:<sup>(١٢)</sup>

(١) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق ، ٤٤/١ ، ٤٤/٢ ، ٥٠/٢ ، والمفرد ، المقتصب ، مصدر سابق ، ٣٠٤/٢ ، وابن جني ، اللمع في العربية ، مصدر سابق ، ص ٦٢ ، والسيوطى ، همع الهوامع ، مصدر سابق ، ٢٣٠/٢ .

(٢) العكبري ، الباب في علل البناء والإعراب ، مصدر سابق ، ٢٨٤/١ ، وعبد الله بن السيد البطليوسى ، (ت ٥٢١هـ / ١٢٧م ) ، إصلاح الخلل الواقع في العمل ، تتح : حمزة النثرى ، ط١ ، دار المريخ ، الرياض ، ١٩٧٩م ، ص ١٠٦ .

(٣) البطليوسى ، المصدر نفسه ، ص ١٠٦ .

(٤) العكبري ، المصدر نفسه ، ٢٨٤/١ ، والقواس ، شرح ألفية ابن معط ، مصدر سابق ، ١/٥٥٥ .

(٥) محمد بن عيسى السلسلي ، (ت ٦٧٧٠هـ / ١٣٦٩م ) ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، تتح : الشريف عبد الله علي الحسيني ، ط١ ، المكتبة الفيصلية ، ج ٢ ، مكة المكرمة ، ١٩٨٦م ، ص ٥٢٣ ، والسيوطى ، همع الهوامع ، مصدر سابق ، ٢٣٠/٢ .

(٦) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحاسبة ، مصدر سابق ، ٢/٣١٢ ، والبطليوسى ، المصدر نفسه ، ص ١٠٦ .

(٧) ابن عقيل ، المساعد على التسهيل ، مصدر سابق ، ١١/٢ .

(٨) سيبويه ، الكتاب ، المصدر سابق ، ٣٧٥/١ ، ٣٧٧ ، ٣٩٨/١ .

(٩) وذكر محمد بن مكرم بن منظور ، (ت ٧١١هـ / ١٣١١م ) ، لسان العرب ، ط٣ ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٤م ، مادة (جـ مـ) عن ذلك :

.. الجماء الغفير ، جماعة الناس ، وجاؤوا جما غفيرا ، وجماء الغفير ، والجماع الغفير ، أي بجماعتهم .

(١٠) سيبويه ، المصدر نفسه ، ٣٩٨/١ ، والمفرد ، المصدر نفسه ، ٢٧١/٣ ، وأبو حيان الأنطوفى ، ارتشاف الضرب ، مصدر سابق ، ٣٣٩-٣٣٨/٢ .

(١١) سيبويه ، المصدر نفسه ، ٧٥/٢ ، ٧٦-٧٥/٢ ، نقلا عن يونس .

(١٢) لبيد بن ربيعة العامري ، (ت ٤١هـ / ٦٦١م ) ، ديوانه ، تتح : إحسان عباس ، الكويت ، ١٩٦٢ ، ص ٨٦ ، وروايته فيه (فأوردها) ، سيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق ، ٣٧٢/١ ، والمفرد ، المقتصب ، مصدر سابق ، ٢٣٧/٣ .

## فَأَرْسَلَهَا الْمَرَاكِ وَلَمْ يَذْهَبَا      وَلَمْ يَشْعُقْ عَلَى نَفْعِ الْفَحَالِ

وَمَا سَمِعَ مَعْرِفَا بِالإِضَافَةِ قَوْلَهُمْ<sup>(١)</sup>: طَلَبَتِهِ جَهْدُكَ وَطَاقَتِكَ، وَجَاءَ وَحْدَهُ، وَرَجَعَ عَوْدَهُ، وَكَلَمَتَهُ فَاهَ إِلَيْهِ فِي، وَجَاؤُوا ثَلَاثَتَهُمْ<sup>(٢)</sup>.

وَمَا سَمِعَ مَعْرِفَا بِالعِلْمِيَّةِ قَوْلُ النَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ:<sup>(٣)</sup>

**وَذَكَرَتْ مِنْ لَبَنِ الْمَحَلَّقِ شُرُبَةً      وَالْخَيْلُ تَعْدُو بِالصَّعِيدِ بَادَاءً**

ولعل من جدوى هذا السماع قراءة من قرأ<sup>(٤)</sup> قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: **لِيُخْرُجَنَ الْأَعْزَمُ مِنْهَا**

**الْأَدَلَّ** وأما القياس فعلى مجيء الخبر المشابه له معرفة<sup>(٦)</sup> نحو: القرآن كتaby.

لم يقبل الجمهور النظرة المخالفة، وما سمع عن العرب قليل،<sup>(٧)</sup> يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه<sup>(٨)</sup>، ويحمل على التأويل<sup>(٩)</sup>.

أما قوله : جاؤوا الجماء الغفير ، وادخلوا الأول فالأول ، فتوول على زيادة (ال)<sup>(١٠)</sup> ، والتقدير: جاؤوا جماعات ، وأدخلوا مرتبين الأول فالأول.<sup>(١١)</sup> وقولهم: مررت به المسكين<sup>(١٢)</sup> فمؤول على تقدير مررت به مسكننا أو لقيت المسكين<sup>(١٣)</sup>.

(١) سيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق ، ٣٧٣/١ ، ٣٩١ ، ٣٧٣/١ .

(٢) المصدر نفسه ، ٣٧٣/١ ، أبو حيان الأنطليسي ، ارتشاف الضرب ، مصدر سابق ، ٣٤٠/٢ ، والسيوطى ، همع الهوامع ، مصدر سابق ، ٢٣١/٢ ، فاهم الحجاز يضيقون الاعداد من ٣ حتى ١٠ ، إلى ضمير ما نقدم وتنصبه على الحال ، خلافاً لتقييم فانهم يتبعون ذلك لما قبله في الإعراب توكيداً .

(٣) قيس بن عبد الله النابغة الجعدي ، (ت ٥٥٠هـ/٢٧٠م) ، شعره ، ط١ ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، ١٩٦٤ ، ص ٢٤١ ، وسيبوه ، المصدر نفسه ، ٢٧٥/٣ ، أبو حيان الأنطليسي ، المصدر نفسه ، ٣٤١/٢ ، وابن عقيل ، المساعد على التسهيل ، مصدر سابق ، ١٣/٢ ، و (بداد) علم جنس .

(٤) أبو حيان الأنطليسي ، البحر المحيط ، مصدر سابق ، ٢٧٠/٨ .

(٥) القرآن الكريم ، سورة المنافقون ، مدنية ، من آية رقم ٨ .

(٦) ابن عقيل ، المساعد على التسهيل ، ١/٢ .

(٧) ولكن هل يكفي الاستقراء معياراً للحكم على قلة دور ان الظاهرة اللغوية؟ وهل حدد النحو مستوي حسابياً ين fas عليه مدى خضوع الظاهرة لمبدأ الشيوع أو القلة .

(٨) ينظر: عمر بن محمد الشلوبيين ، (ت ٦٤٥هـ/١٢٤٧م) ، التوطنة ، تتح: يوسف أحمد المطوع ، القاهرة ، دار التراث العربي ، ١٩٧٣ ، ص ٢٠٠ ، وابن عقيل ، المصدر نفسه ، ١٠١/٢ .

(٩) العكري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، المصدر نفسه ، ١/٢ ، وابن عقيل ، المصدر نفسه ، ١١/٢ .

(١٠) سيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق ، ١٢/٢ ، والمفرد ، المقتصب ، مصدر سابق ، ٢٧١/٣ ، وابن هشام ، شرح اللῆمة ، مصدر سابق ، ٢٦٢/١ .

(١١) علي بن سليمان الحيدري اليماني ، كشف المشكل في النحو ، (ت ٥٩٩هـ/١٢٠٣م) ، تتح: هادي عطية مطر ، ط١ ، مطبعة الإرشاد ، المجلد الأول ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٤٧٣ .

(١٢) ومنطق هذه الإجازة الفرار من وصف الضمير ، ينظر : سيبويه ، المصدر نفسه ، ٧٦/٢ .

(١٣) وهذا قول يونس ورثه سيبويه بالاستناد إلى قول الخليل بهذاخصوص ، ينظر :

سيبوه ، المصدر نفسه ، ٧٥/٢ .

وقف الجمهور إزاء بيت لبيد موقفين:

الأول: قال بالتأويل، فالعرك مؤولة بـ (اعراكا)<sup>(١)</sup>، أو (معتركة)<sup>(٢)</sup>، أو (عراكا)<sup>(٣)</sup>، والثاني<sup>(٤)</sup>: قال بتغيير الوجهة الإعرابية، فالعرك قد تعرب مفعولاً مطلقاً، أو مضافاً إليه على تقدير : أرسلها إرسال العراق<sup>(٥)</sup>

وأما قولهم : طلبته جهلك، وطاقتك، وجاء وحده<sup>(٦)</sup>، فتاویلها على التوالى: جاهداً ومطيقاً ومنفرداً<sup>(٧)</sup>. وقولهم: رجع عوده، وكلمته فاه إلى في، وما بعنته يداً بيده، وتفرقوا أيادي سبا<sup>(٨)</sup>فتاویلها تباعاً: عائداً<sup>(٩)</sup> ومشافهة<sup>(١٠)</sup> ونقداً<sup>(١١)</sup> ومتفرقين<sup>(١٢)</sup>.

وأما قولهم : جاؤوا ثلاثة ، ففيه قولان:

- الإتباع لما قبله في الإعراب توكيداً، وهذا على لغة بنى تميم<sup>(١٣)</sup>.

- التأويل بالمصدر<sup>(١٤)</sup>.

ويؤول بيت النابغة الجعدي بـ (بددا)<sup>(١٥)</sup> أو (مبدة)<sup>(١٦)</sup>

(١) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ٣٧٢/١.

(٢) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، مصدر سابق، ٢٨٧/١، وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ٦٢/٢.

(٣) ابن يعيش، المصدر نفسه، ٦٢/٢. ويرى محمد الدمياطي الخضري، (ت ١٢٨٧ هـ / ١٨٧٠ م)، حاشيته على شرح ابن عقيل، مطبعة مصطفى البابي، ج ١، مصر، ١٩٤٠، ص ٢١٤، أن الأولى تقدير (معاركة)؛ لأنها اسم فاعل العراق.

(٤) الخضري، المصدر نفسه، ٢١٤/١.

(٥) المصدر نفسه

(٦) اختلف النحاة في هذا الترکيب، فقيل : هو دال على المصدر، والمعنى أفرنته إفراداً، وقيل: هو اسم موضوع موضع المصدر الثابت عن الحال كأنه قال : ليحادا ، وهي موضع موحداً في المعنى ومتوحداً في اللازم، وقيل: هو مصدر لم يلفظ له بفعل كالأخوة. ينظر: سيبويه ، الكتاب، مصدر سابق، ٣٧٣/١، والمفرد ، المقتضب، مصدر سابق، ٢٩٣/٣، والزجاجي، الجمل في التحو، مصدر سابق، ص ١٨٩، وعلى بن فضال الفرزدقى، (ت ٤٤٧ هـ / ١٠٨٦ م) ، شرح عيون الإعراب، تلح: هنا حداد، ط ١، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٨٥، ص ٢٢٥، ولأبو حيان الأندلسى، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ٢٢٩/٣، وابن برهان ،

(٧) ينظر: سيبويه ، المصدر نفسه، ٣٧٣/١، والمفرد ، المقتضب، مصدر سابق، ٢٢٩/٣، وابن برهان ، شرح اللمع، مصدر سابق، ١٧٨/٢، والسيوطى، الفرائد الجديدة، مصدر سابق، ٤٣٨/١.

(٨) قال ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (س ب أ) : "وقالوا : تفرقوا أيدي سبا وأيدي سبا، فبنوه، وليس بتخفيف عن سبا؛ لأن صورة تحقيقه ليست على ذلك ... وضررت العرب بهم المثل في الفرقة.. لأنهم تبدوا في البلاد.. والعرب لا تهمز سبا في هذه الموضع؛ لأنه كثُر في كلامهم".

(٩) سيبويه، المصدر نفسه، ٣٩١/١-٣٩٢.

(١٠) المصدر نفسه، ٣٩١/١.

(١١) المفرد ، المصدر نفسه، ٢٣٦/٣.

(١٢) المصدر نفسه، ٢٥/٤، والسيوطى، همع الهوامع، مصدر سابق، ٢٣١/٢.

(١٣) سيبويه ، المصدر نفسه، ٣٧٣/١، والزجاجي، الجمل في التحو، مصدر سابق، ص ١٩٠، والرضي، شرح الكافية، مصدر سابق، ٢١/٢، وأبو حيان الأندلسى، المصدر نفسه، ٣٤٠/٢.

(١٤) الزجاجي، المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(١٥) سيبويه ، المصدر نفسه، ٢٢٥/٣.

(١٦) أبو حيان الأندلسى، المصدر نفسه، ٣٤١/٢.

وتأسيسا على ما سمع عن العرب من مجيء الحال معرفة، وقف النحاة تجاه ذلك موافق عدّة:

### الموقف الأول :

أقر بثبات القاعدة وما سمع من كلام العرب شاذ<sup>(١)</sup> يحفظ ولا يقاس عليه<sup>(٢)</sup>، ويؤول حال نكرة<sup>(٣)</sup>، أو يحمله على المصدر<sup>(٤)</sup>، أو على التشبيه بالمفعول<sup>(٥)</sup>.

### الموقف الثاني :

وفق بين القاعدة النموذج والمثال المسموع بما يضمن عدم التعارض بينهما، فـ (وحدة) وبابها ليست أحوالا بل نائبة عنها.<sup>(٦)</sup>

### الموقف الثالث :

أجاز مجيء الحال معرفة دون تعديل القاعدة ، فقد ورد عن يونس بن حبيب<sup>(٧)</sup> - وشاعره هشام الضرير<sup>(٨)</sup> والبغداديون<sup>(٩)</sup> - أنه أجاز مجيء الحال معرفة قياسا على ما سمع منه معرفا من كلام العرب<sup>(١٠)</sup>؛ ورده ابن هشام؛ لأنَّه قياس على شاذ ، وإنما يقاس على الأعم الأغلب، ولأنَّ المقياس عليه محمول على التأويل.<sup>(١١)</sup>

(١) سيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق، ١/٣٩٧. ويدعُ أبو علي الفارسي (ت ٢٣٧هـ / ٩٤٩م) ، في التعليقة على كتاب سيبويه ، تج: عوض القوزي ، مطبعة الأمانة ، ج ١ ، القاهرة ، ص ٢١٢ ، إلى أن قوله : انخلوا الأول فالآخر غير شاذ ، لأنَّ (ال) فيه للجنس الذي يقرب من النكرة.

(٢) ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، مصدر سابق ، ١/٣٣٦.

(٣) العكبرى ، اللباب في علل البناء والإعراب ، مصدر سابق ، ١/٢٨٦.

(٤) سيبويه ، المصدر نفسه ، ١/٣٧٣ ، والمفرد ، المقتصب ، مصدر سابق ، ٣/٢٣٨-٢٣٧.

(٥) وهذا رأي الأخفش ، ينظر : أبو حيان الأنطسي ، ارشاد الضرب ، مصدر سابق ، ٢/٣٣٩.

(٦) البرد ، المصدر نفسه ، ٣/٢٣٨ ، والبطليوسى ، إصلاح الخلل ، مصدر سابق ، ١٠٧ ، والحدرة اليمنى ، كشف المشكل ، مصدر سابق ، ١/٤٧٣ ، وأبن يعيش ، شرح المفصل ، مصدر سابق ، ٢/٦٢-٦٣.

(٧) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب ، (ت ١٨٢هـ / ٧٩٨م) ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، ينظر : محمد بن الحسن الزبيدي ، طبقات النحوين واللغويين ، تج: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ٥٢-٥١.

(٨) هو هشام بن معاوية أبو عبدالله الضرير ، (ت ٢٠٩هـ / ٨٢٤م) ، من نحاة الكوفة ، له كتاب الحدود والقياس ، ينظر : السيوطي ، بغية الوعادة ، مصدر سابق ، ٢/٣٢٨.

(٩) عبر القدماء بهذا المصطلح عن خلط بين المذهب البصري والковي ، وقد كان لتشجيع خلفاء بنى العباس للنحو الكوفي دور في غلبه على النحو البصري في بغداد حتى بدا مصطلح (البغداديين) مختصا بالنحو الكوفي . ينظر :

محمد بن اسحاق بن النديم (ت ٤٣٨هـ / ١٠٤٧م) ، الفهرست ، تج: ناہد عباس ، ط ١ ، دار قطرى بن الفجاعة ، ١٩٨٥ ، ص ١٥٢ ، وخديجة الحديثي ، المدارس النحوية ، ط ٢ ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٢٤٨-٢٥١.

(١٠) سيبويه ، المصدر نفسه ، ٢/٧٥-٧٦ ، وأبن عصفور ، المصدر نفسه ، ١/٣٣٧ ، والرضي ، شرح الكافية ، مصدر سابق ، ٢/٢٢.

(١١) ابن هشام ، شرح اللῆمة ، مصدر سابق ، ٢/١٧٨-١٧٩.

كما أجاز الكوفيون تعريفها بـ (أـ) لفظا إذا كان فيها معنى الشرط، وهي في ذلك عندهم نكرة في المعنى نحو: عبدالله المحسن أفضل منه المسيء، فالمعنى: إن أحسن أفضل منه إن أساء<sup>(١)</sup>.

وفي ظل هذه الإجازة لم يجر أي تعديل على القاعدة، واكتفى بعض النحاة بالاحتراس فقال: الحال تكون نكرة أو ما في حكمها<sup>(٢)</sup>.

#### وأقترح تعديل القاعدة لتصبح:

"تأتي الحال نكرة في الأغلب ، وقد تأتي معرفة استنادا إلى ما سمع من كلام العرب".

**صاحب الحال :**

ذهب الجمهور إلى أن صاحب الحال يأتي - غالبا-<sup>(٣)</sup> معرفة<sup>(٤)</sup> لأنه محكوم عليه<sup>(٥)</sup>، وقد يأتي نكرة بمسوغ<sup>(٦)</sup>، وأجاز ابن الطراوة مجئه بلا مسوغ استنادا إلى السمع والقياس، أما السمع ففي الحديث<sup>(٧)</sup>: " .. صلى خلفه رجال قياما" . وأما القياس، فعلى جواز أن "يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها، إذا قلت : جاعني زيد الكاتب، وجاعني زيد كاتبا، وبينهما من الفرق في ما تراه ، فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة، إذا قلت: مررت برجل كاتب، أو برجل كاتبا، وإذا كان كذلك فلا بد من الحال إذا احتج إليها"<sup>(٨)</sup>.

#### وأقترح تعديل القاعدة لتصبح:

" يأتي صاحب الحال معرفة في الأغلب ، وقد يأتي نكرة بمسوغ ، أو بلا مسوغ، استنادا إلى السمع أو القياس.

(١) وتأويله عند البصريين على خبر كان مضمرة والتقدير: إذا كان المحسن أفضل منه . ينظر:

ابن هشام ، المصدر نفسه، ٢/١٧٩ . وأبو حيان، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ٢/٣٣٧-٣٣٨.

(٢) ينظر : البطليوسى ، إصلاح الخلل، مصدر سابق، ص ١٠٥ .

(٣) احتراز مما سمع من كلام العرب نكرة، نحو : عليه مائة بيضا، وفيه رجل قائم .

ينظر : سيبويه ، الكتاب، مصدر سابق، ٢/١١٢ ، وأبن عقيل ، المساعد على التسهيل، مصدر سابق، ٢/١٧ .

(٤) ينظر : الزبيدي، الواضح ، مصدر سابق، ص ٧٨، وأبن جنى، اللمع في العربية، مصدر سابق، ص ٦٢ .

(٥) ابن مالك، شرح عمدة الحافظ، مصدر سابق، ص ٤٢ .

(٦) وقد بسط النحاة القول في مسوغات ذلك ينظر: سيبويه ، المصدر نفسه، ٢/١١٤-١١٢ ، والرضي ، شرح الكافية، مصدر سابق، ٢/٢٢-٢٣ .  
والسلسيلي، شفاء العليل، مصدر سابق، ٢/٥٢٦-٥٢٧ .

(٧) ينظر : السهيلي، نتائج الفكر في النحو، مصدر سابق، ص ٢٣٤ . وروايته عند محمد بن إسماعيل البخاري، (ت ٢٥٦هـ/٨٧٠م) ، صحيحه، دار الكتب العلمية ، ج ٢، بيروت، ص ٤٠: "عن عائشة- رضي الله عنها- قالت : صلى رسول الله- صلى الله عليه وسلم- في بيته- وهو شاك- فصلى جالسا- وصلى وراءه قوم قياما..."

(٨) السهيلي ، المصدر نفسه، ص ٣٤ .

\* باب التمييز :

أجمع نحاة البصرة - بالاستقراء - على مجيء التمييز نكرة<sup>(١)</sup>، وأجاز الكوفيون وابن الطراوة تعريفه<sup>(٢)</sup> استنادا إلى قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ وقوله<sup>(٤)</sup> : ﴿بِطِرْوَةَ مَعِيشَتِهَا﴾ وقول العرب<sup>(٥)</sup>: سفة زيد نفسه، وألم رأسه، ووجع بطنه، وغبن فلان رأيه، وقولهم<sup>(٦)</sup> - فيما حكاه أبو زيد الأنصاري - ما فعلت الخمسة عشر الدرهم والعشرون الدرهما.

وقول رشيد بن شهاب اليشكري<sup>(٧)</sup> :

**صَدَدْتَ وَطَبَّتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِهِ دَأَيْتَ كَلَمًا أَنْ عَوْفَتَ وَجْهَنَّمَ**

وقول الآخر<sup>(٨)</sup> :

**عَلَمَ مِائَةَ الرَّعَبَةِ؟ وَالْمَرْبُلْمَ تَقِدُ لَظَاهَا وَلَمْ تُسْتَعْمِلُ الْبَيْخُ وَالصَّمُ**

لم يقبل البصريون - وابن هشام<sup>(٩)</sup> - ما ورد من شواهد تجيز مجيء التمييز معرفة، وتاؤلوا ما اقترن به (أي) على زيادتها<sup>(١٠)</sup>، وما أضيف على التشبيه بالمعنى به، أو على تقدير الجار، نحو: (وجع في بطنه)<sup>(١١)</sup>، والحكم بانفصال الإضافة<sup>(١٢)</sup>.

(١) الفراء، معاني القرآن ، مصدر سابق، ٢٩/١، ٣٠٨/٢، والزجاجي، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص ٢٤٢، وابن جني ، اللمع في العربية، مصدر سابق، ص ٦٤.

(٢) الرضي، شرحه على الكافية، مصدر سابق، ٧٢/٢، وأبو حيان الأنطليسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ٣٨٤/٢، وابن هشام ، شرح اللῆمة ، مصدر سابق، ١٤٢-١٤٦/٢، والألغاز، تج: نسيب نشاوي، ط ١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١، ص ١٨.

(٣) القرآن الكريم، سورة البقرة، مدنية، من آية رقم ١٣٠.

(٤) القرآن الكريم، سورة القصص، مكية، من آية رقم ٥٨.

وفي نصيتها أقوال، فقيل: هي منصوبة على التمييز أو التشبيه بالمعنى، وقيل، على تقدير حرف الجر (في)، أي في معيشتها ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، مصدر سابق، ٢٣٠/٢، وابن باشاذ، شرح المقدمه المحسبة، مصدر سابق، ٣١٩/٢، وأبو حيان الأنطليسي، المصدر نفسه، ٣٨٤/٢، والبحر المحيط، مصدر سابق، ١٢١/٧، والسمين الحلبي، الدر المصنون، مصدر سابق، ٣٤٩/٥.

(٥) أبو حيان، المصدر نفسه، ٣٨٤/٢، وابن عقيل، المساعد على التسهيل، مصدر سابق، ٦٥/٢.

(٦) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ١٧٥/٢، وأبو البركات الأنباري، أسرار العربية، مصدر سابق، ١٨٣، ١٨٤، وابن هشام، شرح اللῆمة ، مصدر سابق، ١٤٧/٢، والسيوطى، الأشباه والنظائر ، مصدر سابق، ١٢٣/٥.

(٧) ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ١٨١/١، وشرح اللῆمة ، المصدر نفسه، ١٤٧/٢، والسيوطى، همع الهوامع، مصدر سابق، ٢٦٩/٢.

(٨) ابن مالك، شرح عمدة الحافظ، مصدر سابق، ص ٤٧٩، والسيوطى، المصدر نفسه، ٢٦٩/٢؛ ولم ينسب إلى أحد ، وعليه فقد يسأى من الاستشهاد به.

(٩) بل وصف اقتران التمييز بـ (أي) بالشذوذ ، ينظر: ابن هشام، شرح اللῆمة ، مصدر سابق، ٢/١٤٨.

(١٠) الرضي، المصدر نفسه، مصدر سابق، ٧٢/٢، وابن هشام، شرح اللῆمة ، مصدر سابق، ١٤٨/٢، والسيوطى، همع الهوامع، مصدر سابق، ٢٦٩/٢.

(١١) أبو حيان الأنطليسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ٣٨٤/٢، وابن عقيل، المساعد على التسهيل، مصدر سابق، ٦٥/٢.

(١٢) الإحالة السابقة.

وفي ظل توجيه ابن جني لمفهوم التوسيع اللغوي<sup>(١)</sup> نجد أن الدلالة تخرج هذه الشواهد التي سبقت للاحتجاج على ورود التمييز معرفة أنها قد توجه إلى غيره من أبواب نحوية وبهذا لا يكون هذا التوجيه واردا وإنما اقتضته الصناعة النحوية.

وبناء على ما أورده الكوفيون من احتجاج بالسماع فإنني أقترح تعديل القاعدة لتصبح:  
" يأتي التمييز في الأغلب - نكرة، ويقل مجئه معرفة".  
باب المفعول له:

**يأتي المفعول له نكرة<sup>(٢)</sup> باتفاق النحاة<sup>(٣)</sup> ، قال تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿ وَمِثْلُ الَّذِينَ يَنْفَقُونَ أَمْوَالَهُمْ أَبْتَغَا مَرْضَةً اللَّهَ وَتَشْبِيتًا مِنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ ، وأجاز الجمهور مجئه معرفة<sup>(٥)</sup> ،  
ودليله قوله تعالى<sup>(٦)</sup> : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابَعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ حَذَرَ الْمَوْتُ ﴾ ، وقول العجاج<sup>(٧)</sup> :  
**يُوكِبُ كُلَّ عَاقِرٍ جَمِيعُهُ مُخَافَةً وَزَعْلَ الْمُبَرِّ وَرِدَ  
وَالْمَهْوَلَ مِنْ تَهْوِلِ الْقُبُورِ****

فقد ورد معرفا<sup>(٨)</sup> بالأداة نحو : (الهول) وبالإضافة نحو : (حضر الموت) و (زععل المحبور).  
باب اسم التفضيل:

يأتي اسم التفضيل في العربية مجرد من (ال) والإضافة<sup>(٩)</sup>، ومقترنا بـ (ال)،  
ومضافا. أما المجرد من (ال) والإضافة فملازم للإفراد والتذكير<sup>(١٠)</sup> كقوله تعالى<sup>(١١)</sup> :

### ﴿ لِيُوسُفَ وَأَخْوَهُ أَحْبَبَ إِلَى أَبِيهِنَا ﴾

(١) إذ أشار ابن جني في خصائصه، مصدر سابق، ١٢/٢ : إلى حجية اللغات مع اختلافها.  
(٢) وهو الأشيء استعمالا.

(٣) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، مصدر سابق، ٢٧٧/١، وابن القواص، شرح الفيضة ابن معط ، مصدر سابق، ٥٨٤/١.

(٤) القرآن الكريم، سورة البقرة، مدنية، من الآية رقم ٢٦٥، وموضع الاستشهاد (تشبيتا).

(٥) العكبري، المصدر نفسه، ١/٢٧٧، وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ٥٤/٢.

(٦) القرآن الكريم، سورة البقرة، مدنية، من الآية رقم ١٩.

(٧) سيبويه، الكتاب ، مصدر سابق، ١/٣٦٩، وأبو البركات الأنباري، أسرار العربية، مصدر سابق، ص ١٧٤ ، والعكبري، المصدر نفسه، ١/٢٧٧.

(٨) وذهب الجرمي (ت ٢٢٥ هـ / ٨٤٠ م) ، والرياشي (ت ٢٥٧ هـ / ١٧١ م) والمبرد إلى أن شرطه أن يكون نكرة، وتأولت (ال) بالزيادة، والإضافة بأنها غير محضة، ينظر: أبو حيان الأنطليسي، ارشاد الضرب ، مصدر سابق، ٢٢٤/٢.

(٩) ابن هشام ، أوضح المسالك، مصدر سابق، ٣/٢٨٧.

(١٠) المصدر نفسه

وقال الصبان، في حاشيته على شرح الأشموني، مصدر سابق، ٣/٦٨ ، معللا هذه الملامة : لأن المجرد أشبه بافعال في التعجب وهو لا يتصل به علامة تشبيه ولا جمع ولا تأنيث والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد في التكير.

(١١) القرآن الكريم، سورة يوسف مكية، من آية رقم ٨.

، ومفضوله مصاحب لـ (من) الجارة لفظاً<sup>(١)</sup>، كقوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿أَنَا

أَكْثَرُ مِنْكُمْ مَالًا﴾ أو تقديرًا<sup>(٣)</sup> كقوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾.

وأما المقترب بـ (ال)<sup>(٥)</sup> فيكون مطابقاً لموصوفه<sup>(٦)</sup> في العدد والجنس<sup>(٧)</sup>، نحو : محمد الأفضل؛ لأن افتراضه بـ (ال) قلل من مشابهته لأفعال التعجب<sup>(٨)</sup>. ولا تأتي معه (من) ؛ لأنها وـ (ال) يتعاقبان فلا يجتمعان للاشتراك في إفاده ذكر المفضول<sup>(٩)</sup>؛ فلما قول الأعشى<sup>(١٠)</sup>

وَلَسْتُ بِأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصْرٌ وَإِنَّمَا الْعَزَّةَ لِلَّهِ شَاءَ

فعلى زيادة (ال) أو على أن (من) متعلقة بأكثر نكرة<sup>(١١)</sup>.

وترى إحدى الباحثات المحدثات<sup>(١٢)</sup> إجازة هذه الممانعة<sup>(١٣)</sup> استناداً إلى الحديث الشريف<sup>(١٤)</sup>. من ذلك ما رواه البخاري<sup>(١٥)</sup>، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : "أتي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بلحم فرفع إليه الذراع... فيقال يا محمد : أدخل من أمتك من لا حساب عليهم من الباب الأيمن من أبواب الجنة..".

وأما المضاف فيتأثر حكمه بحسب ما أضيف إليه، فلو أضيف اسم التفضيل إلى نكرة<sup>(١٦)</sup>، فإنه يلزم التوحيد والتذكير<sup>(١٧)</sup>؛ لاستوائهما في التكير<sup>(١٨)</sup>، ويلتزم المضاف إليه

(١) ابن عقيل، المساعد على التسهيل، مصدر سابق، ١٦٨/٢، وابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ٢٨٩/٣.

(٢) القرآن الكريم، سورة الكهف، مكية، من آية رقم ٣٤.

(٣) ابن هشام، المصدر نفسه، ٣/٢٨٩، والسيوطى، الفراند الجديدة، مصدر سابق، ٦٨٥/٣.

(٤) القرآن الكريم، سورة الأعلى ، مكية، من آية رقم ١٧.

(٥) ابن هشام، المصدر نفسه، ٣/٢٩٤.

(٦) ابن جنى، الخصائص، مصدر سابق، ٢-٢٣٧/٢، وابن عقيل، المصدر نفسه، ٢/١٧٤-١٧٥.

(٧) المصدر نفسه

(٨) خالد بن عبد الله الأزهري، (ت ١٥٠٠هـ / ٩٥٠م)، شرح التصريح على التوضيح، القاهرة، ج ٢، المطبعة الأزه里ة، ١٩٢٥، ص ١٠٣-١٠٤.

(٩) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ٩٦/٦، والرضي، شرح الكافية، مصدر سابق، ٣/٤٥٤.

(١٠) الأعشى، ديوانه ، مصدر سابق، ص ١٧٩، والرضي ، المصدر نفسه ، ٣/٤٥٤.

(١١) ابن هشام، المصدر نفسه، مصدر سابق، ٣/٢٩٦.

وللنحو في ذلك تخريجات سبعة أحصتها ميسون درويش، "اسم التفضيل بين النظرية والتطبيق" ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٥، ص ١١٤-١١٥.

(١٢) وهي : ميسون درويش في أطروحتها : (اسم التفضيل بين النظرية والتطبيق) السابقة الذكر.

(١٣) المرجع نفسه، ص ١١٥-١١٦.

(١٤) واستند رأيها إلى ثلاثة أحاديث ذكر أحدها اختصاراً.

(١٥) البخاري، صحيحه، مصدر سابق، ٥/٢٢٥-٢٢٦.

(١٦) ابن هشام، المصدر نفسه، ٣/٢٩٧.

(١٧) المصدر نفسه

(١٨) المصدر نفسه

التطابق<sup>(١)</sup>، كقولك: المحمدان أفضل رجلين، وأما قوله تعالى<sup>(٢)</sup> ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾، فعلى تقدير : أول فريق كافر<sup>(٣)</sup>.

وإن أضيف إلى معرفة فالنطاقية أو عدمها تعتمد على مدى المفاضلة، فإن أول أ فعل بما لا تفضيل فيه<sup>(٤)</sup> نحو : زيد أعلم المدينة ، أي : عالمها، وكقولهم<sup>(٥)</sup>: " الناقص والأشج أعدلا بنى مروان" ؟ أي عادلاهم؛ وجبت المطابقة.<sup>(٦)</sup>

وإن كان على أصله من إفاده المفاضلة<sup>(٧)</sup>، جازت المطابقة<sup>(٨)</sup>، كقوله تعالى<sup>(٩)</sup> :

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِهَا﴾<sup>(١٠)</sup>، أو عدمها ، كقوله تعالى<sup>(١١)</sup>:

﴿وَلِتَجَدَّنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسَ، وَهَذَا هُوَ الْغَالِبُ﴾<sup>(١٢)</sup>.

ويشترط فيه سواء أضيف إلى نكرة أم معرفة، عدم مصاحبة المفضول لـ (من) الجارة<sup>(١٣)</sup>، وازن: - زيد أفضل الناس من عمرو .  
- زيد أفضل الناس.

فإن جرت غيره جاز الجمع بينها والمفضول<sup>(١٤)</sup>، نحو جعفر أقرب الناس مني، وأما ما نسب إلى قيس بن الخطيم أنه قال:<sup>(١٥)</sup>

**نَعْنُ بِغَدِرِ الْوَدِيِّ أَعْلَمُنَا  
مَا بَرَكَ فِي الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ**

فعلى نية طرح المضاف إليه<sup>(١٦)</sup>

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ٢٩٧/٣ .  
وحصلت المطابقة باعتبار المعنى ، وأفرد باعتبار إفراد (فريق) في اللفظ ينظر: الصبان، حاشيته على شرح الأشموني، مصدر سابق، ٢٩٧/٣ - ٦٩/٢ .

(٢) القرآن الكريم، سورة البقرة، مدنية ، من آية رقم ٤١ .

(٣) ابن هشام، المصدر نفسه، ٢٩٧/٣ .

(٤) السلسلي ، شفاء العليل، مصدر سابق، ٦١٣/٢ .

(٥) ابن هشام ، المصدر نفسه، ٢٩٧/٣ .

(٦) المصدر نفسه

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه،

(٩) القرآن الكريم، سورة الأنعام، مكية، من آية رقم ١٢٣ .

(١٠) ابن هشام، المصدر نفسه، ٢٩٧/٣ .

(١١) القرآن الكريم، سورة البقرة، مدنية، من آية رقم ٩٦ .

(١٢) ابن هشام، المصدر نفسه، ٢٩٧/٣ .

(١٣) الصبان، حاشيته على شرح الأشموني، مصدر سابق، ٦٧/٣ .

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) قيس بن الخطيم، (عاش في القرن الثاني الهجري)، ديوانه، تج: ناصر الدين الأسد، ط١، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٦٢م، ص ١٧٢ . ابن عقيل ، المساعد على التسهيل، مصدر سابق، ١٢٣/٢ .

(١٦) ابن عقيل، المصدر نفسه، ص ١٧٣/٢ .

## باب المشتقات :

### (أ) المصدر<sup>(١)</sup> :

يأتي المصدر مقترباً بـ (ال)، أو منوناً أو مضافاً، أما المقترب فيجوز إعماله لبقاء الشبه بالفعل<sup>(٢)</sup>، ثم إن اتصاله بـ (ال) أضعف عمله ونقله إلى التعريف<sup>(٣)</sup>، نحو : عجبت من الضرب زيد عمراً.

وأما المنون<sup>(٤)</sup> فنحو قوله تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿أَوْ إِطْعَامُ فِي يَوْمٍ ذِي مُسْغَبَةٍ، يَتِيمًاً ذَا مُقْرَبَةٍ﴾ .

وأما المضاف<sup>(٦)</sup> فنحو قوله تعالى<sup>(٧)</sup> : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ . ويتفاوت دوران الأشكال الثلاثة في الإعمال ، فأكثرها إعمالاً المضاف ثم المنون ثم المقاوم بـ (ال)<sup>(٨)</sup>.

### (ب) اسم الفاعل:

يأتي اسم الفاعل عاملاً في العربية منوناً أو مقترباً بـ (ال) أو مضافاً أما المنون فكقول أمرئ القيس<sup>(٩)</sup> :

إِنَّمَا يَعْلَمُ كَوَافِرَ الْمُشَاهِدِيَّةِ وَبِرِيشَةِ الْمُبَاهِدِيَّةِ

ويشترط لعمله شروط<sup>(١٠)</sup> منها دلالته على معنى الحال أو الاستقبال<sup>(١١)</sup>، فإن قصد به المضي لم يعمل، لمفارقة لفظه الفعل الذي هو بمعناه<sup>(١٢)</sup>؛ ولانتفاء المشابهة بينهما من حيث الزنة<sup>(١٣)</sup>؛

(١) يعد المصدر مشتقاً من الفعل عند بعض الكوفيين، خلافاً لمذهب البصريين، إذ ذهبوا إلى أصلاته. ويرى البحث أن أي صيغة لغوية تفرعت عن الأصل الثلاثي المعجمي، فهو مشتق. ينظر: أبو البركات الأنباري، الإصفاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، ٢٢٥/١ - ٢٤٥/١.

(٢) العكاري، اللباب في علل البناء والإعراب، مصدر سابق، ٤٥١/١.

(٣) المصدر نفسه، فكان الأصل في المصادر التكثير.

(٤) الزجاجي ، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص ١٢٢-١٢٣، وابن باشاذ ، شرح المقدمة المحسبة، مصدر سابق، ٣٩٣/٢ - ٣٩٤/٢.

(٥) القرآن الكريم ، سورة البلد، مكية، الآياتان ١٤-١٥. وقال ابن باشاذ ، المصدر نفسه، ٣٩٣/٢ : فيتيمًا منصوباً بـ (اطعام) الذي هو مصدر مقدر بـ (أن) وال فعل أي أن أطعم يتيمًا.

(٦) ابن هشام، أوضح المسالك ، مصدر سابق، ٢٠٥/٣.

(٧) القرآن الكريم ، سورة البقرة ، مدنية ، من آية رقم ٢٥١.

(٨) ابن هشام ، شرح اللῆمة ، مصدر سابق ، ١٠٣-١٠١/٢ ، والسلسيلي ، شفاء العليل ، مصدر سابق ، ٦٤٨/٢.

(٩) أمرو القيس ، ديوانه ، مصدر سابق ، ص ١٣١ ، وسيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق ، ١٦٤/١.

(١٠) ينظر عن هذه الشروط: ثعلب ، مجالسه ، مصدر سابق ، ٤١٩/٢ ، والزجاجي ، الجمل في النحو ، مصدر سابق ، ٨٤ ، وابن السراج ، الأصول في النحو ، مصدر سابق ، ١٢٧/١ ، ١٢٨-١٢٧/١ ، والعكاري ، المصدر نفسه ، ٤٤٠/١ ، وأبو حيان الأندلسبي ، ارتشاف الضرب ، مصدر سابق ، ٣٨/٢ ، وابن عقيل ، المساعد على التسهيل ، مصدر سابق ، ١٩١/٢.

(١١) الزجاجي ، المصدر نفسه ، ص ٨٤.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) ابن هشام ، شرح اللῆمة ، مصدر سابق ، ٨٧/٢ - ٨٨.

ولكن هل توصف المشابهة بين اسم الفاعل والمضارع بالشمولية؟

وازن : كاتب - يكتب.

ينظر : إبراهيم السامرائي ، الفعل: زمانه وأبنيته ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٦م ، ٣٥-٣٦.

خلافاً للكسائي<sup>(١)</sup> الذي أجاز ذلك، استناداً إلى ما فهمه من قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَكُلُّهُمْ بِاسْطِ  
ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾.

لم يقبل جمهور النحاة هذا الرأي وحملوا المستند على حكاية<sup>(٣)</sup> الحال الماضية<sup>(٤)</sup> التي تقود إلى استحضار ذهنى للحدث الحكائي ببعديه الزمانى والمكانى. ومع غياب (ال) الموصولة الموجبة للنصب<sup>(٥)</sup> لزم خفض معموله، وحذف التنوين مراعاة لسلامة التركيب اللغوى<sup>(٦)</sup>، أو تخفيفاً<sup>(٧)</sup> نحو قوله تعالى<sup>(٨)</sup>: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضَرَّهُ﴾، وقد يثبت التنوين في اسم الفاعل فينزع - عندئذ - إلى نصب معموله<sup>(٩)</sup> كقراءة من قرأ<sup>(١٠)</sup> قوله تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضَرَّهُ﴾.

وأما المقترب بـ (ال) فيعمل مطلقاً<sup>(١١)</sup>، دون افتراض زمني محدد له ، نحو : جاء الضارب زيداً أمس أو الآن أو غداً<sup>(١٢)</sup>. قال الأعشى:<sup>(١٤)</sup>

(١) وشاعر هشام الضرير ، وابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ / ١١٩٦ م) ينظر : الزجاجي، الجمل في النحو، ص ٨٤، وابن هشام، شرح قطر الندى، مصدر سابق، ص ٢٢٢، والسيوطى، همع السهام، مصدر سابق، ٥٥/٣.

(٢) القرآن الكريم، سورة الكهف، من آية رقم ١٨.

(٣) ثعلب، مجالسه، ٤١٩/٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ٣٨/٢.

(٤) وتعني أن تقدر نفسك كأنك موجود في زمن النص، أو أن تحليها على صورة حاضرة، وكذلك تقدر وجودك أنتيا في حال المتكلم لذلك الزمن المنقضى، ولحكاية الحال أثر في نقل المشهد الحكائي بصدق يبني عن وصف دقيق، وتصور شامل للحدث. ينظر : ابن جنى، سر صناعة الإعراب، مصدر سابق، ٢٤٦/١ - ٢٤٧، وعبد القاهر الجرجاني، المقتصد ، مصدر سابق، ٥١٣/١.

(٥) الزجاجي، المصدر نفسه، ص ٨٧، والبطليوسى، إصلاح الخلل، مصدر سابق، ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٦) فسلامة التركيب اللغوي تأى اجتماع (ال) والتنوين.

(٧) فالنحاة أجازوا حذف التنوين من اسم الفاعل المجرد تخفيفاً لطول الكلام، ينظر : سيبويه ، الكتاب، مصدر سابق، ١٦٥/١ - ١٦٦، والزجاجي، المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٨) القرآن الكريم ، سورة الزمر، مكية، من آية رقم ٣٨.

(٩) القراء، معانى القرآن ، مصدر سابق، ٢٠٢/٢ ، وابن باشاذ، شرح المقدمة المحسبة، مصدر سابق، ٣٩٠/٢.

(١٠) أبو حيان الأنطلى، البحر المحيط، مصدر سابق، ٧/٧ ، و العمين الحلبى، الدر المصنون، مصدر سابق، ١٨/٦.

(١١) القرآن الكريم، سورة الزمر، مكية ، من آية رقم ٣٨.

(١٢) ابن هشام، شرح قطر الندى، ص ٢٢٠ - ٢٢١، وابن عقيل ، المساعد على التسهيل، مصدر سابق، ١٩٨/٢.

(١٣) ابن هشام، المصدر نفسه، ص ٢٧١.

(١٤) الأعشى ، ديوانه ، مصدر سابق، ص ٧٩ ، وروايته بالنصب، (المائة الهجان)، وسيبويه، المصدر نفسه، مصدر سابق، ١٨٣/١ ، والرواية فيه بالخفض.

## الواهِبُ الْمَائِدَةَ الْهَجَانَ وَعَبْدَهَا عَوْذًا تَزْجِي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا

ومرد ذلك إلى طبيعة (ال) فهي هنا موصولة ومعنى ما بعدها يتحدد من السياق، بقرينة دالة على المراد، فإن أردت المضى قدرت (ضرب)، وإن أردت غيره قدرت (يضرب)<sup>(١)</sup>. ثم إلى مشابهته بالفعل، فلما عمل الفعل في جميع أزمانه، فكذا ما حل محله<sup>(٢)</sup>، فعمله إذن بالنيابة<sup>(٣)</sup>.

**فَإِنْ شَيْتَهُ أَوْ جَمَعْتَهُ وَأَثْبَتَ النُّونَ نَصْبَتْ لَا غَيْرٌ<sup>(٤)</sup>.** قال تعالى<sup>(٥)</sup> **وَالْمَقِيمِينَ**

**الصَّلَاةَ**<sup>(٦)</sup>، فإذا أسقطت النون جررت<sup>(٧)</sup>. قال تعالى<sup>(٧)</sup> **وَالْمَقِيمِي الصَّلَاةِ**؛ أو أبقيت النصب

كقراءة من قرأ<sup>(٨)</sup> الآية نفسها: **وَالْمَقِيمِي الصَّلَاةِ**، وقال قيس بن الخطيم<sup>(٩)</sup>

**الْمَافَظُ عَوْرَةُ الْعَشِيَّةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطَّافُ**

وأما المضاف فيعمل مطلقاً<sup>(١٠)</sup>، فإن كان بمعنى المضى تقلد حكم ما أضيف إليه<sup>(١١)</sup>، وإن كان بمعنى الحال والاستقبال كان نكرة على كل حال<sup>(١٢)</sup> قال جرير:

(١) ابن هشام، شرح قطر الندى، مصدر سابق، ص ٢٢١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ٥٥/٣.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١٨٣/١، والزجاجي، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص ٨٩.

(٥) القرآن الكريم، سورة النساء، مدنية، من آية رقم ١٦٢.

(٦) المبرد، المقضب، مصدر سابق، ٤٤٥/٤، والزجاجي، المصدر نفسه، ص ٨٩.

(٧) القرآن الكريم، سورة الحج، مدنية، من آية رقم ٣٥.

(٨) العكري، إعراب قراءات الشواذ، تج: محمد السيد، ط ١، عالم الكتب، ج ٢، بيروت، ١٩٩٦م، ص ١٣٨ - ١٣٩، أبو حيان، البحر المعيط، مصدر سابق، ٣٤٢/٦، والسمين الحلبي، الدر المصنون، مصدر سابق، ١٤٩-١٤٨/٥.

(٩) قيس بن الخطيم، ديوانه، مصدر سابق، ١٧٢. وسيبويه، المصدر نفسه، ١٨٦/١، والمبرد، المصدر نفسه، ١٤٥/٤، ويرى المبرد فيه أن النون حفت لطول الكلام، وليس للإضافة؛ فالعربية- كغيرها من اللغات- تحكم إلى قانون صوتي هو تقليل الجهد النطقي، في حالات لغوية كثيرة منها اسم الفاعل المنون أصلة أو نية، وليس المشكلة في تحقق المبدأ، لأنه ظاهر، بل في بيان الآخر الإعرابي الذي يحدثه بقاء التنوين، أو ما يقوم مقامه أو حفظهما. فعند الإثبات يعمل اسم الفاعل النصب فيما بعده، وعند الحرف يجره اتفاقاً وقد ينصب على نية ثبات النون، كما في القراءة القرانية (والمقيمي الصلاة). وهذا البيت.

(١٠) ابن أبي الربيع، البسيط، مصدر سابق، ١٠٠٨/٢.

(١١) الزجاجي، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص ٩٠.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) سيبويه، المصدر نفسه، ٤٢٦/١، والفراء، معاني القرآن ، مصدر سابق، ١٥/٢، والمبرد، المصدر نفسه، ٢٨٩/٤.

**يَا رَبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلَبُكُمْ لَاقُوا مِبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَجِرْمَانَا**

فلولا إرادة التتکیر فيه ، لم تدخل عليه رب.

وبعد هذا العرض أشير إلى أن أحمد مكي الأنصاري<sup>(١)</sup> ، قد أجرى تعديلا على قاعدة

عمل اسم الفاعل المنون، استنادا إلى قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّهُمْ بِأَسْطُرٍ ذَرَاعِيهِ ﴾ ، لتصبح: (اسم الفاعل النكرة ي العمل بالنصب فيما بعده كثيرا، إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وقليلا إذا كان بمعنى المضي) وهذا ما أخذ به البحث.

(ج) الصفة المشبهة:

تنتقل الصفة المشبهة بين اتصالها بـ(ال) أو عدم اتصالها بها<sup>(٢)</sup>. فمثال الأول قولنا: مررت بزيد الحسن وجهه<sup>(٣)</sup> ومثال الثاني قولنا: مررت برجل حسن وجهه أو حسن الوجه، أو حسن

الوجه، أو حسن وجهها<sup>(٤)</sup>

ولمعمولها تشكل متعدد يشهد بسعة الأداء اللغوي، إذ يأتي مقتربنا بـ(ال)<sup>(٥)</sup> نحو: هذا رجل حسن الوجه، أو مضافا<sup>(٦)</sup>، نحو: مررت بالرجل حسن وجهه، أو مجردًا عنهما<sup>(٧)</sup> نحو: مررت برجل حسن وجهها.

وتدخل الصفة المشبهة ومعمولها في تضام يحدد حالة معمولها الإعرابية، فلو كانت الصفة ومعمولها مقتربتين بـ(ال)<sup>(٨)</sup> نحو مررت بالرجل الحسن الوجه، جاز فيه الرفع<sup>(٩)</sup> والنصب<sup>(١٠)</sup> والجر<sup>(١١)</sup>. فإن جاءا مجردين جازت فيه الأوجه الثلاثة<sup>(١٢)</sup>

(١) في كتابه: نظرية النحو القرآني، ط١، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٤٠٥ هـ، ص ١٢٠.

(٢) الرضي، شرح الكافية، مصدر سابق، ٤٣٥/٣.

(٣) ابن الدهان، شرح اللمع، مصدر سابق، ٢١٦/١.

(٤) سيبويه ، الكتاب، ٢٠٠/١ ، وابن الدهان ، المصدر نفسه ، وفيه يقول : " وهذا الباب [ أي باب الحسن الوجه] لا يتعرف الاسم فيه بالإضافة إلى الاسم الثاني ، لأنها لا تكون إلا بتقريب حصول التنوين ."

(٥) عبدالقاهر الجرجاني، المقتضى، مصدر سابق، ٥٤١/١، وابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ٢٤٩/٣، والسيوطى، همع الهوامع، مصدر سابق، ٦٤/٢.

(٦) ابن هشام، المصدر نفسه، ٥٤١/٣.

(٧) عبدالقاهر الجرجاني، المصدر نفسه، ٥٤١/١، والرضي، المصدر نفسه، ٤٣٥/٣.

(٨) سيبويه، المصدر نفسه، ٢٠١/١، ووصفها بأنها لغة عربية جيدة.

(٩) على الفاعلية أو البليمة ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى، مصدر سابق، ص ٢٨١.

(١٠) على التشبيه بالفعل أو على التمييز ينظر: الزجاجي، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص ٩٦.

(١١) على الإضافة. وعن هذه الإجازة ينظر: الزجاجي، المصدر نفسه، ص ٩٦، وابن هشام، المصدر نفسه، ص ٢٨١.

(١٢) العكري، اللباب في علل البناء والإعراب، مصدر سابق، ص ٢٤٦/١.

ثم إن معمولها يتفرد بصور<sup>(١)</sup> أثرت في حالته الإعرابية. فهو يأتي مقتنا بـ(الـ) نحو: الحسن الوجه، أو مضافا لما فيه (الـ) نحو: حسن وجه الأب، أو مجردا منهما نحو: حسن وجهها، أو مضافا إلى المجرد، منها نحو: حسن وجه أبا.

أفرز التضام السابق صورا متوعة بلغت ستا وثلاثين صورة تبيينت بين الحسن والضعف والممتنع<sup>(٢)</sup>. ومن هذه الصورة المجازة في هذا الباب، الممتنعة - غالباً<sup>(٣)</sup> في غيره قولنا: (هذا الحسن الوجه)، فلولا إرادة التتوين والانفصال لما جاز ذلك<sup>(٤)</sup>.

ومما يمتنع قولنا: (الحسن الوجه)<sup>(٥)</sup>، لخلو الصفة من عائد إلى الموصوف<sup>(٦)</sup>، ويقدر بحذف حرف الجر، أي: وجه منه<sup>(٧)</sup>. وقولنا: (هذا الحسن وجه)؛ لأن ما "أضيف إلى نكرة يكون به نكرة وما دخلت عليه الألف واللام يصير بها معرفة"<sup>(٨)</sup>.

### باب الإضافة

يتمثل التركيب الإضافي - بحكم الاستقراء - معنى ما يلي:

(أ) معنى اللام: <sup>(٩)</sup> يأتي التركيب الإضافي بمعنى اللام الدالة على الملكية<sup>(١٠)</sup> نحو: مال زيد، أي: مال له، وقد تدل على الاختصاص<sup>(١١)</sup> والاستحقاق نحو: أرض زيد أي: تخص زيداً<sup>(١٢)</sup>. ويشيع مجيء التركيب الإضافي بأكثرية على معنى اللام<sup>(١٣)</sup>.

(ب) معنى (من): ويأتي بمعنى (من)<sup>(١٤)</sup> فتقىده ببيانه وإيضاحه، نحو: هذا خاتم حديد، فمعنى البيان يتضح من خلال إمكانية إحلال مضاف إليه مكان (حديد)، فلما احتمل التعدد لزم التعيين والبيان<sup>(١٥)</sup>.

(١) الرضي، شرح الكافية، مصدر سابق، ٤٣٥/٣.

(٢) وأقاض النحاة الحديث عن هذه الصور ينظر: الزجاجي، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص ٩٨-٩٤ والرضي، المصدر نفسه، ٤/٣٦، وابن هشام، أوضاع المسالك، مصدر سابق، ٣/٢٤٩.

(٣) احتراز يقتضيه إجازة: (الضارب الرجل).

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو ، مصدر سابق، ١٣٥/١، وابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ٢٩٩/١، ٣٠٩.

(٥) الرضي، المصدر نفسه، ٣/٤٤٠.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) ابن السراج، المصدر نفسه، ١٣٤/١.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) ينظر: ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ٢٨/٣، والعبركي، اللباب في علل البناء والإعراب، مصدر سابق، ٣٨٨/١-٣٨٩ والرضي، شرح الكافية، مصدر سابق، ٢٠٦/٢.

(١٠) العبركي ، المصدر نفسه، ٣٨٩-٣٨٨/١ ، والرضي ، المصدر نفسه، ٢٠٦/٢.

(١١) وأرى أن ثمة تقاربًا معنويًا بين مفهوم (الاختصاص) و (الملكية)، ولا ضرورة لما شعبه النحاة عن معنى الاختصاص، من معنى الملك والاستحقاق. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ٢٥/٨، والمرادي ، الجنى الداني ، مصدر سابق، ص ٩٦.

(١٢) ابن جني ، المصدر نفسه ، ٢٨/٣ ، وابن يعيش ، المصدر نفسه ، ١١٩/٢ .

(١٣) ابن يعيش ، المصدر نفسه ، ١١٩/٢ ، وابن هشام ، أوضاع المسالك ، مصدر سابق ، ٨٥/٣ .

(١٤) ابن يعيش ، المصدر نفسه ، ١١٩/٢ .

(١٥) ابن هشام ، المصدر نفسه ، ٨٦/٣ .

وأختلف النها في (يد رجل)، و( وجه رجل)، فذهب ابن السراج والفارسي وكثير من المتأخرین إلى أنها بمعنى اللام<sup>(١)</sup>، والتقدیر: (يد لرجل)، خلافاً لابن كيسان<sup>(٢)</sup>، والسيرافي إذ ذهباً إلى تقدیر (من)، لأن المضاف جزء من المضاف إليه<sup>(٣)</sup>، فهي دالة على البعضية.

وضابطها أن يكون المضاف بعض المضاف إليه<sup>(٤)</sup>، وأن يحسن تقدیر: (من)<sup>(٥)</sup>، مع صحة الاخبار عن الأول بالثاني<sup>(٦)</sup>.

فإن انتقى الشرطان معاً نحو: (ثوب زيد)، أو الأول فقط نحو: (يوم الخميس)، أو الثاني فقط نحو: (يد زيد)، فالإضافة بمعنى لام الملك والاختصاص<sup>(٧)</sup>.

(ج) بمعنى (في):

وضابطها أن يكون الثاني ظرفاً للأول<sup>(٨)</sup>، نحو قوله تعالى<sup>(٩)</sup>: ﴿بِلْ مَكْرُ اللَّيْلِ﴾، وأن يحسن تقدیر (في)<sup>(١٠)</sup>، نحو قوله تعالى<sup>(١١)</sup>: ﴿هُوَ أَدُدُ الْخَصَامِ﴾، ويقل مجيء الإضافة على معنى (في)<sup>(١٢)</sup>؛ موازنة بمجئها على معنى (من) و(اللام)<sup>(١٣)</sup>.

(د) بمعنى (عند) : زاد الكوفيون هذا المعنى، نحو قول العرب: ناقة رقوود الحلب ، أي: عند الحلب<sup>(١٤)</sup>.

(١) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية ، مصدر سابق، ص ٢٥١، وابن عقيل، المساعد على التسهيل، مصدر سابق، ٣٣٠/١.

(٢) ابن عقيل، المصدر نفسه، ٣٣٠/١.

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ٨٦/٣.

(٤) ابن هشام، المصدر نفسه، ٨٦/٣.

(٥) احتراز من قولهم: (يوم الخميس)، إذ لا يجوز تقدیر (من)، فلا يقال: يوم من الخميس، لانتقاء البعضية. ينظر: ابن عقيل، المصدر نفسه، ٣٣٠-٣٢٩/٢، والسلسيلي، شفاء العليل، مصدر سابق، ٧٠١/٢.

(٦) ابن هشام، المصدر نفسه، ٨٦/٣، وابن عقيل، المصدر نفسه، ٣٢٩/٢.

(٧) ابن هشام، المصدر نفسه، ٨٦/٣.

(٨) ابن هشام، المصدر نفسه، وذكر ابن قيم الجوزية، في بدائع الفوائد، مصدر سابق، ٥٨٠/٢، أن أكثر النها أغفلها مع ثبوتها في فضيح الكلام.

(٩) القرآن الكريم، سورة سباء، مكية، من آية رقم ٣٣.

(١٠) ابن عقيل، المصدر نفسه، ٣٢٩/٢ - ٣٣٠.

(١١) القرآن الكريم، سورة البقرة، مدنية، من آية رقم ٢٠٤.

(١٢) ابن هشام، المصدر نفسه، ٨٥/٣، وفيه يقول: 'وتكون الإضافة على معنى اللام باكثريّة، وعلى معنى (من)، وعلى معنى (في) بقلة'.

(١٣) ابن عقيل، المصدر نفسه، ٣٣٠/٢.

## طبيعة التركيب الإضافي:

يتميز التركيب الإضافي بخصائص ملزمة له منها:

(١) حذف التنوين أو ما ضارعه من المضاف:

لا يجوز أن يجتمع التنوين أو مضارعه (النون المتحركة)<sup>(٢)</sup>، والمضاف إضافة معنوية<sup>(٣)</sup>، لدلالة التنوين على الانفصال<sup>(٤)</sup>، وتمام الكلمة<sup>(٥)</sup> والشيوخ<sup>(٦)</sup>، خلافا للإضافة الدالة

على الاتصال<sup>(٧)</sup>، والتخصيص<sup>(٨)</sup>. قال تعالى<sup>(٩)</sup>: ﴿فَقَالُوا رَبُّنَا دِبْرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾

وقال<sup>(١٠)</sup>: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِيهِ لَهُبَّ وَتَبَّ﴾ ، وقال<sup>(١١)</sup>: ﴿إِنَّا مُرْسَلُو النَّاقَةِ﴾ ، وإنما حذف التنوين، لأن الحكم للطارئ وهو الإضافة<sup>(١٢)</sup>.

فإذا ثني المضاف، أو جمع جمع مذكر سالما، وكان مشتقا، حذفت النون تحقيقا لطول الكلام، وجاز في معموله النصب على نية ثبات النون أو تخفيفا لطول الكلام، وجاز في معموله النصب على نية ثبات النون، أو الجر<sup>(١٣)</sup>، قال قيس بن الخطيم<sup>(١٤)</sup>.

الحافظ عورفة العشرينية لا يأتيهم من ورائنا ناطف

و عموما فإن النهاية ذهبا إلى أن التنوين وما ضارعه، يسقط للإضافة، وأرى أن ذلك يرتبط بالجانب الصوتي للتركيب الإضافي. فسقوطهما يعود إلى سببين صوتيين هما:

(١) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ١٤٣/٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ٤٧/١، ١٨٤.

(٣) ابن برهان، شرح اللمع، مصدر سابق، ١٢/١.

(٤) ابن جنى، الخصائص ، مصدر سابق، ٢٤٣/٣. والعكربى ، الباب فى علل البناء والإعراب، مصدر سابق ١٧٩/١.

(٥) ابن جنى، المصدر نفسه، ٦٤/٣. والعكربى، المصدر نفسه، ١. ٧٩/١.

(٦) والعكربى، المصدر نفسه، ٧٨/١.

(٧) ابن جنى، المصدر نفسه، ٦٤/٣، ٢٤٣، والعبكري، المصدر نفسه، ٧٨/١ - ٧٩.

(٨) الإحالة السابقة

(٩) القرآن الكريم ، سورة الكهف ، مكية، من آية رقم ١٤.

(١٠) القرآن الكريم، سورة المسد، مكية ، الآية الأولى

(١١) القرآن الكريم، سورة القمر، مكية، من الآية رقم ٣٧.

(١٢) ابن جنى، المصدر نفسه، ٦٤/٣.

(١٣) ينظر سيبويه، المصدر نفسه، ١٨٤/١، ١٨٦-١٨٤/١، والمبرد، المصدر نفسه، ١٤٥/٤، وابن جنى، سر صناعة

الإعراب، مصدر سابق، ٥٣٨/٢.

(١٤) قيس بن الخطيم، ديوانه، مصدر سابق، ص ١٧٢. وسيبوه ، المصدر نفسه، ١٨٦/١.

(أ) **تقليل الجهد النطقي:** وذلك نحو: معلم المدرسة، ومعلمون مدرسة، ولعل الصورة تبدو واضحة إذا ما قطعنا التركيبين تعطينا صوتيًا. انظر:

معلم المدرسة: م<sup>٢</sup> ع<sup>١</sup> ل<sup>٣</sup> ل<sup>٤</sup> م<sup>٥</sup> ل<sup>٦</sup> م<sup>٧</sup> د<sup>٨</sup> ر<sup>٩</sup> س<sup>١٠</sup> ة  
ص ح / ص ح / ص ح / ص ح ح / ص ح / ص ح ص / ص ح / ص ح ص  
معلمون مدرسة: م<sup>٢</sup> ع<sup>١</sup> ل<sup>٣</sup> ل<sup>٤</sup> م<sup>٥</sup> ل<sup>٦</sup> م<sup>٧</sup> د<sup>٨</sup> ر<sup>٩</sup> س<sup>١٠</sup> ة  
ص ح / ص ح ص / ص ح ح / ص ح / ص ح / ص ح ص

فنطق التركيبين على هذه الصورة يقلل من الجهد النطقي لهما، ولو نطقا باللون لزاد الجهد النطقي، إذ إن وجود المورفيم (ن)، يسوغ لنا النطق بهما دون تقليل نطقي، ولكن العربية - كغيرها من اللغات - تسعى إلى تقليل الجهد النطقي.

#### (ب) الحفاظ على سلامة المقطع العربي:

وذلك نحو: معلم المدرسة، ومعلمون مدرسة، فول قطعنا هذين التركيبين لاتضح لنا الأمر.

انظر:

معلم المدرسة: م<sup>٢</sup> ع<sup>١</sup> ل<sup>٣</sup> ل<sup>٤</sup> م<sup>٥</sup> ل<sup>٦</sup> م<sup>٧</sup> د<sup>٨</sup> ر<sup>٩</sup> س<sup>١٠</sup> ة  
ص ح / ص ح ص / ص ح / ص ح ح / ص ح / ص ح ص / ص ح / ص ح ص  
معلمون مدرسة: م<sup>٢</sup> ع<sup>١</sup> ل<sup>٣</sup> ل<sup>٤</sup> م<sup>٥</sup> ل<sup>٦</sup> م<sup>٧</sup> د<sup>٨</sup> ر<sup>٩</sup> س<sup>١٠</sup> ة  
ص ح / ص ح ص / ص ح ح / ص ح / ص ح / ص ح ص / ص ح ص

ولو أعدت كتابة التركيبين مع التنوين كتابة صوتية لزاد الأمر وضوحاً. انظر :

معلم المدرسة: م<sup>٢</sup> ع<sup>١</sup> ل<sup>٣</sup> ل<sup>٤</sup> م<sup>٥</sup> ل<sup>٦</sup> م<sup>٧</sup> د<sup>٨</sup> ر<sup>٩</sup> س<sup>١٠</sup> ة  
ص ح / ص ح ص / ص ح / ص ح ح / ص ح / ص ح ص / ص ح / ص ح ص  
معلمون مدرسة: م<sup>٢</sup> ع<sup>١</sup> ل<sup>٣</sup> ل<sup>٤</sup> م<sup>٥</sup> ل<sup>٦</sup> م<sup>٧</sup> د<sup>٨</sup> ر<sup>٩</sup> س<sup>١٠</sup> ة  
ص ح / ص ح ص / ص ح ح / ص ح / ص ح / ص ح ص / ص ح ص

فالعربية تابي اجتماع صامتين متتاليين في المقطع الصوتي<sup>(١)</sup>، كما في المقطع الخامس (ص ص ح ص)، فالحفظ على سلامة المقطع العربي أوجب حذف التنوين.

---

(١) ويجوز ذلك في حالتين هما:  
(أ) عند الوقف (ب) باب (دابة).

(ب) حذف (الـ) من المضاف<sup>(١)</sup>:

لا تجتمع أداة التعريف والمضاف إضافة معنوية، إذ لا يجوز التقاء معرفين - غالباً - في آن واحد<sup>(٢)</sup>، ولأن تعريف المضاف يكون بإضافته إلى ما بعده<sup>(٣)</sup>. وأجاز الكوفيون ذلك في العدد استناداً إلى السماع والقياس، أما السماع فقد روى الكسائي أن قوماً من العرب تقول: **الثلاثة الأثواب، والخمسة الدراهم**<sup>(٤)</sup>، وأما القياس فعلى قولهم: **الحسن الوجه والضارب الرجل**<sup>(٥)</sup>.

فند البصريون احتجاج الكوفيين، لعدم فصاحة المسموع، وضُعْف المقياس؛ لعدم اطراد ما قاله العرب، في الأجزاء، فلم يردُ أنهم قالوا: **النصف الدرهم**<sup>(٦)</sup>.

وأجاز النحاة اتصال (الـ) بالمضاف إضافة لفظية<sup>(٧)</sup>، نحو: **مررت بالحسن الوجه**، والضارب **الرجل**، وإنما جاز ذلك، لأن المشتق لم يتعرف بالإضافة لنية الانفصال فيه<sup>(٨)</sup>.

وذكر النحاة هذه الإجازة في سياق حديثهم عن جواز اتصال المضاف بـ (الـ) على إطلاقها<sup>(٩)</sup>، واستندوا في ذلك إلى الشكل دون المعنى، فهم لم يفرقوا بين (الـ) التعريفية وغيرها، بدليل أنهم أولوا (الـ) المتصلة بأسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة بـ (الـ) أو ما تفرّع منها<sup>(١٠)</sup>.

وتعدُّ هذه الإجازة تحولاً عن القاعدة النحوية التي ترفض اجتماع (الـ) التعريفية والمضاف، والرأي أن الإجازة لا تسجم مع القاعدة النحوية، لأن (الـ) فيها موصولة لا تعريفية.

وأقترح تعديل القاعدة لتصبح: "لا يجوز اجتماع (الـ) التعريفية<sup>(١١)</sup> والمضاف"

(١) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ١٤٣/٤.

(٢) الزجاجي، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص ١٤٤، والسيوطى، الفراند الجديدة، مصدر سابق، ٥٨١/٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ٢٠١/١، والمبرد، المصدر نفسه، ١٤٣/٤، وابن عييش، شرح المفصل، مصدر سابق، ١٢١/٢.

(٤) ثعلب، مجالسه، مصدر سابق، ٥٩٠/٢-٥٩١، وابن عييش، المصدر نفسه، ١٢٢/٢.

(٥) القراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ٢٢٦/٢، وابن عييش، المصدر نفسه، ١٢٢/٢.

(٦) ابن عييش، شرح المفصل، المصدر السابق، ١٢٢/٢.

(٧) الزجاجي، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص ٩٦.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) ينظر: سيبويه، المصدر نفسه، ٥٣/١، وثعلب، المصدر نفسه، ٥٩١-٥٩٢ والزجاجي، المصدر نفسه، ص ٩٦.

(١٠) الزجاجي، المصدر نفسه، ص ٣٧٩، واللامات، مصدر سابق، ص ٦١-٥٧، وابن عقيل، المساعد على التسهيل ، مصدر سابق، ١٥٠/١، والسيوطى، الأشباه والنظائر، مصدر سابق، ٢١٩/٢، ٢٩٣-٢٩٤.

(١١) يكتَلَز من (الـ) الموصولة المتصلة بالمضاف إضافة لفظية نحو: **(الحسن الوجه)**

(ج) اكتساب المضاف دلالات جديدة:

قد يكتسب المضاف من المضاف إليه دلالات جديدة، أحصاها النحاة<sup>(١)</sup>، منها اكتسابه التعريف - غالباً<sup>(٢)</sup>، من المضاف إليه المعرفة<sup>(٣)</sup>، نحو: (كتاب الولد جيد)، والتخصيص من المضاف إليه النكرة<sup>(٤)</sup> نحو: (غلام رجل).

ولم يقل النحاة بقلب قاعدة الاكتساب تغليباً لحكم المعرفة على حكم النكرة<sup>(٥)</sup>، دلالة الاسم المعرفة على معندين: التعيين والتخصيص، خلافاً للنكرة الدالة على معنى واحد هو الشيوع، فكان الذي دل على معندين أقوى دلالة مما يدل على معنى واحد<sup>(٦)</sup>.

(د) أن يكون المضاف إضافة معنوية نكرة:

فإن كان مقتربنا بـ (ال) جُرّد عنها، وإنْ كانَ عَلَمًا سُلِبَ تعريفه<sup>(٧)</sup>. وبناء عليه يمتنع إضافة الأسماء المبنية - غالباً<sup>(٨)</sup> - لملازمتها التعريف، ومشابهتها الحرف والحرف لا تصح إضافته<sup>(٩)</sup>.

(هـ) أن يكون المضاف في رتبة دون المضاف إليه<sup>(١٠)</sup>:

أختلف النحاة في ذلك، فقيل: المضاف في رتبة دون رتبة ما أضيف إليه<sup>(١١)</sup>، وقيل: هو في مرتبته مطلقاً<sup>(١٢)</sup> ، وقيل: هو في مرتبته إلا الضمير فإنه في رتبة العلم<sup>(١٣)</sup>.

(١) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ١٠١/٣-١٠٧، ومغني اللبيب، مصدر سابق، ص ٦٦٤، والسيوطى، الأشباه والنظائر، مصدر سابق، ١٩٤/٣-١٩٨.

(٢) احتراز من بعض الأسماء المضافة التي لا تكتسب شيئاً من إضافتها نحو: (غيرك) و (مطرانا).

(٣) السيوطى، المصدر نفسه، ١٩٤/٣.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) السهلانى ، نتائج الفكر، مصدر سابق، ص ٢١٦ ، وابن قيم الجوزية، بدائع الفرائد، مصدر سابق، ١٤٤/١-١٤٥.

(٦) السهلانى ، المصدر نفسه، ص ٢١٦.

(٧) ابن جنى ، سر صناعة الاعراب، مصدر سابق، ٤٥٦/٢ ، والرضى ، شرح الكافية، مصدر سابق، ٢٠٩/٢-٢١٠ وأجاز الرضى ، في المصدر نفسه، ص ٢٠٩ ، إضافة العلم مع بقاء تعريفه، إذ لا مانع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا.

(٨) احتراز يقضيه جواز إضافة (كم) نحو: كم رجل ضربت؟

(٩) ابن السراج، الأصول في النحو، مصدر سابق، ١٢٢/٢ ، وابن جنى، المصدر نفسه، ٤٥٣/٢ ، وابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، مصدر سابق، ٨٨٣/٢-٨٨٤.

(١٠) الرضي، شرح الكافية، مصدر سابق، ٣١٣/٢.

(١١) وهذا رأى الفراء والمبرد، ينظر الرضي ، المصدر نفسه، ١١٣/٢.

(١٢) وهذا اختيار ابن مالك، ينظر: الرضي ، المصدر نفسه، ٣١٣/٢.

(١٣) ينظر : الرضي ، المصدر نفسه ، ٣١٣/٢ ، وابن هشام ، شرح اللحمة ، ٢٨٧-٢٨٨.

## نوعاً الإضافة :

### أولاً: الإضافة المعنوية ( الممحضة )<sup>(١)</sup>:

تفيد أمراً معنويّاً<sup>(٢)</sup> معهوداً بين المتخاطبين<sup>(٣)</sup>، فقد تقييد التعريف، إن كان المضاف إليه معرفة<sup>(٤)</sup>، نحو : ( كتاب الطالب جديد ) ، أو تخصيصاً إنْ كان المضاف إليه نكرة<sup>(٥)</sup> نحو : ( كتاب طالبٍ ).

اعتراض أبو حيّان<sup>(٦)</sup> على ما ذهب إليه الجمهور منْ إفاده الإضافة المعنوية التعريف والتخصيص، لأنّ هذا من قبيل جعلِ القسم قسيماً كون التعريف تخصيصاً، فهو قسمٌ منه. ويرى أنها لا تفيد إلا التخصيص فقط<sup>(٧)</sup>.

وئمه فرق بينهما إذ إن التخصيص أعمّ والتعريف أعلى درجاته<sup>(٨)</sup>، ثم إنَّ التخصيص في النكرات يقلل الاشتراك فيها<sup>(٩)</sup>، فلو قلت: ( غلام امرأة ) ، فالمعنى أنه من مخصصات المرأة دون الرجل أو القوم، فالشروع باقٍ والاشتراك بادٍ في المعنى.<sup>(١٠)</sup> أما التخصيص في المعرف فيرفع الاحتمال فيها<sup>(١١)</sup>.

### ثانياً: الإضافة اللفظية ( غير الممحضة ):

تفيد أمراً لفظياً هو التخفيف<sup>(١٢)</sup> لانتقاء الآخر المعنوي فيها<sup>(١٣)</sup>، وحقيقة التكير لمجيئها بعد ( رب<sup>(١٤)</sup> )، كما في قول جرير:<sup>(١٥)</sup>

(١) ومعنى الممحضة: الخالصة من تقدير الانفعال ينظر: ابن هشام، شرح اللῆمة، مصدر سابق، ٢٨٦/١.

(٢) ابن هشام، أوضاع المسالك، مصدر سابق، ٨٧/٣، المصادر نفسه، ٢٧٠-٢٦٩/٢.

(٣) أبو حيّان الأنطليسي، تقريب المقرب، تحر: عفيف عبد الرحمن، ط١، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٧٣.

(٤) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ١٤٣/٤، ٢٢٢، وابن السراج، الأصول في النحو، مصدر سابق، ٥/٢، وابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ٢٦/٣، وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ١١٨/٢.

(٥) ابن جني، المصدر نفسه، ٢٦/٣، وابن يعيش، المصدر نفسه، ١٢١/٢، وابن هشام، أوضاع المسالك، المصدر نفسه، ٨٦/٣.

(٦) في كتابه: ارشاف الضرب، مصدر سابق، ٥٠٣/٢.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) القواس، شرح ألفية ابن معط، مصدر سابق، ٧٣٤/١.

(٩) الرضي، شرح الكافية، مصدر سابق، ٤٠/١.

(١٠) ابن هشام، شرح اللῆمة، ٢٧٠-٢٦٩/٢.

(١١) الرضي، المصدر نفسه، ٤٠/١.

(١٢) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ١٤٩/٤، ٢٨٩. والرضي، المصدر نفسه، مصدر سابق، ٢٢٦/٢.

(١٣) القواس، شرح ألفية ابن معط، مصدر سابق، ٧٣٣/١.

(١٤) المبرد، المصدر نفسه، ٢٨٩/٤.

(١٥) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ٤٢٧-٤٢٦/١، الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ١٥/٢، والمبرد، المصدر نفسه، ٢٨٩/٤.

يَا وَبَّ غَابِطَنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ  
لَا فَوْ مِبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَهُرْمَانَا

ولو قوعها صفة للنكرة كما في قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿هَدِيَّا بِالْكَعْبَةِ﴾، فلو لا إرادة التخفيض وتقدير الانفصال في ( بالغ الكعبة ) ، لما جاز ذلك <sup>(٢)</sup> ولصحة مجئها حالاً <sup>(٣)</sup>، كما في قول أبي كبير الهدلي <sup>(٤)</sup> :

سُهْدًا إِذَا مَا نَامَ لِيلَ الْهَوْجَلِ  
فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفَوَادِ مِبْطَنًا

### أشكال الإضافة اللفظية:

يتعدد شكل المضاف إضافة لفظية، فقد يكون اسم فاعل نحو: ( مررت برجل ضارب زيد ) ، أو يكون صفة مشبهة نحو: ( مررت برجل حسن الوجه ) <sup>(٥)</sup>. وأما اسم التفضيل المضاف إلى المعرفة التي هي بعضه فقد اختلف فيه <sup>(٦)</sup>.

### انتفاء دلالة الإضافة:

قد تنتفي دلالة الإضافة في الأحوال الآتية:

١) غير وأخواتها <sup>(٧)</sup> نحو : ( مررت برجل مثلك ) ، لأنها موغلة في الإبهام.

٢) اسم الفاعل الدال على الحال والاستقبال <sup>(٨)</sup>، كقول جرير المتقدم الذكر.

٣) إذا عطف التركيب الإضافي على مصحوب ( كل ) نحو : كل شاة وسخلتها والتقدير: وسخلة لها متلازمان <sup>(٩)</sup>. أو على مصحوب ( كم ) نحو : كم رجل وأخيه <sup>(١٠)</sup>.

أو على مصحوب ( رب ) نحو : رب رجل وأخيه <sup>(١١)</sup>.

(١) القرآن الكريم، سورة المائدة، مدنية، من آية رقم ٩٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ١٦٦/١، والمفرد، المقتصب ، مصدر سابق، ١٥٨/٤، والزجاجي، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص ٩٤، وابن جني، سر صناعة الإعراب، مصدر سابق، ٤٥٧/٢، وابن هشام، شرح اللمحات، مصدر سابق، ٢٧١/٢.

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ٣/٨٩.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) ينظر : عن ذلك، الرضي ، شرح الكافية، مصدر سابق، ٢٢٠/٢، وابن هشام، شرح اللمحات، مصدر سابق، ٢٢١/٢.

(٦) عن ذلك الخلاف ينظر : ابن هشام، المصدر نفسه، ٢١٤/٢-٢١٥.

(٧) المفرد ، المقتصب، مصدر سابق، ٤٢٣/٤، والزجاج، إعراب القرآن، مصدر سابق، ١٦٥/١، والفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، مصدر سابق، ٨٩، ١.

(٨) الزجاجي، الجمل في النحو، مصدر سابق، ص ٩٠، وابن أبي الريبع، البسيط، مصدر سابق، ١٠٣٩/٢.

(٩) ينظر : ابن الشجيري، أمالية، مصدر سابق، ٣٠٠/٢، وابن أبي الريبع، المصدر نفسه، ١٠٣٩/٢.

(١٠) ابن أبي الريبع، المصدر نفسه، ١٠٣٩/٢.

(١١) الرضي، المصدر نفسه، ١٢٣٥/٣، وابن الشجيري، المصدر نفسه، ٣٠٠/٢.

أو على مصحوب (لا النافية للجنس) نحو : لا رجل وأخاه<sup>(١)</sup>.  
أو على مصحوب (أي)، نحو، أي فتى هيجاء أنت وجارها<sup>(٢)</sup>.

### باب العدد :

يأتي العدد مفرداً أو مركباً أو مضافاً ، فإنْ كانَ مفرداً وأردت تعريفه أدخلت (ال)  
عليه<sup>(٣)</sup> ، نحو : قرأت العشرين كتاباً وإنْ كانَ مركباً وعرّفته فمذهب البصريين أن تُدخلَ (ال)  
على الاسم الأول<sup>(٤)</sup> نحو : أكرمتُ الأحد عشر مجتها ، لأنَّه منزلة الاسم الواحد<sup>(٥)</sup> ، ومذهب  
الكوفيين<sup>(٦)</sup> والأخفش تعريف الاسمين<sup>(٧)</sup> نحو: أكرمتُ الأحد عشر<sup>(٨)</sup> مجتها .

وإنْ كانَ معطوفاً أدخلت (ال) على العدد والمعدود<sup>(٩)</sup> ، نحو : الأحد والعشرون درهما  
، وأجاز قوم : (الأحد عشرين درهما) ، تشبيهاً بالأحد عشر درهماً ، ولا يجوز (أحد والعشرون  
درهما)<sup>(١٠)</sup>.

وإنْ كانَ مضافاً نحو : ثلاثة أثواب ، عرّفت المعدود<sup>(١١)</sup> ، لأنَّ العدد يتعرف بالإضافة<sup>(١٢)</sup>  
وروى الكسائي أنَّ العرب قالت<sup>(١٣)</sup> : الخمسة الأثواب ؛ وليس بلغة فصيحة<sup>(١٤)</sup>.

وتأسِيساً على ما سمع من كلام العرب ، اقترح تعديل القاعدة لتصبح :

أ- يكتسب العدد المركب التعريف بالإضافة (ال) التعريفية إلى الاسم الأول منه ، ويجوز  
إضافتها إلى كلا الاسمين استناداً إلى السماع" .

ب- يكتسب العدد المضاف التعريف بالإضافة (ال) التعريفية إلى المعدود ، ويجوز إضافتها إلى  
العدد استناداً إلى السماع" .

(١) ابن أبي الربيع، *البسيط* ، مصدر سابق، ١٠٣٩/٢.

(٢) ينظر : سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ٥٥/٢، وابن أبي الربيع، المصدر نفسه، ١٠٣٩/١.

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، مصدر سابق ، ٣٤-٣٣/٦ ، والرضي ، شرح الكافية ، مصدر سابق  
٣٠٩/٣ .

(٤) الفراء ، معاني القرآن ، مصدر سابق ، ٣٣/٢ ، والبرد ، المقتنض ، مصدر سابق ، ٢/١٧٦ ، وابن  
يعيش ، المصدر نفسه ، ٣٣/٦ .

(٥) سيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق ، ٢٠٦/١ ، وابن جني ، سر صناعة الإعراب ، مصدر سابق ، ٣٦٥/١ .

(٦) ينظر : ثعلب ، مجالسه ، مصدر سابق ، ٢٩١-٥٩٠/٢ .

(٧) الفراء ، المصدر نفسه ، ٣٣/٢ ، وابن يعيش ، المصدر نفسه ، ٣٣/٦ .

(٨) ونكر ابن جني ، المصدر نفسه ، ٣٦٥/١ ، أن (ال) هنا زيادة زيادة غير لازمة .

(٩) ابن عقيل ، المساعد على التسهيل ، مصدر سابق ، ٩١/٢ .

(١٠) المصدر نفسه .

(١١) سيبويه ، المصدر نفسه ، ٢٠٦/١ ، والفراء ، المصدر نفسه ، ٢٣/٢ ، والزجاجي ، الجمل في  
النحو ، مصدر سابق ، ص ١٢٩ .

(١٢) المصدر نفسه .

(١٣) ينظر : البرد ، المصدر نفسه ، ١٧٥/٢ ، والسيوطى ، الأشياء والنظائر ، مصدر سابق، ١٢٣/٥ .

(١٤) السيوطى ، المصدر نفسه ، ١٢٤-١٢٣/٥ .

## باب التوابع :

### أولاً : النعت :

ذهب الجمهور إلى وجوب الموافقة بين النعت والمنعوت ، في أمور عدّة منها ، حصولها - غالباً<sup>(١)</sup> - من حيث التكير والتعريف<sup>(٢)</sup> . فلا يجوز نعت المعرفة بالنكرة أو النكرة بالمعرفة<sup>(٣)</sup> ، لتناقض معنيهما ، فالنكرة تدل على الشيوع والعموم ، والمعرفة تدل على الاختصاص والتعيين<sup>(٤)</sup> .

وأجاز بعض الكوفيين نعت النكرة بالمعرفة ، إذا كان النعت لمدح أو نم<sup>(٥)</sup> . قال تعالى

(٦) : ﴿وَيُلْكِلُ كُلَّ هَمَزَةٍ لَمَزَةٍ، الَّذِي جَمَمَ مَاً وَعَدَهُ﴾ فجعلوا (الذي) صفة لـهمزة<sup>(٧)</sup>؛ لأنَّ (الذي) أقربُ إلى التكير منه إلى التعريفِ .

وأجاز الأخفش<sup>(٨)</sup> ذلك إذا خصّصت النكرة قبل الوصف<sup>(٩)</sup> ، وجعلَ منه قوله تعالى<sup>(١٠)</sup>

: ﴿فَآخَرَانِ يُقْوَمَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحْقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْنَىٰنِ﴾ ، فالـأوليان صفة لـآخران؛ لحصول التخصيص فيها قبل الوصف<sup>(١١)</sup> .

(١) احتراز من وقوع الجملة صفة ، إذ لا تتطبق عليها الموافقة ؛ لأنها لا توصف بالتكير أو التعريف ، لأنها ذات . ينظر : الرضي ، شرح الكافية ، مصدر سابق ، ٢٩٨/٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق ، ٨/٢ ، ١٤ ، ٢٠ ، والمربد ، المقتضب ، مصدر سابق ، ٢٩٤/٤ ، وأبن السراج ، الأصول في النحو ، مصدر سابق ، ٣٢/٢ ، والزجاجي ، الجمل في النحو ، مصدر سابق ، ١٣ .

(٣) سيبويه ، المصدر نفسه ، ٢ ، ١٧/٢ ، ٥٩ ، وأبن السراج ، المصدر نفسه ، ٣٣/٢ ، والزجاجي ، المصدر نفسه ، ص ١٣ ، وأبن جني ، اللمع في العربية ، مصدر سابق ، ص ٨٢ .

(٤) عبد القاهر الجرجاني ، المقصد ، مصدر سابق ، ٩٠١-٩٠٠/٢ ، والقوابس ، شرح الفيضة بن معطى ، مصدر سابق ، ٧٥١/١ .

(٥) أبو حيyan الأنطليسي ، ارشاف الضرب ، مصدر سابق ، ٥٨٠/٢ ، وأبن عقيل ، المساعد على التسهيل ، مصدر سابق ، ٤٠٢/٢ .

(٦) القرآن الكريم ، سورة الهمزة ، مكية ، الآيات ٢-١ .

(٧) أبو حيyan الأنطليسي ، ارشاف الضرب ، مصدر سابق ، ٥٨٠/٢ .

(٨) بينما يقول الأخفش عن الآية الكريمة :

"كانه قد حدّهما حتى صارا كالمعروفة في المعنى فقال : الاوليان فاجرى المعرفة عليهم بدلاً ."  
ينظر : سعيد بن مسدة الأخفش ، ٢١٥ هـ / ١٨٢٠ م ، معاني القرآن ، تج : فائز فارس ، ط ٢ ، ١٩٨١ .

٢٦٦/١

(٩) أبو حيyan الأنطليسي ، ارشاف الضرب ، مصدر سابق ، ٥٨٠/٢ .

(١٠) القرآن الكريم ، سورة المائدة ، مدنية ، من آية رقم ١٠٧ .

(١١) أبو حيyan الأنطليسي ، المصدر نفسه ، ٥٨٠/٢ .

وأجاز أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ) أن تتعت المعرفة بالنكرة <sup>(١)</sup> إذا لم يوصف بها غير صاحبها <sup>(٢)</sup> ، كما في قوله تعالى <sup>(٣)</sup> : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، فالله - جل وعلا - معرفة ، وأحد نكرة "ولكن لما كان (أحد) لم يوصف به غير الله صار معرفة" <sup>(٤)</sup> . وأجاز بعض النحاة وصف المعرفة بالنكرة مطلقاً <sup>(٥)</sup> ، وأجاز ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خالصاً بالموصوف <sup>(٦)</sup> . قال النابغة الذبياني <sup>(٧)</sup> :

**فَبِئْرٌ كَائِنٌ سَاوِرٌ تُنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرَّقْشِ فِي أَنْيَا بِهَا الْعَمَّ نَاقِمٌ**

لم يقبل الجمهور ذلك كله وحمل على الإبدال <sup>(٨)</sup> . والأصل في الوصفية أن تقع في النكرة ؛ لتحصل بها الفائدة ، فتقرب من المعرفة <sup>(٩)</sup> وإنما وصفت المعارف ؛ لإزالة ما يعرض لها من اشتراك طاري <sup>(١٠)</sup> . وقد توصف النكرة بمثلاها <sup>(١١)</sup> نحو قوله تعالى <sup>(١٢)</sup> : ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ ، أو بمعناها <sup>(١٣)</sup> ، نحو قوله تعالى <sup>(١٤)</sup> : ﴿هَذَا عَارِضٌ مُمْطَرُنَا﴾ ، وقولنا : مررت برجلٍ مثلك ، أو بالجملة الخبرية

(١) ينظر : الزجاجي ، مجالس العلماء ، تج : عبد السلام هارون ، وزارة الإرشاد والآباء ، الكويت ، ١٩٦٢ ، ص ١٤٩ .

(٢) ودار خلاف على ذلك ينظر : المصدر نفسه ، ١٤٩ - ١٥٠ .

(٣) القرآن الكريم ، سورة الإخلاص ، مكية ، الآية الأولى .

(٤) الزجاجي ، المصدر نفسه ، ١٤٩ .

(٥) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ٥٨٠/٢ .

(٦) المصدر نفسه ، ٢ ، ٥٨٠/٢ .

(٧) زياد بن معاوية الملقب بالنابغة الذبياني (ت ٦٠٤ هـ) ، ديوانه ، شرح على أبو ملحم ، ط١ ، دار الھلال ومكتتبته ، بيروت ، ١٩٩١م ، ص ٧٢ ، وسيبوه ، الكتاب ، مصدر سابق ، ٨٩/٢ .

(٨) السيوطي ، همع الهوامع ، مصدر سابق ، ١١٨/٣ .

(٩) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٢٣/٢ ، والقواس ، شرح ألفية ابن معط ، مصدر سابق ، ٧٥١/١ .

(١٠) ابن السراج ، المصدر نفسه ، ٢٣/٢ ، ابن يعيش ، شرح المفصل ، مصدر سابق ، ٤٧/٣ ، والقواس ، المصدر نفسه ، ٧٥١/١ .

(١١) الزجاجي ، الجمل في النحو ، مصدر سابق ، ص ١٣ ، وابن يعيش ، شرح المفصل ، المصدر نفسه ٥٠/٣ ، وابن عقيل ، المساعد على التسهيل ، مصدر سابق ، ٤٠٦/٢ .

(١٢) القرآن الكريم ، سورة غافر ، مكية ، من آية رقم ٢٨ .

(١٣) وتشمل ما أضيف إضافة لفظية نحو : أسماء الفاعلين والمفعولين ، أو الصفات المشبهة باسم الفاعل ، وأسماء الموجلة في الإبهام (غير وأخواتها) ينظر : الزجاجي ، الجمل في النحو ، مصدر سابق ، ١٨٠ ، وابن جني ، اللمع في العربية ، مصدر سابق ، ٨٣-٨٢ ، وابن برهان ، شرح اللمع ، مصدر سابق ، ٢١١/١ ، وابن يعيش ، ٥٢-٥١/٣ .

(١٤) القرآن الكريم ، سورة الأحقاف ، مكية ، من آية رقم ٢٤ .

(١) نحو قوله تعالى (٢): **وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَجْلُ يَسْعَوْ**، وقولنا: (احترم رجلاً أخلفه كريمة) (٣).

وشرط الموصوف أن يكون أخص من الصفة أو مساوياً لها (٤)؛ لأنَّ الصفة هي الموصوف في المعنى ، ومحال أن يكون الشيء الواحد معرفة ونكرة في حال واحدة (٥). ولعلَّ من جُدُّوى ذلك أنَّ الاسم المعرف باللام لم يوصف إلا بمثله نحو : (قام الرجل العالم) أو بالاسم المضاف إلى اسم معرف باللام (٦)، نحو : (قامَ رجُلُ ذو المال)؛ لأنَّهما متساويان" (٧).

وبعض الأسماء لا تتطبق عليها الوصفية ، فالضمير لا يوصف (٨)؛ لأنَّه أعرف المعارف فلا يجوز أنْ يقع تابعاً لما هو أقصى منه في التعريف (٩) ، ولا لأنَّه في غاية الإيضاح (١٠)، إذ لا يُضمر - غالباً - إلا بعد أنْ يُعرف (١١).

ولا يوصف كذلك (١٢)؛ لأنَّه لا يدل على معنى في متبوءه لعدم حاجة بعضها إلى التوضيح.

(١) سيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق ، ١٣١/١ ، وابن يعيش ، شرح المفصل ، مصدر سابق ، ٥٢/٣ ، وأبو حيان ، ارتشاف الضرب ، مصدر سابق ، ٥٩٥/٢ ، والسيوطى ، الأشیاء والنظائر ، مصدر سابق ، ٨/٣

فإن أردت وصف المعارف بالجمل توسلت بـ (الذى) تقول : جاعنى زيد الذى أكرمنى ينظر : ابن السراج ، الأصول في النحو ، مصدر سابق ، ٣٦١/٢ ، وابن يعيش ، المصدر نفسه ، ١٤١/٣ .

(٢) القرآن الكريم ، سورة يس ، مكية ، من آية رقم ٢٠ .

(٣) وذهب الرضي إلى أن الجمل لا تكون نكرة أو معرفة لأن التكير والتعريف من عوارض الذات ينظر : الرضي ، شرح الكافية ، مصدر سابق ، ٢٩٨/٢ .

(٤) الشلوبين ، التوطنة ، مصدر سابق ، ١٨٣ ، والقواس ، شرح ألفية ابن معط ، مصدر سابق ، ٧٥٣/١ .

(٥) العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، مصدر سابق ، ٤٠٥/١ ، وزاد ابن يعيش ، في شرح المفصل ، ٥٨/٣ ، وأن الصفة خبر في المعنى والخبر لا يكون أعم من المخبر عنه .

(٦) ركن الدين ، الحسن بن محمد الأسترابادي ، (ت ٧١٥هـ / ١٣١٥م) ، الوافية في شرح الكافية ، تتح : عبد الحفيظ شلبي ، وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عمان ، ١٩٨٣ ، ص ١٦٩ - ١٧٠ .

(٧) المصدر نفسه .

(٨) سيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق ، ١١/٢ ، وابن السراج ، الأصول في النحو ، مصدر سابق ، ٣١/٢ . وأجاز الكسائي نعت الضمير الغائب ، إذا كان النعت لمدح أو نم أو ترحم ، لا مطلقاً ، واحتاج بالأية الكريمة رقم ٤٨ من سورة سباء : ((قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب)).

وبقول العرب : (مررت به المسكين) . وبه يأخذ البحث ينظر : أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، مصدر سابق ، ٥٩٥/٢ ، والسيوطى ، همع الهوامع ، مصدر سابق ، ١٢١/٣ .

(٩) عبدالله بن علي الصيمرى (ق ٤هـ / ق. ١م) ، التبصرة والتذكرة ، تتح : فتحى احمد على الدين ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٩٨٢ ، ج ١ ، ص ١٧٢ .

(١٠) العكبري ، المصدر نفسه ، ٤٠٤/١ ، والقواس ، شرح ألفية ابن معط ، مصدر سابق ، ٧٥١/١ .

(١١) المصدر نفسه .

(١٢) الشلوبين ، المصدر نفسه ، ص ١٨١ ، والقواس ، المصدر نفسه ، ٧٥١/١ .

(١٣) ركن الدين الأسترابادي ، المصدر نفسه ، ص ١٦٩ .

وأسماء الإشارة لا يوصف بها ولا توصف<sup>(١)</sup>؛ لأنها جامدة<sup>(٢)</sup>، وأجزاء أكثر البصريين وابن مالك الوصف بها<sup>(٣)</sup>؛ لأنها في حكم المشتق كالحاضر والمشاهد والقريب

والبعيد<sup>(٤)</sup>، قال تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿ بِلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ .

والأسماء المتوجلة في البناء (أسماء الشرط والاستفهام والآن ، وقبل ، وبعد ، وما التعجبية)<sup>(٦)</sup> ، لا توصف ولا يوصف بها<sup>(٧)</sup> .

والموصولات لا تقع وصفا إلا ما كان في أولها الأداة التعريفية (ال)<sup>(٨)</sup> .

والعلم يوصف ولا يوصف به ، فهو يوصف بال مضاد إلى مثله نحو : (مررت بزيد أخيك) ، وبما فيه (ال) نحو (مررت بزيد الطويل) ، وبأسماء الإشارة نحو : (مررت بزيد هذا)<sup>(٩)</sup> .  
ولا يُوصف به لأنَّه ليس بتحليلية<sup>(١٠)</sup> .

والاسم المضاف إلى المعرفة يوصف بما أضيف إليه نحو : (مررت ب أصحابك أخي زيد) ، وبالألف واللام ، نحو : (مررت ب أصحابك الطويل) ، وبأسماء الإشارة نحو : (مررت ب أصحابك هذا)<sup>(١١)</sup> . والاسم المقترب بـ (ال) التعريفية يوصف بمثله وبما أضيف إلى (ال)<sup>(١٢)</sup> .

### ثانياً : التوكيد

يرى جمهور البصريين أنَّ النكرات لا تؤكَّد تأكِّداً معنوياً<sup>(١٣)</sup> ، فلا يجوز أن تقول :

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٧/٢ ، والرضي ، شرح الكافية ، مصدر سابق ، ٣١٥/٢ ، وابن عقيل ، المساعد على التسهيل ، مصدر سابق ، ٤١٩/٢ ، وهذا رأي الكوفيين والسيهيلي ينظر : السهيلي ، نتائج الفكر ، مصدر سابق ، ٢١٤ ، وابن عقيل ، المصدر نفسه ، ٤١٠/٢ .

(٢) ابن عقيل ، المصدر نفسه ، مصدر سابق ، ٤١٠/٢ .

(٣) المصدر نفسه ، والسيوطى ، همع الهوامع ، مصدر سابق ، ١٢١/٣ .

(٤) القواص ، شرح الفقية ابن معطى ، مصدر سابق ، ٧٥٢/١ .

(٥) القرآن الكريم ، سورة الأنبياء ، مكية ، من آية رقم ٦٣ .

(٦) السيوطى ، همع الهوامع ، مصدر سابق ، ١٢١/٣ .

(٧) المصدر نفسه .

(٨) الرضي ، المصدر نفسه ، ٣١٤/٢ .

(٩) المبرد ، المقتصب ، مصدر سابق ، ٢٨٢/٤ ، وابن السراج ، الأصول في النحو ، مصدر سابق ، ٣٢/٢ ، والرضي ، المصدر نفسه ، ٣١٥/٢ .

(١٠) سيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق ، ١٢/٢ ، والمبرد ، المصدر نفسه ، ٢٨٤/٤ .

(١١) سيبويه ، المصدر نفسه ، ٧/٢ ، وابن السراج ، المصدر نفسه ، والصيمري ، التبصرة والتنكرة ، مصدر سابق ، ١٧١/١ .

(١٢) سيبويه ، المصدر نفسه ، ٧/٢ ، ١٢ ، والمبرد ، المصدر نفسه ، ٢٨٤-٢٨٣/٤ ، والقواس ، المصدر نفسه ، ٧٥٢/١ .

(١٣) الزجاجي ، الجمل في النحو ، مصدر سابق ، ٢٢ ، والعكري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، مصدر سابق ، ٣٩٢/١ .

أكلت رغيفاً كله؛ لأن الفاظه<sup>(١)</sup> معارف<sup>(٢)</sup>، وأجاز الكوفيون والأخفش<sup>(٣)</sup> وابن مالك<sup>(٤)</sup> ذلك بشرط حصولفائدة في المؤكد بحيث يكون محدوداً<sup>(٥)</sup>، واستندوا إلى السماع ، فقد روی<sup>(٦)</sup> عن عائشة أنها قالت<sup>(٧)</sup> : "ما رأيت رسول الله صام شهراً كله إلا رمضان" ، وبناء عليه أقترح تعديل القاعدة لتصبح : "يجوز توكيد النكرات إذا كان المؤكد محدوداً استناداً إلى الحديث الشريف" .

### ثالثاً : البدل

لا تشرط المطابقة من حيث التكير والتعريف<sup>(٨)</sup> ، بين البدل والمبدل منه ، فقد يتوافقا تعريفاً<sup>(٩)</sup> أو تكيراً<sup>(١٠)</sup> ، فمثلاً الأول قوله تعالى<sup>(١١)</sup> ﴿إِنَّ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ هُوَ صِرَاطٌ﴾

**الذين أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ** ﴿كَمَّا﴾ . ومثلاً الثاني ، قوله تعالى<sup>(١٢)</sup> : ﴿إِنَّ لِلْمُتَقِينَ مَفَازًا هُوَ هَدَائِقٌ وَأَعْنَابًا﴾ . وقد يخالفان تكيراً وتعريفاً ، أو العكس<sup>(١٣)</sup> ، وشرط الكوفيون لذلك وصف

النكرة ، واتحاد اللفظ بين المبدل والمبدل منه<sup>(١)</sup> ، خلافاً للبصريين الذين أجازوا ذلك دون (١) وأما (أجمعون) فليست جمعاً ، إذ لو كانت كذلك لما جاز توكيد المعرف بها ، بل هي صيغة موضوعة لتوكيده المعرف ينظر :

القواس ، شرح ألفية ابن معط ، مصدر سابق ، ٧٦٣/١ .

(٢) و (نفس وعين) معرفتان بالإضافة ، و (أجمع وأخواتها) معرف ببنية الإضافة - وهذا رأي الخليل - أو بالعلمية ينظر :

سيبوبيه ، الكتاب ، مصدر سابق ، ٢٢٤/٣ ، والزجاجي ، المصدر نفسه ، ٢٢ ، وابن جني ، الخصائص ، مصدر سابق ، ٨٦/١ ، والرضي ، شرح الكافية ، مصدر سابق ، ١٢٠/١ .

(٣) وذكر ابن عقيل ، في المساعد على لتسهيل ، ٣٩٢/٢ ، أن بعض الكوفيين أجازوا ذلك مطلقاً .

(٤) ابن مالك ، شرح عمدة الحافظ ، مصدر سابق ، ٥٦٣-٥٦٤ ، والسيوطى ، همع الهوامع ، مصدر سابق ، ١٤٢/٣ .

(٥) أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مصدر سابق ، ٤٥١/٢ ، ٤٥٦ ، ابن مالك ، المصدر نفسه ، ٥٦٣-٥٦٤ ، وابن هشام ، أوضح المسالك ، مصدر سابق ، ٣٣٢/٣ .

(٦) واحتجوا كذلك بأبيات شعرية ذكرها السيوطى، في همع الهوامع، ١٣٩/٣ ، ١٤٢ ، ولم أر إثباتها لسيبيين: أ- لأن كلام الرسول صلى الله عليه وسلم، أثبتت حجة من الشعر وإن روى بالمعنى.

ب- لأن الأبيات مجهلة القائل كما أوضح ذلك محقق الهمع في حاشيته، ١٣٩/٣ ، ١٤٢ .

(٧) السيوطى ، المصدر نفسه ، ١٤٢/٣ ، ولفظه عند أحمد بن شعيب النسائي ، (ت ٩١٦-٩٣٠هـ) ، السنن الكبرى ، تتح : عبد الغفار البنداري ، وسيد حسن ، دار الكتب العلمية ، ج ٢ ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص ٨٤ ، (ما علمته) .

(٨) سيبوبيه ، الكتاب ، مصدر سابق ، ٤٤١/١ ، والمفرد ، المقتصب ، مصدر سابق ، ٢٩٥/٤ ، ٢٩٦-٢٩٥/٤ ، وأبو حيان الأنبلسي ، ارتشاف الضرب ، مصدر سابق ، ٦٠٦/٢ .

(٩) سيبوبيه ، المصدر نفسه ، ١٦/٢ ، والمفرد ، المصدر نفسه ، ٢٩٥/٤-٢٩٦ ، والزجاجي ، الجمل في النحو ، مصدر سابق ، ٢٣ ، وابن جني ، اللمع في العربية ، مصدر سابق ، ٨٧ .

(١٠) الزجاجي ، المصدر نفسه ، ٢٣ .

(١١) القرآن الكريم ، سورة الفاتحة ، مكية ، الآيات ٦-٧ .

(١٢) القرآن الكريم ، سورة النبا ، مكية ، الآيات ٣١-٣٢ .

(١٣) سيبوبيه ، المصدر نفسه ، ١٤/٢ ، والمفرد ، المصدر نفسه ، ٢٩٥/٤-٢٩٦ ، والزجاجي ، المصدر نفسه ، ٢٣ ، وابن جني ، المصدر نفسه ، ٨٧ ، والعكري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، ٤١٢/١ .

، واتحاد اللفظ بين المبدل والمبدل منه <sup>(١)</sup> ، خلافاً للبصريين الذين أجازوا ذلك دون شرط <sup>(٢)</sup> فمثلاً إيدال النكرة من المعرفة <sup>(٣)</sup> ، قوله : (مررت بأخيك رجل) ، ومثال إيدال المعرفة من النكرة قوله (مررت برجل محمد) .

#### رابعاً : عطف البيان

ذهب البصريون إلى أن عطف البيان يجري في المعرف <sup>(٤)</sup> دون النكرات ؛ لأن الغاية منه إيضاح الاسم المتبع والنكرة لا يبيّن بها غيرها ؛ لأنها مجهولة ولا يبيّن مجهول <sup>(٥)</sup> .

وخصه بعض البصريين بالعلم اسماء أو كنية أو لقباً <sup>(٦)</sup> دون سائر المعرف ، وأجازه ابن عصفور في المعرف كلها <sup>(٧)</sup> .

ولا يشترط فيه - فيما ذهب إليه سيبويه <sup>(٨)</sup> والجمهور <sup>(٩)</sup> - أن يكون أخص من متبعه ، فقد يكون مساوياً له أو أعم منه <sup>(١٠)</sup> خلافاً للزمخشي <sup>(١١)</sup> وابن عصفور <sup>(١٢)</sup> ، إذ ذهبا إلى جواز كونه أعرف من متبعه <sup>(١٣)</sup> قوله : مررت بانسان رجل .

ثم أجاز <sup>(١٤)</sup> الكوفيون - وتبعهم الفارسي وابن جنبي والزمخشي ، واختاره ابن عصفور وابن مالك - جريانه - كذلك - في النكرات <sup>(١٥)</sup> . ومتى قاله تعالى <sup>(١٦)</sup> :

### ﴿وَيُوقَدُ مِنْ شَجَرَةِ مَارِكَةِ زَيْتُونَةٍ﴾

(١) العكري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، مصدر سابق ، ٤١/١ ، أبو حيان الأندلسى ، ارشاف الضرب ، مصدر سابق ، ٦٢٠/٢ ، وتقريب المقرب ، تج : عفيف عبد الرحمن ، ط١ ، دار المسيرة ، بيروت ، ١٩٨٢م ، ص ٧٨ .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) وذكر ابن الحاجب في كتابه : شرح الوافية نظم الكافية ، تج : موسى بناني العليلي ، منشورات الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٠م ، ص ٢٦٩ ، أن النكرة إذا أبليت من المعرفة لزالت الصفة حتى تقييد ، وهذا يتعارض مع ما أثبته البحث من كون النكرة الموصوفة تدل على المعرفة .

(٤) ينظر : ابن باشاذ ، شرح المقدمة المحسبة ، مصدر سابق ، ٤٢١/٢ ، أبو حيان الأندلسى ، ارشاف الضرب ، مصدر سابق ، ٦٠٥/٢ ، وابن هشام ، أوضح المسالك ، مصدر سابق ، ٣٤٨/٣ ، وابن عقيل ، المساعد على التسهيل ، مصدر سابق ، ٤٢٣/٢ .

(٥) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ٣٤٨/٣ ، والسيوطى ، مع الهوامع ، مصدر سابق ، ١٣٢/٣ .

(٦) ابن عقيل ، المصدر نفسه ، ٤٤٠/٢ ، والسيوطى ، المصدر نفسه ، ١٣٢/٣ .

(٧) ابن عصفور ، شرح الجمل ، مصدر سابق ، ٢٩٧/١ .

(٨) سيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق ، ١٨٨/٢ ، وفيه يذهب إلى أن (ذا الجمة) من قوله : (يا هذا ذا الجمة) ، عطف بيان وينظر : ابن هشام ، المصدر نفسه ، ٣٤٩/٣ .

(٩) ينظر : أبو حيان الأندلسى ، ارشاف الضرب ، ٦٠٦/٢ ، وابن هشام ، المصدر نفسه ، ٣٤٩/٣ .

(١٠) ابن عقيل ، المصدر نفسه ، ٤٢٤/٢ .

(١١) ينظر : محمود بن عمر الزمخشري ، الكشاف ، تج : عادل عبد الموجود وعلى معوض ، ط١ ، مكتبة العبيكان ، ج ١ ، الرياض ، ١٩٩٨ ، ص ٥٨٦ . وابن عقيل ، المساعد على التسهيل ، ٤٢٤/٢ .

(١٢) ينظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ، ٢٩٤/١ ، أبو حيان الأندلسى ، المصدر نفسه ، ٦٠٦/٢ .

(١٣) ينظر : الزمخشري ، المصدر نفسه ، ٥٨٦/١ . وابو حيان الأندلسى ، المصدر نفسه ، ٦٠٦/٢ .

(١٤) وعن هذه الإجازة ينظر :

الزمخشري ، المصدر نفسه ، ٥٨٦/١ . وابو حيان الأندلسى ، ارشاف الضرب ، مصدر سابق ، ٦٠٥/٢ ، وابن هشام ، أوضح المسالك ، مصدر سابق ، ٣٤٨/٣ ، والسيوطى ، مع الهوامع ، مصدر سابق ، ١٣٢/٣ .

(١٥) ينظر : المصادر نفسها .

(١٦) القرآن الكريم ، سورة النور ، مدنية ، من آية رقم ٣٥ .

. وأجاز الزمخشري تخالف عطف البيان ومتبوعه تكيراً

وتعريفاً ، استناداً إلى قوله تعالى <sup>(١)</sup> : **﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيْنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾**

وهو مخالف لإجماع البصريين والkovيين <sup>(٢)</sup> ويرى أبو حيان أن الأولى إعراب (مقام إبراهيم) خبراً لمبدأ مذوق والتقدير : أحدهما <sup>(٣)</sup> .

وتأسيساً على ما ذهب إليه الكوفيون ومن شاعرهم أقترح تعديل القاعدة لتصبح <sup>(٤)</sup> :

" يأتي عطف البيان في الأكثر معرفة وقد يجيء نكرة" .

ونخرج من مبحث التوابع أنه على درجات ، وقد كان النهاة على وعيٍ تامٍ بمراتب المعرفة ومراتب توابعها ، وقد قارب أكثرهم من دقة التبعية وصفات ما خرج منها على أمر لا يلتبس به غيره ، ولا يدخل فيه ما ليس منه .

### باب الممنوع من الصرف :

أولاً : محاولة لاكتئاب الظاهرة :

العربية لغة معربة ، وإعرابها يتخذ صوراً متباينة تتناقض بين الإعراب والبناء ، فالإعراب - بمعناه الخاص - يقتضي صوراً تشهد بتعذر ظاهر له ، فهو - كما يبدو - ابتدأ بنظام إعرابي ثلاثي <sup>(٥)</sup> اختزل <sup>(٦)</sup> إلى نظام ثنائي في باب (الممنوع من الصرف) .

وهذا الاختزال أقيم على موازنة بين إعراب الممنوع <sup>(٧)</sup> ، وإعراب المثنى ، وجاء المذكر السالم على اختلاف صورة العلامة ؛ فإعرابها جميعاً يقوم على توحد إعرابي في حالتي النصب والجر <sup>(٨)</sup> .

ولا يأخذ البحث بهذه الموازنة ، والأولى أن يقال : هكذا نطقت العرب .

(١) القرآن الكريم ، سورة آل عمران ، مدنية ، من آية رقم ٩٧ .

(٢) ينظر : أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، مصدر سابق ، ٦٠٥/٢ ، والبحر المحيط ، مصدر سابق ، ١٠/٣ ، وابن عقيل ، المساعد على شرح التسهيل ، مصدر سابق ، ٤٢٤/٢ .

(٣) أبو حيان الأندلسي ، المصدر نفسه ، ١٠/٣ .

(٤) وألمح ابن عصفور في كتابه ، شرح الجمل ، ٢٩٤/١ . وابن عقيل ، في كتابه ، المساعد على شرح التسهيل ، ٤٢٤/٤ ، إلى ضرورة تعديل القاعدة .

(٥) فنظام الحركات في العربية يشمل الضمة والفتحة والكسرة ، وما السكون إلا سمة دالة على تجريد الكلمة من الحركة .

(٦) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، مصدر سابق ، ١٢٤/١ .

(٧) أيتاماً ترد هذه الكلمة في هذا المقام فإنما تعني : (الممنوع من الصرف) .

(٨) أبو البركات الأنباري ، أسرار العربية ، مصدر سابق ، ٢٧٣-٢٧٤ ، والرضي ، شرح الكافية ، مصدر سابق ، ١٠٣/١ .

وتبيان العلاقة بين النظام الإعرابي والممنوع من الصرف ، مقصود ملح يقتضيه نظام الإعراب بمفهومه الخاص ، وأبواب النحو المختلفة ، ومن العسير تحديد تلك العلاقة لاحتمام الخلاف بين النحو في الممنوع من الصرف <sup>(١)</sup> .

فالثابت - في الواقع اللغوي - وجود أسماء منطقية بطريقة تغاير ما شاع في الأداء اللغوي ، وتحصر هذه المغایرة في فقدان وجهين <sup>(٢)</sup> من أوجه التكامل الإعرابي <sup>(٣)</sup> للاسم <sup>(٤)</sup> في حالة تركيبة معينة .

ثم افتراق النحو في وضع تسمية دالة على فحوى الباب تضمن وضوحاً لمعالم التفكير النحوي ، وبعض النحو يسمى <sup>(٥)</sup> (باب ما يجري وما لا يجري) ؛ لأن صرف الاسم يعني إجراءه على ماله في الأصل من دخول الحركات الثلاث والتقوين <sup>(٦)</sup> .

وافتراقهم كذلك في تحديد دلالي موحد ، لمصطلح (الصرف) يضمن توحداً مماثلاً في الرؤى النحوية ، فقد تبادرت المذاهب التي حاولت رسم معالمه وتفسيره ، وهذا التبادر أثر في فهم آلية المنع أو عدمه <sup>(٧)</sup> .

فالمذهب الأول يرى أن الصرف هو التقوين لا غير <sup>(٨)</sup> ، والجر تابع له <sup>(٩)</sup> ، والدليل على تبعيته <sup>(١٠)</sup> عوده عند الضرورة <sup>(١١)</sup> ، ودخوله على الاسم المعرف بالأداة أو الإضافة <sup>(١٢)</sup> .  
ومذهب الثاني يرى أن الصرف هو تضام التقوين والجر <sup>(١٣)</sup> ، استناداً إلى دلالة كلمة

(١) فوزي الشايب ، منع الصرف ، مرجع سابق ، ص ٦٩٨ .

(٢) وهما الجر بالكسرة وثبات التقوين .

(٣) والإعراب هنا مقابل البناء .

(٤) فالالأصل في إعراب الأسماء المفردة تعاقب الحركات الثلاث عليها في سياق تركيبى معرف بالأداة أو الإضافة ، وتعاقبها والتقوين في تركيب تكثيري .

(٥) ينظر : الفراء ، معاني القرآن ، مصدر سابق ، ١٠٢/٣ ، ١٠٩ ، ١٨٩ ، والمبرد ، المقتصب ، مصدر سابق ، ٣٠٩/٣ .

(٦) ابن يعيش ، شرح المفصل ، مصدر سابق ، ٥٧/١ .

(٧) عوض المرسي ، ظاهرة التقوين ، مصدر سابق ، ص ١٣٩ .

(٨) وهذا يومئـ إلى عـدة التقوين عـلـمـةـ لـلـصـرـفـ يـنـظـرـ : أبو البركات الأنباري ، أسرار العربية ، مصدر سابق ، ص ٢٧٣ .

(٩) أبو البركات الأنباري ، المصدر نفسه ، ص ٢٧٣ .

(١٠) وقيل : إن منع الجر بالكسرة أصلاً لا تبعاً للمتشابهة بين الاسم الممنوع والفعل الذي لا يجر ولا ينون ، ينظر : أبو البركات الأنباري ، المصدر نفسه ، ص ٢٧٣ .

(١١) ينظر : العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، مصدر سابق ، ٧٣-٧٢/١ .

(١٢) ودخول الجر على هذا التركيب الإضافي يجعل الاسم منصراً أو في حكم المنصرف ، إذ يصف بعض النحو هذا التركيب بـ (الواسطة) ، فلا يسمى منصراً لأنقاء التقوين ، ولا غير منصرف لأنقاء العلة المانعة ، ينظر : ابن جنى ، الخصائص ، مصدر سابق ، ٣٥٩/٢ ، والعكبري ، المصدر نفسه ، ٧٣-٧٢/١ .

(١٣) العكبري ، المصدر نفسه ، ٧٣-٧٢/١ .

(الصرف) اللغوية على التقليل والتغيير في جهات مختلفة<sup>(١)</sup> ، وعليه فالجر من الصرف يزيد تقليل الكلمة<sup>(٢)</sup> .

والذهب الثالث يرى أن الصرف هو التوين وحده<sup>(٣)</sup> ؛ لأنه يلحق آخر الاسم<sup>(٤)</sup> ، استناداً إلى أصل الاستعمال الدلالي للكلمة ، إذ الأصل فيها أن تطلق على الصوت الذي يصدر عن البكرة<sup>(٥)</sup> أو القلم<sup>(٦)</sup> .

ثم وجود تعليلات لما ثبت تمثله في الواقع اللغوي الشائع تتزع إلى عقد مشابهة<sup>(٧)</sup> بين عناصر النحو بعضها ببعض حيناً أو إلى مقاربة صوتية<sup>(٨)</sup> أو عقلية<sup>(٩)</sup> حيناً أخرى . وهذا التألف التعليقي أسمهم في زيادة تفريع الموضوعات بما لا يلزم المتكلم والاستعمال الجاري . وتضافر هذه الإشكاليات أدى ببعض الدارسين أن يصف دراسة الممنوع بالاعتراضية<sup>(١٠)</sup> ، وأنه لا يخرج عن كونه عملية زخرفية للكلم<sup>(١١)</sup> .

ومنتهى القول تحديد فهم واضح لمعنى المنصرف ، فالاسم المنصرف<sup>(١٢)</sup> : هو ما دخلته الحركات الثلاث والتوين<sup>(١٣)</sup> ، سواء أكان دخولهما عليه ظاهراً<sup>(١٤)</sup> نحو : رأيت فلاحاً ، أم غير ظاهر<sup>(١٥)</sup> نحو : هذا موسى ، وسلمت على عيسى ، وفي المقابل فالمنوع من الصرف<sup>(١٦)</sup> ما لم تدخله الكسرة جراً أو التوين<sup>(١٧)</sup> .

(١) محمد بن محمد بن مالك المعروف بابن الناظم ، (ت ١٢٨٦ھـ / ١٢٨٧م) ، شرح الألفية (د.ت) ، ص ٢٤٥ ، وابن منظور ، لسان العرب ، مادة (ص رف) .

(٢) العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، مصدر سابق ، ٧٢/١ .

(٣) العكبري ، المصدر نفسه ، ١/٧٢ .

(٤) المصدر نفسه ، ١/٧١ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) المصدر نفسه ، وابن منظور ، لسان العرب ، مصدر سابق ، مادة (ص رف) .

(٧) ومعنى المشابهة هنا : مشابهة الاسم لل فعل .

(٨) أي : الارتکاز إلى مبدأ الخفة والتخفف .

(٩) أي : الارتکاز إلى مبدأ الأصلية والفرعية .

(١٠) عفيف دمشقية ، أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوی ، ط١ ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٧٨م ، ص ١٥٣ .

(١١) فوزي الشايب ، منع الصرف ، مرجع سابق ، ص ٧٤٥ .

(١٢) ويسمى المتمكن الأمكن أي المتراوح في الاسمية ينظر : ابن عييش ، شرح المفصل ، مصدر سابق ، ٥٧/١ .

(١٣) ابن عييش ، شرح المفصل ، مصدر سابق ، ٥٧/١ .

(١٤) المصدر نفسه .

(١٥) ابن عييش ، المصدر نفسه ، ٥٧/١ .

(١٦) ويسمى غير المتمكن ينظر : ابن هشام ، أوضاع المسالك ، مصدر سابق ، ١١٤/٤ .

(١٧) ابن عييش : المصدر نفسه ، ٥٧/١-٥٨ .

## ثانياً : علل المنع بين الثابت والمحدث :

توافق النحاة في تقديم تعليل لمنع بعض الأسماء من الصرف ، فالعلة الرئيسية المانعة من صرف تلك الأسماء هي مشابهتها الأفعال<sup>(١)</sup> ، التي لا يدخلها التوين<sup>(٢)</sup> ؛ لقوله<sup>(٣)</sup> النطقي<sup>(٤)</sup> الناتج من قلة تداولها موازنة بالأسماء<sup>(٥)</sup> .

بالإضافة إلى تألف فرعى<sup>(٦)</sup> ثانى - غالباً<sup>(٧)</sup> - مشتق من علل تسع محصاة<sup>(٨)</sup> بالاستقراء<sup>(٩)</sup> ومجموعة في قول الشاعر :<sup>(١٠)</sup>

وَعَجْمَةُ ثُمَّ مَعْدُلُ ثُمَّ تُرْكِيْبٌ  
وَوْزَنُ فِعْلٍ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيْبٌ  
وَالنُّونُ زَايْدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلْفٌ

أو توحد<sup>(١١)</sup> على يقوم مقام<sup>(١٢)</sup> التألف الثنائي .

واستند النحاة في تعليلهم إلى مبدأ الأصلية والفرعية ، فاجتمعا علتين في الاسم الممنوع يدل على اجتماع فرعين من تسعه فروع<sup>(١٣)</sup> ، فالتعريف مثلًا فرع على التكير<sup>(١٤)</sup> ، والتأنيث فرع على التذكير<sup>(١٥)</sup> ، وهذا<sup>(١٦)</sup> .

سَعَتُ الرَّوْيَ النَّحْوِيَّةُ النَّاقِدَةُ ، قَدِيمَهَا وَحَدِيثَهَا ، إِلَى اسْتِجْلَاءِ الْعُلُلِ الْمَانِعَةِ مِنَ الْصِّرَافِ ، فَقَدْ حَاوَلَ السَّهِيْلِيُّ (ت ٥٨١ هـ) أَنْ يَقْدِمَ رَوْيَةً مُبَكِّرَةً عَنِ الْعُلُلِ الْمَانِعَةِ لِلصِّرَافِ ، فَهِيَ عَنْهُ

(١) ابن جنى ، *الخصائص* ، مصدر سابق ، ٦٤/١ ، والرضى ، *شرح الكافية* ، مصدر سابق ، ١٠٢/١ .

(٢) أبو البركات الأنباري ، *أسرار العربية* ، مصدر سابق ، ص ٢٢٣ .

(٣) ومع تقلها النطقي فهي فروع في الأسماء حيث إنها - في أحد القولين - مشتقة من المصادر (الأسماء) ، وأنها تقوم بذاتها بل تحتاج إلى اسم يختلف معها ينظر : أبو البركات الأنباري ، *أسرار العربية* ، المصدر نفسه ، ص ٢٧٣ ، *والإنصاف في مسائل الخلاف* ، مصدر سابق ، ١٦-٧/١ .

(٤) أبو البركات الأنباري ، *أسرار العربية* ، المصدر نفسه ، ص ٢٢٣ .

(٥) عبد القاهر الجرجاني ، *المقتضى* ، مصدر سابق ، ٩٧٨/٢ .

(٦) ابن هشام ، *شرح قطر الندى* ، مصدر سابق ، ص ٥٤ .

(٧) احتراس يقتضيه وجود أكثر من علة مانعة مثل (أندربيجان) بمعنى بيت النار ، ففيها خمس علل هي : العلمية والتأنيث والعجمة والتراكيب والألف والنون ، ينظر : ابن جنى ، *المصدر نفسه* ، ١٨١/١ .

(٨) أبو البركات الأنباري ، *أسرار العربية* ، المصدر نفسه ، ص ٢٢٢ .

(٩) ينظر : السيوطي ، *الأشباء والنظائر* ، مصدر سابق ، ٦٠/٣ .

(١٠) ينظر : أبو البركات الأنباري ، *أسرار العربية* ، المصدر نفسه ، ص ٢٧٢ .

(١١) ابن يعيش ، *شرح المفصل* ، مصدر سابق ، ٥٩/١ .

(١٢) وذلك كالجمع المتناهي مما كان على وزن (فاعل) و (فاعيل) ينظر : الرضا ، *شرح الكافية* ، مصدر سابق ، ١١/١ .

(١٣) الزجاج ، ما ينصرف وما لا ينصرف ، تح : هدى قراءة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة التراث الإسلامي ، القاهرة، ١٩٧١ ، ص ٢ .

(١٤) عبد القاهر الجرجاني ، *المقتضى* ، المصدر نفسه ، ٩٦٤/٢ .

(١٥) المصدر نفسه .

(١٦) وللإفاده ينظر : ابن الحاجب ، *الإيضاح في شرح المفصل* ، مصدر سابق ، ١٢٧/١ .

ثُرِدَ إلى استغناء الأسماء الممنوعة ، عن التتوين الدال على الانفصال ، والإشعار بأنها غير مضافة إلى ما بعدها <sup>(١)</sup> . واتكأ في نظرته إلى العلل ، إلى المبادئ الآتية :

**(أ) مدى اطراد العلل :**

فالعلل تتميز بعدم الاطراد، لوجود أسماء مضارعة للفعل لفظاً ومعنى و عملاً ورتبة <sup>(٢)</sup>، ومع ذلك فهي مصروفة . ثم وجود كلمات تخرج عن نطاق علة ما ، نحو : (مسلمه) ففيه الوصفية والتأنيث ، وهو مع ذلك منصرف <sup>(٣)</sup> ، فهذا التمثيل - وغيره - كسر للعلة <sup>(٤)</sup> .

**(ب) عدم شمولية العلل ل الواقع اللغوي :**

فقد يوجد المنع مع انعدام العلة <sup>(٥)</sup> ، من ذلك قولنا : (أبو قابوس) "فليس فيه إلا التعريف وقد منع الصرف ؛ لأنه عربي مشتق من القبس .." <sup>(٦)</sup> .

**(ج) التفسير اللغوي بالمقابلة <sup>(٧)</sup> :**

فثمة أسماء تشبه الأفعال لكنها غير خاضعة لقاعدة المنع ، مما جعل السهيلي يطرح هذه المسألة عن نقلها وطبيعته <sup>(٨)</sup> .

يقول : "أنقل حسي هو أم نقل عقلي ؟ فإن كان نقلًا يدرك بحاسة اللسان أو السمع فإيهما أنقل على الحاستين : (الفرزدق) و (شمردل) أم سعاد وتيماء وزينب <sup>(٩)</sup> ؟ وإن كان نقلًا عقليًا يدرك بالقلب ويوجد في النفس ، فلا شك أن قوله : همْ وغمْ وسخط وبلاء أنقل على النفس أن تسمعه من حسناء وكحلاء .." <sup>(١٠)</sup> فكيف يكون التقيل منصرفًا والخفيف ممنوعا <sup>(١١)</sup> .

(١) السهيلي ، الأمالي ، تتح : محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، م ، ص ٢٤-٢٥ .

(٢) والمقصود هنا : اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر ، وقد أشار إبراهيم مصطفى في (إحياء النحو) ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ ، وأحمد الجواري ، في (نحو التيسير) ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٤م ، ص ١١٦-١١٧ ؛ إلى هذا الثابت اللغوي ، دون رده إلى السهيلي .

(٣) السهيلي ، المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢١ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) ونعني به : أن نقدم تفسيراً ناقداً لظاهرة لغوية ما ، بالاعتماد على أساس لغوية ونحوية مشابهة في مواقف لغوية معينة .

(٨) السهيلي ، المصدر نفسه ، ص ٢٢ .

(٩) المصدر نفسه .

(١٠) المصدر نفسه .

(١١) المصدر نفسه ، ص ٢٣ .

وصفة القول أن السهيلي قدّم تعليلًا للأسماء الممنوعة ينطوي عن التعقيد التعليسي والتلاعيب العقلي ، فعلة المنع عنده السماع <sup>(١)</sup> ، والاستغناء عن التنوين علم الانفصال <sup>(٢)</sup> . وردَّ عفيف دمشقية - من المحدثين - علة المنع من الصرف إلى المتكلم نفسه <sup>(٣)</sup> ، فهو يلجا إلى الصرف أحياناً ، وإلى المنع أحياناً أخرى حفاظاً على الموسيقى <sup>(٤)</sup> الملزمة للغة العربية . ويرى عوض المرسي - وتبعه إميل يعقوب - أن العلة تتمثل في عبارة (هكذا نطق العرب) ، وعلىينا محاكاتهم <sup>(٥)</sup> .

<sup>(٦)</sup> ومتنهى تعليل الممنوع في تصور فوزي الشايب إلى ترابط اللغة الشعرية والسياق <sup>(٧)</sup> وما يعرض للكلام من خلاله <sup>(٨)</sup> . فالمتكلم ينزع إلى صرف بعض الأسماء أو منعها <sup>(٩)</sup> ، طبأ للخفة <sup>(٩)</sup> اللفظية الموصولة إلى تحقيق انسجام موسيقي محبب إلى النفس <sup>(١٠)</sup> . والشاعر - بوصفه متكلماً - ينزع إلى ذلك إقامة للوزن الشعري وإيقاعه <sup>(١١)</sup> ، حتى مررت على لسانه ، فراجت وصار لها دوران في الأداء اللغوي <sup>(١٢)</sup> ، إذ للشعر تأثير في الناس بشكل أكثر ، وانتشار بينهم بشكل أسرع <sup>(١٣)</sup> .

وحقيق بالبحث الإشارة إلى تماس بائن بين رؤية الشايب <sup>(١٤)</sup> ورؤيه سابقيه من نحاة ودارسين محدثين ، فقد استند إلى مبدأ صوتي كثيراً ما كرره النحاة وهو مبدأ الخفة أو التقل المصاحب للهذا ، ولم يخرج عن إطار عفيف دمشقية الذي ردَّ المنع إلى الحفاظ على الموسيقى الملزمة للغة العربية ؟ فالافتراق الجوهرى بينهما مُتنقِّل لتوحد النتيجة ، ثم إن الباحثين كلِّيهما ارتكوا إلى قوله ابن جنى ردَّ فيه العلة الرئيسية في كافة الأبواب النحوية - بما فيها باب الممنوع - إلى المتكلم نفسه <sup>(١٥)</sup> .

(١) السهيلي ، الأمالي ، مصدر سابق ، ص ١٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٤-٢٥ .

(٣) عفيف دمشقية ، أثر القراءات ، مرجع سابق ، ص ١٦٦-١٦٧ .

(٤) المرجع نفسه .

(٥) عوض المرسي ، ظاهرة التنوين ، مرجع سابق ، ص ١٤٢-١٥٤ ، وإميل يعقوب ، الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي ، ط١ ، دار الجبل ، بيروت ، ١٩٩٢م ، ص ١٤٢ .

(٦) فوزي الشايب ، منع الصرف ، مرجع سابق ، ص ٧٤٦ .

(٧) المرجع نفسه ، ص ٧٤٣ .

(٨) المرجع نفسه ، ص ٧٤٤ ، ٧٤٧ .

(٩) الزجاج ، ما ينصرف ، مصدر سابق ، ص ١ .

(١٠) فوزي الشايب ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٤ ، ٧٤٦ .

(١١) ابن جنى ، الخصائص ، مصدر سابق ، ١١٠/١ .

(١٢) ابن جنى ، الخصائص ، مصدر سابق ، ١١٠/١ .

(١٣) فوزي الشايب ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٦-٧٤٧ .

(١٤) ومن الإنصاف أن ذكر تحالفاً بين نظرته ونظرية النحاة ، فهم جعلوا أمر المنع أمراً ذاتياً في الكلمة يتعلق بينها الشكلية أو فصيلتها النوعية بمناي عن السياق . يوّنس : فوزي الشايب ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٣ .

(١٥) ابن جنى ، المصدر نفسه ، ١١٠/١-١١١ .

وفي ضوء هذه الرؤى المتباعدة ، ظهرت دعوة نادت بإلغاء ما لا يلزم من العلل<sup>(١)</sup> والتمارين غير العملية<sup>(٢)</sup> ، لأنها تقوم في جلها - على افتراضات<sup>(٣)</sup> غير متمثلة - في الغالب<sup>(٤)</sup> - أدائياً<sup>(٥)</sup> .

ومن افتراضاتهم<sup>(٦)</sup> : فإن سميت رجلاً بـ (ضارب) .. أو سميته بـ (ضربيوا) أو بـ (مسلمين) ، أو بـ (رجلين) أو بـ (سعاد) أو بـ (أمس) .. صرفته كذا ومنتَهَى كذا .. فهذه الأمثلة المتصنعة<sup>(٧)</sup> والمفترضة تتأي عن الاستعمال المع العيش بشكل دائري ، أو تتبع عن ترف نحوِ .

ثم هل هذه الدُّرْبَةُ العقلية تُفِيدُ في تعليم الناشئة من أبناء العربية؟ وأيَّةً صعوبة يواجهها متعلمُ العربية من غيرِ أبنائِها حين يصطدمُ بمثلِ هذه المفترضاتِ؟ إذ يتَجاذب بين اتجاهين متعاكسيْن :

**الأول :** معارض ل الواقع المع العيش ، والأخر ثابت متواتر وهذا يوقعه في حيرة ملموسة تجعل من بلورته لصورة فضلى للعربية أمراً شائكاً .

وبعد أنْ أوجزت عرض مفهوم العلل المانعة من الصرف ، وبعض ما قيل عنها ، فسأحاول تبيُّن علة (العلمية) ، وعلاقتها بغيرها من العلل ، فهي تتسبَّب<sup>(٨)</sup> مع علة أو أكثر<sup>(٩)</sup>

(١) أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء (ت ٥٩٢ هـ / ١١٩٦ م) ، الرد على النحاة ، تتح : شوقي ضيف ، ط ٣ ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ٧٢ ، ١٤١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٣٨ .

(٣) وباب المعنون من الصرف مليء بمثل هذه الافتراضات التي تدل على تعرس النحاة في التمارين العقلية غير العملية ، وتدل على ترف ذهني سائغ في علم النحو .

(٤) احتراز من انتقال بعض الأسماء المفترضة إلى التسمية نحو : (عمران) مما يشهد لها بحضور في الواقع اللغوي .

(٥) إسماعيل عميرة ، " التفكير اللغوي التراخي بين التأصيل والتعليم" ، ضمن كتاب : بحوث الإستشراق واللغة ، ط ١ ، دار البشير ، عمان ، ١٩٩٦ م ، ص ٧٦ .

(٦) ينظر عنها : سيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق ، ٢٠٦/٣ ، ٢٠٩ ، ٢٣٩ ، ٢٣٢ ، ٢٠٩ .

(٧) فالنحوِي يضع شواهد كلما أعزه الشاهد القديم ، وهذا دليل على استقرارهم الناخص لكلام العرب ، ينظرو : إبراهيم السامرائي ، النحو العربي ، نقد وبناء ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

(٨) عبد القاهر الجرجاني ، المقصد ، مصدر سابق ، ١٠٣/٢ ، ١٠٤-١٠٣ ، وابن يعيش ، شرح المفصل ، مصدر سابق ، ٦٩/١ .

(٩) احتراز من (أندريجان) ، إذ توافرت فيها خمس علل مانعة هي : العلمية ، والتائيث ، والعجمة ، والتركيب ، والألف والنون الزائتين .

من العلل الآتية : العجمة ، والتأنيث <sup>(١)</sup> ، وزن الفعل ، والعدل ، والتركيب ، والألف والنون الزائدتين ، مما يؤدي إلى منع ما انطبقت عليه من الأسماء ، فإن نكرتها صرفتها لزوال علة العلمية (التعريف) <sup>(٢)</sup> .

ولطبيعة العلم الصرفية أثر في صرفه أو عدمه ، فالعلم الثلاثي ساكن الوسط يصرف

لخلفته <sup>(٣)</sup> ؛ وتمكنه في الكلام <sup>(٤)</sup> نحو قوله تعالى <sup>(٥)</sup> : ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾ ، وما كان على مثل الفعل نحو : (أفكل) <sup>(٦)</sup> ، إن سمي به ، أو نحو : (يزيد) و (تغلب) ، فإنه يمنع معرفة وصرف نكرة <sup>(٧)</sup> لأن اجتماع التوين والتعريف يؤدي إلى تقل نطق <sup>(٨)</sup> يزول بالتكير <sup>(٩)</sup> .

قدم النحاة تصوراً لما انسبك مع العلمية من علل ، فالجمة <sup>(١٠)</sup> تتميز بنقل نطقى نتيجة لقلة تداوله <sup>(١١)</sup> على الألسن ، وبمخالفتها البناء اللغوى للعربية ، لتقاب مخارج بعض صواتها <sup>(١٢)</sup> .

والمؤنث بالباء المربوطة يصرف نكرة ويمنع معرفة <sup>(١٣)</sup> ، وما أئن بالألف يمنع نكرة ومعرفة <sup>(١٤)</sup> ؛ للازمته التأنيث <sup>(١٥)</sup> ، مما يزيد الاسم تقل نطقياً <sup>(١٦)</sup> ؛ ولأن الاسم يبني معها

(١) فإن جمعت الأعلام المؤنثة صرفت للدلالة على الشيوع . ينظر : ركن الدين الأستراباذى ، الوافية فى شرح الكافية ، مصدر سابق ، ص ٣٠ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، مصدر سابق ٦٩/١ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق ، ٢٢١/٣ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) القرآن الكريم ، سورة نوح ، مكية ، من الآية الأولى .

(٦) جاء في لسان العرب ، لابن منظور ، مادة (ف ك ل) : .. الأفكل رعدة تعلو الإنسان ولا فعل له ..

(٧) سيبويه ، المصدر نفسه ، ٢٢١/٣ .

(٨) المصدر نفسه ، ١٩٤/٣ ، ١٩٨ .

(٩) المصدر نفسه ، ١٩٨/٣ .

(١٠) اشترط النحاة في العلم الأعجمي أن يكون علماً شخصياً في لغته الأولى ، وتحرك أوسطه ، وزياته عن ثلاثة أحرف ، ينظر : سيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق ، ٢٣٥/٣ ، وابن يعيش ، شرح المفصل ، مصدر سابق ٦٦/١ .

(١١) ابن يعيش ، المصدر نفسه ، ٥٧/١ .

(١٢) السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ، ضبطه وشرحه : محمد جاد المولى وعلي البيجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، ج ١ ، ١٩١ ، ٢٧١ .

(١٣) سيبويه ، المصدر نفسه ، ٢٢٠/٣ .

(١٤) عبد القاهر الجرجاني ، المقتصد ، مصدر سابق ، ٩٨٤/٢ ، ٩٨٦-٩٨٤/٢ .

(١٥) ابن يعيش ، المصدر نفسه ، ٥٩/١ .

(١٦) المصدر نفسه .

فتصرير أحد حروفه <sup>(١)</sup> المكونة لبنيّة الكلمة <sup>(٢)</sup> ، وإلحادتها تغييراً ملمساً في بنية الكلمة عند إبرادة تأنيثها <sup>(٣)</sup> ، وأن التنوين يستدعي حذف ألف التأنيث الذي جيء به لاداء وظيفة نحوية ، فبقاوها أحرص من بقاء التنوين <sup>(٤)</sup> .

فإن كان تأنيثه معنوياً وزاد على ثلاثة أحرف انصرف نكرة ومنع معرفة <sup>(٥)</sup> . وإن كان ثلاثة متحرك الوسط نحو : (سمرا) ، لم ينصرف مطلقاً <sup>(٦)</sup> ، فإن كان ساكنه جاز فيه الأمران <sup>(٧)</sup> : المنع للتأنيث والتعريف وهو الأجدود ، والصرف لخفةه.

وما كان على وزن الفعل <sup>(٨)</sup> نحو : (أحمد) ، فلا ينصرف معرفة ؛ لاجتماع التعريف وزن الفعل ، أو نكرة ؛ لاجتماع الوصفية وزن الفعل ؛ وأن "الصفات أقرب إلى الأفعال فاستقلوا التنوين فيه كما استقلوا في الأفعال" <sup>(٩)</sup> ، وهذا التماثل في الوزن يشير إلى مشابهتها الأفعال <sup>(١٠)</sup> .

وأجاز الأخفش <sup>(١١)</sup> صرف (أفعل) المسمى به عند تكيره ؛ لزوال الوصفية عنه بالتسمية ، وبقاء علة واحد غير موجبة للمنع . وال الصحيح أنه لا ينصرف ، لأنه إذا نُكِرَ رجع إلى الأصل وهو الوصف ، فيجتمع وزن الفعل والوصف.

فإن سميت وقصدت المفاضلة ، وكان حالياً من (من) <sup>(١٢)</sup> . ثم نَكَرْتَه صرفَه قولاً واحداً لعدم شبه أصله ، وإنْ كان مقتربنا بـ (من) ثم نَكَرْتَه منعه قولاً واحداً <sup>(١٣)</sup> ، حتى في

(١) خلافاً للناء المربوطة ، فإن بناءها يحمل - غالباً - على الطrove وقلت : غالباً ، احتراز من ملازمتها بعض الكلمات مثل (حجارة) ينظر : الرضي ، شرح الكافية ، مصدر سابق ، ١١٢/١ .

(٢) ابن عييش ، شرح المفصل ، مصدر سابق ، ٥٩/١ ، لاحظ : (أحمر - حمراء ) ، (أفضل - فضل ) .

(٣) إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، مرجع سابق ، ص ١٩١ .

(٤) الزجاجي ، الجمل في النحو ، مصدر سابق ، ص ٢٢٢ وعبد القاهر الجرجاني ، المتقصد ، مصدر سابق ، ٩٩٠-٩٨٩/٢ .

(٥) سيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق ، ٢٤٠/٣ ، وعبد القاهر الجرجاني ، المصدر نفسه ، ٩٩١/٢ .

(٦) سيبويه ، المصدر نفسه ، ٢٤٠/٣ ، والزجاجي ، الجمل في النحو ، ٢٢١ .

(٧) ينظر : سيبويه ، المصدر نفسه ، ٢٤٠/٣ ، وعبد القاهر الجرجاني ، المصدر نفسه ، ٩٩٤-٩٩٣/٢ ، والعكري ، اللباب في البناء والإعراب ، مصدر سابق ، ٥٠٨/١ .

(٨) سيبويه ، المصدر نفسه ، ٢٠٣/٣ .

(٩) المصدر نفسه ، ١٩٢/٣ .

(١٠) المصدر نفسه ، ١٩٣/٣ .

(١١) ينظر : أبو البركات الأنباري ، أسرار العربية ، مصدر سابق ، ص ٢٧٤ .

(١٢) ابن عقيل ، المساعد على التسهيل ، مصدر سابق ، ٢٩-٢٨/٣ .

(١٣) المصدر نفسه .

الضرورة<sup>(١)</sup> ، وهذا مذهب الكوفيين ، واستدلوا بعدم سماعه مع كثرة تداوله<sup>(٢)</sup> ، لأن (من) قويت بها العلة لمعاقبتها اللام والإضافة للذين يعاقبان التتوين<sup>(٣)</sup> .

وما كان علماً منتهياً بالف ونون زانتين ، فإنه يمنع معرفة ويصرف نكرة<sup>(٤)</sup> وما كان علماً معدولاً على وزن ( فعل ) أو ( مث ) ( عمر ) ؛ فإنه يمنع - غالباً - معرفة ويصرف نكرة<sup>(٥)</sup> ، وما كان علماً مركباً مزجياً ، فإنه يمنع معرفة ويصرف نكرة<sup>(٦)</sup> . ومجمل ما ينصرف نكرة دون المعرفة<sup>(٧)</sup> :

- |   |   |
|---|---|
| ١) كل علم أجمي زاد على ثلاثة أحرف<br>(ابراهيم)              | ٢) كل علم آخره ألف ونون زاندان<br>(مروان) |
| ٣) كل علم مؤنث على ثلاثة أحرف متحركة<br>(سمرا)              | ٤) كل علم آخره تاء التائيث<br>(فاطمة)     |
| ٥) كل علم مؤنث تائيثاً معنوياً زاد على ثلاثة أحرف<br>(سعاد) | ٦) كل علم على وزن الفعل<br>(يزيد)         |
| ٧) كل علم معدول من فاعل<br>(عمر)                            | ٨) كل علم آخره ألف الإلحاق<br>(علقى)      |
| ٩) كل علم ركب تركيباً مزجياً<br>(حضرموت)                    |   |

### ثالثاً : كسر القاعدة :

يصرف جميع مالا ينصرف ، إذا دخلت عليه ( ال ) أو أضفته<sup>(٨)</sup> قال تعالى<sup>(٩)</sup> :

**﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾** ، وقال<sup>(١٠)</sup> : **﴿لَقَدْ خَلَقْنَا إِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾**

وهي - عندئذ - لا تسمى منصرفه ؛ لبقاء المانع وهو شبه الفعل ، ولا غير منصرفه؛ لأن امتناع التتوين ليس لكونه لا ينصرف ، بل لدخول ( ال ) ، وقيل : هي واسطة لا توصف بالصرف ولا بعده<sup>(١١)</sup> .

(١) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، مصدر سابق ، ١٤٨/١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) الزجاجي ، الجمل في النحو ، مصدر سابق ، ص ٢٢١ .

(٥) الزبيدي ، الواضح ، ص ١٦٠ ، وابن جني ، اللمع في العربية ، مصدر سابق ، ١٥٦ .

(٦) الزجاجي ، المصدر نفسه ، ص ٢٢٢ .

(٧) المصدر نفسه ، ٢٢٣-٢٢٠ .

(٨) سيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق ، ٢٣/١ ، وابن هشام ، شرح اللمحات ، مصدر سابق ، ٣٥٢/٢ .

(٩) القرآن الكريم ، سورة البقرة ، متنية ، من آية رقم ١٨٧ .

(١٠) القرآن الكريم ، سورة التين ، مكية ، الآية رقم ٤ .

(١١) ابن جني ، الخصائص ، مصدر سابق ، ٣٥٩/٢ ، عبد القاهر الجرجاني ، المقتصد ، مصدر سابق ،

٩٦٧/٢ .

وقد تصرف بعض الأسماء الممنوعة من الصرف ، بتغير في بنيتها الشكلية ، باستخدام مورفيات صرفية كزيادة مورفيم التصغير في حشو الكلمة الممنوعة <sup>(١)</sup> ، مع مراعاة تغيير ما يلزم .

وآلية التصغير تؤثر في الكلمة الممنوعة تأثيراً جزئياً <sup>(٢)</sup> لأنها لا تحدث عولاً إلى الصرف في بعض الأسماء كالمؤنث المختوم بالألف <sup>(٣)</sup> أو العلم الأعجمي <sup>(٤)</sup> ، أو التركيب المزجي <sup>(٥)</sup> ، أو ما شابه الفعل ، فالمنع باق لبقاء السبب <sup>(٦)</sup> .

وقد يصرف الاسم الممنوع في لهجة <sup>(٧)</sup> تجيز ذلك مطلقاً <sup>(٨)</sup> ، ومرةً ذلك إلى لغة الشعراء التي تصرف الممنوع - غالباً - <sup>(٩)</sup> إقامة للوزن والقافية <sup>(١٠)</sup> ، حتى إذا تمرنت عليه ألسنتهم <sup>(١١)</sup> ودرج وشاع ، وأصبح إرثاً لغويَا ، له دورانه ، في حين مكاني معين ، دلَّ على سعة العربية.

وقد وُظِّفَ هذا التبَّت اللهجي في القراءات القرآنية، فالقارئ حين يقرأ <sup>(١٢)</sup> قوله تعالى <sup>(١٣)</sup> :

**﴿إِنَا اعْتَدْنَا لِكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا﴾** ، فإنه يفيد من ذلك التبَّت ؛ ليضمنَ تناسباً صوتيَا

<sup>(١٤)</sup> يقتضيه السياق <sup>(١٥)</sup> .

(١) ابن عقيل ، المساعد على التسهيل ، مصدر سابق ، ٤١/٣ ، وابن هشام ، أوضح المسالك ، مصدر سلبي ، ١٣٥/٤ .

(٢) فالتصغير يزيل أحد السبيبين ينظر : ابن عقيل ، المصدر نفسه ، ٣٦/٣ .

(٣) ابن عقيل ، المصدر نفسه ، ٤١/٣ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) السيوطي ، همع الهوامع ، مصدر سابق ، ١٢٠/١ .

(٧) استناداً إلى ما رواه الكسائي والأخفش ينظر :

الرضي ، شرح الكافية ، مصدر سابق ، ١٠٧/١ ، وابن عقيل ، المصدر نفسه ، ٤٤/٣ .

(٨) وقيل : إلا (أفعل منه) ينظر : أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، مصدر سابق ، ٣٣٦/٨ ، ٣٩٨ .

(٩) الرضي ، المصدر نفسه ، ١٠٦/١ .

(١٠) المصدر نفسه .

(١١) المصدر نفسه .

(١٢) وهي قراءة نافع والكسائي وغيرهما ، ينظر : الفراء ، معاني القرآن ، مصدر سابق ، ٢١٤/٣ ، وابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، تحرير عبد العال مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧١م ، ص ٣٣٦ ، وابو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، مصدر سابق ، ٣٣٦/٨ ، ٢٨٧ .

(١٣) القرآن الكريم ، سورة الإنسان ، مدنية ، من آية رقم ٤ .

(١٤) أبو حيان الأندلسي ، المصدر نفسه ، ٣٣٦/٨ ، ٣٨٧ .

(١٥) المصدر نفسه .

وقد يصرف الممنوع - غالباً<sup>(١)</sup> - للضرورة الشعرية<sup>(٢)</sup> ، فالشاعر لا يهتم - غالباً - بالسلامة النحوية بقدر اهتمامه بالسلامة العروضية ، لأن المخالفة العروضية تعني مخالفة متنى في الإيقاع الموسيقي . فقد يزيد الشاعر التتوين<sup>(٣)</sup> إقامة لوزن بيته الشعري ويقاعه ، نحو قول أمرئ القيس<sup>(٤)</sup> :

وَيَوْمَ دَخَلَتْ الْخَدُورُ خَدُورًا عَنِيزَةٍ  
فَقَاتَتْ لَكَ الْوِيلَاتِ إِنَّكَ مُؤْجِلٌ

### رؤيا البحث للممنوع من الصرف :

أشرت - آنفاً - إلى رؤية فوزي الشايب إلى الممنوع من الصرف<sup>(٥)</sup> ، فالعربي ينزع إلى صرف بعض الأسماء أو منعها طلباً للخفة اللفظية ، ليصل إلى انسجام موسيقي محبب إلى النفس<sup>(٦)</sup> ، فهو لم يفك بالتعليق لنطقه لها ، وما أثبته النحاة من علل الممنوع من الصرف ، ما هي إلا علل عقلية وفلسفية مفعولة ، تناهى عن سهولة النحو .

ولعل نطقه لها يعود إلى لغة الشعر ، فقد يمنع الشاعر بعض الأسماء للت المناسب الصوتي ، حتى إذا شاع وانتشر بين جل العرب ، صار قانوناً نحوياً<sup>(٧)</sup>.

وصفوة القول : إن الممنوع من الصرف موضوع صوتي يكون عند الت المناسب ، وهو الغالب في لغة العرب ، والقرآن الكريم تثبيتاً لإعجازه اللغوي ، الذي يراعي الت المناسب والإيقاع الموسيقي بين مفرداته وجمله .

(١) احتراز من بعض الأسماء الممنوعة ، التي لا يجوز صرفها عند الضرورة ، فقد أجمع النحاة على عدم صرف المؤنث بالآلف التي على شكل الباء ؛ لأن صرفه لا يفيد ، لأن ذلك يؤدي إلى خلل (نقص) في المقطع الأخير ، فالآلف الساكنة تتلاقي والتتوين فتحذف لتوالي ساكنين ، واستثنى المذهب الكوفي كذلك أفعال التفضيل ينظر : ابن عييش ، شرح المفصل ، مصدر سابق ، ٦٧/١ ، والسيوطى ، همع المهاوم ، مصدر سابق ، ١٢١/١ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق ، ٢٦/١ ، والرضي ، شرح الكافية ، مصدر سابق ، ١٠٦/١ - ١٠٧ .

(٣) ينظر : ابن عييش ، المصدر نفسه ، ٦٧/١ ، ويلاحظ أنه نظر التتوين فحسب ؛ لأن التحرير بالكسر جاء على أصله ، ولا يؤثر في المقطع الصوتي وازن مثلاً :

سلمت على فاطمة : ف - - ط - م - ت -

سلمت على فاطمة : ق - - ط - م - ت -

فالمقطع في كليهما واحد : ص ح ح / ص ح / ص ح / ص ح .

(٤) أمرئ القيس ، ديوانه ، مصدر سابق ، ص ١١٢ .

(٥) فوزي الشايب ، منع الصرف ، مرجع سابق ، ص ٧٤٣ - ٧٤٤ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٧٤٤ ، ٧٤٦ .

(٧) الزجاج ، ما ينصرف وما لا ينصرف ، مصدر سابق ، الصفحة الأولى .

والحكم بغالبيته في لغة العرب ووروده في القرآن لا يعني بالضرورة تخطئه سواه ، فقد ثبت أن من العرب من يصرف هذه الأسماء مطلقاً طلباً للسهولة النطقية التي يوفرها صوت التنوين الأغن ، مما جعل بعض القراء يوظفون ذلك في قراءاتهم .  
واستناداً إلى ما سبق ذكره أقترح تعديل القاعدة لتصبح :  
"يجوز صرف الممنوع من الصرف مطلقاً دون قيد استناداً إلى السمع وثباته في القراءات القرآنية" (١) .

\* \* \*

---

(١) وشّه فرق بين القاعدة النحوية ، والقانون النحوي ، فالقانون النحوي أكثر ثباتاً ، وأقلّ تعقيداً ، إذ إنه لا ينزع لتعليق الظاهرة النحوية ، أما القاعدة فإنها تهتم بتفصيل ما جاء به القانون ، فمثلاً القانون النحوي لظاهر الممنوع من الصرف هو : أن بعض الأسماء لا تتون ولا يدخلها الكسر ، أما القاعدة ففهم بذكر تلك الأسماء وتعليق لها ، وسترد كل ما يتعلق بها من أمور لغوية متعددة .

### الفصل الثالث

أثر ظاهرة التكير والتعريف في السياق اللغوي

## علاقة الظاهر بالسياق<sup>(١)</sup> اللغوي :

ثمة علاقة بين المفردة والسياق، فمعناها يتعين تعينا دقیقاً إذا وردت فيه، لما يحتويه من قرائن لفظية<sup>(٢)</sup> أو معنوية<sup>(٣)</sup> تعين على فهم المراد.

وقد تحدث المفردة وقعا في السياق، إذ إنها تتشكل في تركيب متعدد ، كأن يكون نكرة أو معرفة. فتضام ظاهرة التكير أو التعريف مع غيرها من الظواهر اللغوية التركيبية يسعى إلى إقامة السياق العام للنص، وإيقاع أثر دلالي فيه يقتضيه الموقف الكلامي الذي ينتمي في ثلاثة عوامل هي: المتكلم والمتنقلي وما يصاحبه من عناصر غير لغوية تعين على فهم الموقف الكلامي ( أي مقتضى الحال).

فالمتكلم قد ينزع إلى التكير أو التعريف تبعاً لما يقتضيه الموقف الكلامي، وما يصاحبه من عناصر غير لغوية قد تؤثر فيه ، مثل : العوامل النفسية والتغيير والأعراف الاجتماعية الملائمة للموقف الكلامي وما يحدّثه الموقف من أثر في شخصه مثل الانقطاع أو الألم أو الإغراء... ويؤدي هذا كله إلى تكوين خبرة لغوية لدى الناطقين باللغة.

فالخبرة اللغوية تقوم على تمنع الناطقين باللغة ، بقدرة على حفظ المعطيات اللغوية، وتخزينها تخزيناً آنياً حتى يتم استحضارها عند الحاجة إليها.

نفترض أن هناك شخصين يسكنان بالقرب من الجامعة الأردنية ، واضطر أحدهما يوماً إلى الخروج باكراً ، و هاتف زميله، وطلب لقاءه عند ( الجامع ) فإن عبارة ( أفالك عند الجامع ) ، تكون معلومة لدى السامع، لأنّه يعلم أن المقصود هو ( جامع الجامعة)، فالمعنى مخزن في الذهن، واستحضر عند الحاجة إليه.

وقد تتدخل حالة المتكلم في تحديد دلالة المفردة النكرة أو المعرفة في سياقها المنطوق، فلو دعوت صديقاً لتناول الشاي، وكانت كمية السكر في كأسه مناسبة، وطلب منك مزيداً من السكر، فإنك تقول له : ( سُكَّراً ! )، فالتكير هنا أفاد السياق تعجبها من طلب الزائر، ولو كان الكأس يكاد يخلو من السكر، وطلب الزائر سكراً ، فإنك تقول لأخيك الأصغر : ( السُّكَّر ) ، فنفعة المفردة أفادت الطلب.

(١) وقد أبان إبراهيم خليل مصطلح السياق من منظور تراثي ومحدث. ينظر : إبراهيم خليل، السياق وأثره في الدرس اللغوي، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٠ م، ص ص ٣٨-٧٤.

(٢) منها الربط والمطابقة. ينظر : تمام حسان ، اللغة معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤ م، ص ص ٢٠٥-٢٣١.

(٣) منها الإسناد ، والتخصيص، ينظر : تمام حسان، المرجع نفسه، ص ص ١٩١-٢٠٤.

وللأعراف الاجتماعية دور في تكوين الخبرة اللغوية، فقد تختلف دلالة الكلمة النكرة أو المعرفة باختلاف البيئات الاجتماعية ، فكلمة ( ولد) ترافق كلمة ( ابن ) في السعودية، دون التقييد بسن معينة، أما في الأردن فتطلق على الصبي إلى سن معينة هو بالغها، فإن أطلقت على ( شاب ) دل ذلك على السخرية . فالعرف الاجتماعي هو الذي حدد الدلالة في كلا الاستعمالين.

وتحقق الأخبار بالتعريف معلق بمعرفة المخاطب<sup>(١)</sup>. للحدث الكلامي، فلو قال المتكلم - على افتراض معرفة المخاطب لماهية الحدث الكلامي - مثلا : ( قرأت القصة )، فإن كلمة (القصة) ، معلومة ( معرفة ) لديهما، ولكن لو كان المتكلم مرتبط بموعد مع المخاطب، ولم يحضر ، وعندما سأله المخاطب عن ذلك أجاب ( كنت أقرأ القصة )، فالقصة معلومة عند المتكلم كونه الفاعل ، نكرة عند المخاطب؛ لأنه يجهل القصة وملامحها وفكرتها.

وفي ظل تعدد المخاطبين ، قد تكون العبارة معلومة عند المتكلم والمخاطب (أ) مجهولة عند المخاطب (ب) .

ولو قال المتكلم كذلك : ( في داري رجل )، فإن كلمة ( رجل ) - مع تكيرها - معرفة عند المتكلم معلومة لديه، مجهولة عند المتكلمي ( المخاطب )<sup>(٢)</sup>.

وقد يتعادل دلالي المتكلم والمخاطب من حيث جهلهما بالحدث الكلامي، فلو أن متكلما قال لمخاطبه ( أنا في طلب غلام أستعين به ) ، فإن كلمة ( غلام ) غير معلومة لدى المتكلم أو المخاطب؛ لأن الأول لم يقصد إلى شيء معينه، بل قصد التعبير عن جنس الغلمان<sup>(٣)</sup> . إذن فالتكير أو التعريف يسهمان في جعل السياق اللغوي معلوماً أو غير معلوم في ضوء ثنائية المتكلم والمخاطب.

وينطلق البحث في تبيان الأثر الدلالي للتكير والتعريف في السياق اللغوي من خلال ت مثلات المنظومة اللغوية في بعض المعرف. فلو لا إرادة التكير - مثلا- في كلمة ( الإنسان )

من قوله تعالى<sup>(٤)</sup> ﴿ وَالْعَصْرِ ۝ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي هُنْوَرٍ ۝ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ۝﴾

للزمن أن يقال : ( إِلَّا الَّذِي آمَنَ وَعَمِلَ الصَّالِحَاتِ )، فدلالة الكلمة على التكير أو التعريف تحدّد مقصود السياق، وتُعطيه سمة دلالية ، تزيد من جماليته.

(١) ينظر عن ذلك :  
السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، مصدر سابق ، ١٧٥/٤ ، وابن يعيش ، شرح المفصل ، مصدر سابق ، ٨٥/٥

(٢) المصدر نفسه.

(٣) السيرافي ، المصدر نفسه . ١٧٥/٤

(٤) القرآن الكريم ، سورة العصر ، مكية ، الآيات ٣-١

وقد ألمح عبدالقاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز إلى ما يتركه تكير المفردة أو تعريفها من أثر جمالي في السياق. إذ قال<sup>(١)</sup> معلقاً على ورود كلمة (حياة) من قوله تعالى:

**﴿وَلَتَجِدُنَّهُمْ أَهْرَارَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾** : "إذا أنت راجعت نفسك وأذكريت حسك وجدت لهذا التكير ... حسناً وروعة ولطف موقع لا يقدر قدرة وتجدرك ت عدم ذلك مع التعريف وتخرج عن الأريحية والأنس إلى خلافهما..".

فالجرجاني يشير في نصّه إلى ما يُحدثه التكير من أثر دلالي في السياق، أو أثرٌ نفسيٌ لدى المتكلمي وفي ضوء اتساع دائرة المنظومة المعرفية، فإنَّ مفهوم (السياق اللغوي)، يمتدُّ، ليشملَ توظيفاً متبايناً في علوم متعددة.

فالنحوي سعى إلى استظهار أثر الظاهر في الأبواب النحوية ذات الصلة بها، فقيد الشروط ، وعدد الأشكال النحوية الممكنة في بعض الأبواب النحوية، ضمن إطار الظاهرة. وكان لهذا التناول مردود عند استصدار الأحكام النحوية، إذ إن الحكم النحوی قد يتغير بعما للتغير الدلالي الناجم عن تغير في المفردات من حيث التكير أو التعريف.

والفقیه حين يتحرى أحکامه الفقهیة من النصوص الشرعیة، فإنه يراعی - عندئذ - دور الألفاظ في التركيب اللغوي، وما قد تحدثه فيه من أثر دلالي.

فلو قال رجل لزوجه : (إن دخلت دارا فانت طالق)، فالطلاق يقع لعموم السياق الناجم من كلمة (دارا) الدالة على الشيوع، وإن قال لها : (إن دخلت الدار فانت طالق)، فالطلاق يقع إن دخلت دارا معهودة لديهما، كأن تكون دارها، فإن دخلت دارا لم تكن معهودة لدى زوجها لم يقع الطلاق.

فالتكير أو التعريف الحاصل في كلمة (الدار)، وما يتركه من دلالة في السياق، أسان الفقيه على استبطاط الحكم.

ويؤيد الفقيه - عند استبطاطه للأحكام - من دلالات النصوص الشرعية من أمر ونهي وعموم وخصوص... التي تترك أثراً دلالياً في سياق ورودها.

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تتح: محمد الديمة، وفايز الديمة، ط٢، مكتبة سعد، دمشق، ١٩٨٧، ص ٢٧٧.

(٢) القرآن الكريم ، سورة البقرة ، مدنية ، من آية رقم ٩٦ .

فالعموم أو الخصوص - مثلاً - يؤثران في السياق، فإن ورد فيه لفظ عام حكم عليه بالعموم، وإن جاء فيه لفظ خاص، حكم عليه بالخصوص، وهذا الحكم يساعد على استباط الحكم الشرعي من النص، الذي قد يختلف تبعاً لاختلاف ألفاظ السياق من حيث العموم أو الخصوص.

والفقير حين يقرأ قوله تعالى<sup>(١)</sup>: **«السارقُ والسارقةُ»**<sup>١</sup> فإنه يعتمد دلالة العموم في لفظه (السارق) و (السارقة)، عند تبيان الحكم المتعلق بالسرقة إذا بلغت النصاب، فالسرقة تستغرق جميع من ينطبق عليه هذا اللفظ، استثناساً بدلالة (ال) على استغراق الجنس<sup>(٢)</sup>.

ويمتد الأثر الدلالي للظاهرة إلى التراكيب النحوية المشكّلة دلالياً للتركيب اللغوي (السياق اللغوي)، فقد تؤثر الظاهرة في معنى التركيب النحوي، فلو قيل : (إن قرأت الكتاب كافأتك)، فإن المكافأة تتحقق إن قرئ الكتاب المعهود بين المتكلم والمخاطب، فإن قرئ غيره انتفت المكافأة. ولو قيل : (إن قرأت كتاباً كافأتك)، فالكافأة متعدنة من قراءة أي كتاب.

وقد تقوم بعض المعاشر بالربط بين جمل السياق اللغوي، منها الضمير. فقد يشكل رابطاً بين جملتين نحو قولنا : (الحديقة أشجارها منسقة)، فالضمير (ها) ربط بين (الحديقة) و (أشجار منسقة)، ولو لاه لانفراط التركيب اللغوي، وصار إلى مفردات لغوية غير منسقة معنوياً وازن:

- الحديقة ، أشجار منسقة.

- الحديقة أشجارها منسقة.

فإنْ تغيير موقع الرابط في الجملة السابقة، تغيير التركيب اللغوي:

• الحديقة أشجارها منسقة:

مبتدأ أول + مبتدأ ثان + مضاف إليه + خبر المبتدأ الثاني.

• الحديقة منسقة أشجارها<sup>(٣)</sup>:

مبتدأ + خبر + فاعل للمشتقة + مضاف إليه

ويشكّل الضمير رابطاً في أسلوب التوكيد والبدل، فلو قيل توكيداً:

(قرأت الكتاب نفسه)، فالضمير ربط بين المؤكّد والمؤكّد، ولو حذف الضمير ، لصار المعنى مغايراً لما هو مرجوٌ في أسلوب التوكيد. وازن:

• قرأت نفسَ الكتابَ : دلت (نفس) على الموافقة.

• قرأتَ الكتابَ نفسهَ : دلت (نفسه) على التوكيد.

(١) القرآن الكريم ، سورة المائدة ، مدنية ، من آية رقم ٣٨.

(٢) ينظر : الغزالى ، المستصفى ، مصدر سابق ، ٣٦/٢ وفيه يقول : ..الاسم المفرد إذا نزل عليه الألف واللام لا التعریف أفاد العموم.

(٣) وأظن أن هذه الجمل السليمة متولدة من هذه الجملة : (أشجار الحديقة منسقة).

ولو قيل على البديلة<sup>(١)</sup> : (أحب الأحياء الشعبية عفويتها)، أو (أستمع إلى نشرة الأخبار موجزها)، للزم وجود ضمير في البديل يعود إلى المبدل منه. فلو لا ذلك لصار المعنى مغايراً لما هو مرجو في التركيب اللغوي السليم لاحظ:

- أحب الأحياء الشعبية عفوية .

وقد يشكل اسم الإشارة رابطاً<sup>(٢)</sup> بين الجمل في السياق اللغوي فيقوم بوظيفة الضمير، إذ يربط - أحياناً - الجمل بعضها ببعض. نحو قوله تعالى<sup>(٣)</sup> **بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّهُ**

**يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ، وَلَقَّ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ**

**لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكَيْلٌ**

فـ (ذالكم) ربط بين الآيتين الكريمتين، إذ ربط بين لفظ الجلالة (الله) وصفاته. ومثل ذلك قوله تعالى<sup>(٤)</sup> **أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ بِا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ**

**\* وَأَنِ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ \***

فـ (هذا) ربط ما قبله بما بعده<sup>(٥)</sup>.

وقد يشكل الاسم الموصول رابطاً بين الجمل في السياق، نحو قوله: (أكرمت منْ أكرم أبي)، فهذه الجملة عبارة عن جملتين:

(أكرمت) و (أكرم أبي)، ولكن لما كان المعنى الإخبار عن إكرام من أكرام أبيه، توصل إلى ذلك بـ (منْ).

وقد ألمح النحاة<sup>(٦)</sup> إلى تمتع الاسم الموصول بوظيفة الربط حين نصوا على التوسل بالذى سموا تفرع عنها- إذا أريد وصف المعرف بالجمل، كما في قوله: (سَرَّني الطالبُ الذي اجتهد)، فلو لا (الذى) لما جاز ذلك، ولجانب السياق الصواب. لاحظ:

(١) وأعني بدل الاشتغال وبدل بعض الشيء من كله.

\* تعنى أن هذا التركيب غير متمثّل في الواقع اللغوّي.

(٢) فهي تقترب من الضمان من حيث ضرورة توافر المرجعية ينظر: الزمخشري ، الكشاف ، مصدر سابق، ٤٣٥/٢.

(٣) القرآن الكريم، سورة الأنعام ، مكية، الآيات رقم ١٠١-١٠٢.

(٤) القرآن الكريم ، سورة يس ، مكية ، الآيات رقم ٦٠-٦١.

(٥) وقد يظن إمكانية الاستغناء عن اسم الإشارة وتساءل : هل يستقيم التركيب صياغة ومعنى بحشه؟ لاحظ مثلاً: (وَأَنِ اعْبُدُونِي صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ).

(٦) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، مصدر سابق، ٣/٥٤.

• سري الطالب اجتهد •

اذن فالأسماء الإشارية والموصولة تقوم بوظيفة الربط في السياق اللغوي، ومن ثم قد تؤثر فيه دلاليًا إذ تعين في فهم المراد.

وقد يتقلد اسم الإشارة معنى تعليليا ، فيحمل دلالة أدوات التعليل ( لأنّ ، لام التعليل ، من أجل ذلك ، لأجل ، كون ، المفعول له... )، ومن ثم يربط بين السبب والسبب. قال تعالى<sup>(١)</sup>

**فَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْمَرْأَمَ قِيَامًا لِلنَّاسِ، وَالشَّهْرُ الْحَرَامُ وَالْهَدْيُ وَالْقَلَائِدُ ذَلِكُمْ**

**لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ، وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**

فإله تعالى أكد بالإشارة على حرمة الشهر والهدى والقلائد<sup>(٢)</sup> ولم يكتف بالتعليق لحرمتها ووجوب الالتزام عند أدائها بالتوسل بل توسل باسم الإشارة معللاً لذلك.

وقال تعالى<sup>(٣)</sup> :

**وَبِقَتْلِهِمُ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَمَا عَصُوا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ**

فـ ( ذلك ) حل محلـ ( لأنهم ) إذ المعنى :

( يقتلون النبيين بغير الحق لأنهم عصوا وكانوا يعتدون )، وتأسسا على ما أسلفت فيمكن عد أسماء الإشارة ضمن موافق كلامية معينة من أدوات التعليل في العربية، مما يضفي على السياق نزعة التعليل، ويدل على وجود سبب وسبب.

وتقدم ظاهرة التكير والتعريف دورا في رسم أبعاد إيقاع الكلام من جانبين<sup>(٤)</sup>:

الأول: معنوي ، يتمثل فيما تحمله المفردة النكرة من " إيحاءات غنية بمعنى الإطلاق وعدم التحديد"<sup>(٥)</sup>، مما يشعر المتكلمي بعموم المعنى وغموضه أما المعرفة فتحدد " الأشياء والمدركات وتحصرها في إطار"<sup>(٦)</sup> سياقها الواردة فيه.

والثاني : مادي صوتي، يتجلى حين يحدث التنوين وقعا " صوتياً عالياً يصاحبه رنين متند يرفع وتيرة الإيقاع<sup>(٧)</sup>

(١) القرآن الكريم ، سورة المائدة، مدنية، آية رقم ٩٧.

(٢) الزمخشري، الكشاف ، مصدر سابق، ٢٩٩/٢.

(٣) القرآن الكريم، سورة البقرة، مدنية، من آية رقم ٦١.

(٤) ينظر : ابتسام حسان ، الأسس الجمالية للإيقاع البلاغي ، ط١ ، دار القلم العربي ، حلب ، ١٩٩٧م ، ص ٢٣١.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) المرجع نفسه، ص ٢٣٢.

فإن تناولت المفردات النكرة مع المفردات المعرفة ، فإن ذلك يؤخذ بيقاعا داخليا في النص<sup>(١)</sup> مما يشعر بجمال السياق، وصفوة القول :

يتجلى أثر الظاهرة في السياق اللغوي من خلال ما تحدثه فيه من تناسب تركيبي مبين، وإكسابه دلالة تعين على استخلاص معرفي مساند للبناء المعرفي المتوع، وإحداث إيقاع صوتي بين مفرداته المتباينة.

وأنا ذاكر - بعونه تعالى - نماذج قرآنية منتقاة تشكل رصدا لأنثر الظاهرة في السياق، روعي فيها التوع ، إذ جاءت في ثلاث مجموعات:

روعي في الأولى اتفاق كلمة لفظا وترددتها بين التكير والتعريف ، ومدى انساق السياق بمفرداته المكونة له، في كلتا الحالتين.

وروعي في الثانية تبين الأثر الدلالي للنكرة في السياق وفي الثالثة تبين الأثر الدلالي للمعرفة في السياق.

وهذا الاختلاف التركيبي الدلالي يلقى الضوء على أثر الظاهرة في السياق في ظل تبادل المواقف الكلامية.

أولاً : تردد كلمة بين التكير والتعريف ودلالة ذلك في السياق:

النموذج الأول:

قال تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلْدٍ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبَعْثُ حَيَا ﴾ ﴿ وَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤه<sup>(٣)</sup> : وَسَلَامٌ عَلَيَّ يَوْمَ وُلْدٍ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبَعْثُ حَيَا ﴾

(سلام)،

الكلام من الله سبحانه، والمراد مطلق السلام، وهذا يطلق العنوان للمتنقي؛ لتحديد هذا السلام، كيف يكون، وما حدوده؟ وما شكله؟

(السلام)،

الكلام من عيسى - عليه السلام - فهو يتمناه بمقدار ما يعرفه قومه من أشكال السلام وحدوده، وهذا يتاسب والموقف الكلامي الإنكاري، فلو نكرت ، لاحتمل الموقف الشك والريبة والسخرية من مطلق السلام؛ فدل التعريف على عظمة الموقف وتوكيده، والله أعلم.

(١) ابتسام حمدان، *الأسس الجمالية* ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ .

(٢) القرآن الكريم، سورة مريم ، مكية، من آية رقم ١٥.

(٣) القرآن الكريم، سورة مريم ، مكية، من آية رقم ٣٣ .

**النموذج الثاني :**

قال تعالى<sup>(١)</sup> ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حِرَاماً وَحَلَالاً ﴾ وَقَالَ جَلَّ شَاءَهُ<sup>(٢)</sup> ﴿ قُلْ مَنْ حَرَمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيْبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ﴾  
( من رزق ) ،

دل التكير على استغراق كل رزق أنزله الله لعباده ، وهذا جعل السياق عاما شاملـا .  
( من الرزق ) ،

المراد الرزق المعهود المعروف لدى المتألقـي ، والمنزل من عند الله ، والمقصـد تعريف الله الإنسان مقدار ما قدره له من الرزق الطيب .

**النموذج الثالث :**

قال تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ وَقَالَ<sup>(٤)</sup> ﴿ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾  
( حق )

مطلق الصدقة النافلة التي لا تقيـد بوقـت ، أو مقدار أو إلـازـام ،  
( حق معلوم )

التقيـيد بالوصف ، قرب النـكرة من المعرفـة ، فـدلت على التـعيـين ، وأـبان المعـنى المرـاد وـهو الصـدقـة المـفـروضـة الـواجـبة المـعـلومـة وقتـا ومـقدـارـا .

**النموذج الرابع :**

قال تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهْيَةً الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفَخُ فِيهِ فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي ﴾

(١) القرآن الكريم ، سورة يـونـس ، مـكـيـة ، مـن آيـة رقم ٥٩ .

(٢) القرآن الكريم ، سورة الأـعـراف ، مـكـيـة ، مـن آيـة رقم ٣٢ .

(٣) القرآن الكريم ، سورة الذـارـيات ، مـكـيـة ، مـن آيـة رقم ١٩ .

(٤) القرآن الكريم ، سورة المعارـج ، مـكـيـة ، الـآيـاتـان ، ٢٤-٢٥ .

(٥) القرآن الكريم ، سورة المـائـدة ، مـدـنـيـة ، مـن آيـة رقم ١١٠ .

(طيرا)،

عموم أنواع الطيور، فإن إرادة الله تقتضي أن يصوّر عيسى - عليه السلام - من الطين أي شكلٍ يُشبه طيراً ما، فينفع فيه فيكون طيراً بذن الله؛  
(الطير)،

حضور الطير في ذهن المخاطب، وهذا الحضور الذهني يقتضيه سياق الإعجاز، ألا ترى أنك تقول عندما تكون في الظلمة - وقد مر بك شبح صاحبك: - مر بي شبح كهيئة الرجل، ولا تقول: كهيئة رجل؛ لأن المراد جنس الرجال المعهود لدى المتكلم والمخاطب؛ بصفاته المؤهلة للرجولة.

النموذج الخامس:

قال تعالى: <sup>(١)</sup> ﴿أَوْ كَصِيبٌ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلْمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾.

وقال سبحانه <sup>(٢)</sup>: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَغْطِفُ أَبْصَارَهُمْ﴾.

(برق)،

بيان نوعه، فكانه قال : فيه ظلمات داجية ، ورعد قاصف، وبرق خاطف،  
(البرق)،

البرق المعهود لدى المتنقي، المعلوم أثره على الأ بصار، ليفاع الرهبة في قلوب المخاطبين،  
والإشارة إلى ما ينتظرون من وعيد من عند الله.

النموذج السادس:

قال تعالى <sup>(٣)</sup>: ﴿وَبِطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَوْ جَبَّهَ مُسْكِينًا وَبَيْتِيمًا وَأَسِيرًا﴾

وقال <sup>(٤)</sup>: ﴿فَاتِّ ذَا الْقُرْبَوْ حَقَّهُ وَالْمُسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيل﴾.

(مسكينا)

(١) القرآن الكريم، سورة البقرة، مدنية، من آية رقم ١٩.

(٢) القرآن الكريم، سورة البقرة، مدنية، من آية رقم ٢٠.

(٣) القرآن الكريم، سورة الإنسان، مدنية، آية رقم ٨.

(٤) القرآن الكريم، سورة الروم، مكية، من آية رقم ٣٨.

مطلق من اتصف بالمسكنة، دون تقييد، وهذا يتاسب مع الصدقة غير المكتوبة، الشائعة في أي وقت.

(المسكين)

دفع الصدقة لمن عهد عنه المسكنة، وعلمت علامته.

النموذج السابع :

قال تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّونَ مِنْكُمْ وَيَذْرُونَ أَزْواجًا وَصَيْةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ عَبْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

وقال سبحانه<sup>(٢)</sup> : ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّونَ مِنْكُمْ وَيَذْرُونَ أَزْواجًا يَتَرَبَّضُنَّ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةً أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغُنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾.

(من معروف)

التكيير يتاسب مع جواز خروج الأرملة وتزويجها إن أرادت ، قبل انقضاء العام، وبعد انقضاء العدة الواجبة، وكذا يتاسب مع (من) الدالة على البعضية (بالمعروف)

بيان ما أحله الشرع لهن بانقضاء العدة الواجبة مباشرة، ويفيد التزامها عدم الخروج أو الستريين في المدة المقررة.

النموذج الثامن :

قال تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشْدَاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رَحْمَاءُ بَيْنَهُمْ تِرَاهُمْ رَكَعًا سَجَدًا يَبْتَغُونَ قَضَاءً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾

(١) القرآن الكريم، سورة البقرة، مدنية، من آية رقم ٢٤٠.

(٢) القرآن الكريم، سورة البقرة، مدنية، من آية رقم ٢٣٤.

(٣) القرآن الكريم، سورة الفتح، مدنية، من آية رقم ٢٩.

وقال (١): ﴿ وَطَهِرْ بَيْتِي لِلطَّائِفَيْنِ وَالْقَائِمَيْنِ وَرَكُومُ السَّجُودِ ﴾

(ركعا)

الدואم على أداء الصلاة ( الركوع ) ، دون التقييد بزمان أو مكان ، مما يتناسب مع قوله : " يتغون فضلا من الله ورضوانا "

(الركع)

تعين الصلاة في المسجد الحرام ، في أوقات معلومة وغير معلومة

النموذج التاسع :

قال تعالى (٢): ﴿ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطْرًا فَسَاءَ مَطْرًا الْمَذْرُوبِينَ ﴾

(مطرنا)

الإبهام على المتألق ، لعدم عهده بالمطر ، لايقاع الخوف به .

( مطر المنذرين )

تحقيق المتألق جزاء لما فعلت يداه .

النموذج العاشر :

قال تعالى (٣): ﴿ وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُظًا ﴾

وقال سبحانه (٤): ﴿ وَالسَّقْفُ الْمَرْفُومُ ﴾

(سقفا)

تعظيم قدرة الله سبحانه ، والتدليل عليها ، والتذكير بأنعم الله سبحانه ، فالخطاب العام للآية موجه إلى من كفر بأنعم الله ، ثم إن التذكير يجعل القارئ يبحر في رحاب قدرة الله ، موغلًا التفكير في كيفية هذا السقف ، وهذا يتناسب مع الطبيعة الإعجازية للقرآن .

(السقف) .

التخييم والتهويل ، والإعلام بعظمته الخالق الذي لو يشاء لأطبق على الناس هذا السقف .

(١) القرآن الكريم ، سورة الحج ، مدنية ، من آية رقم ٢٦ .

(٢) القرآن الكريم ، سورة النمل ، مكية ، من آية رقم ٥٨ .

(٣) القرآن الكريم ، سورة الانبياء ، مكية ، من آية رقم ٣٢ .

(٤) القرآن الكريم ، سورة الطور ، مكية ، آية رقم ٥ .

### النموذج الحادي عشر :

قال تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ وَمَنْ يُضْلِلُ اللَّهَ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ﴾

وقال<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطْعَنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضْلَلُنَا السَّبِيلًا ﴾

(سبيلا)

الخطاب من الله سبحانه إلى كل مضل لم يهدى إلى سبيله، والتکير دل على أن الله لا يهدي الضال أي سبيل من سبل الهدى المعلومة عند الله، المجهولة عند الإنسان لكثرتها. والتکير كذا يتناسب مع الموقف الكلامي للضال في الدنيا ثم مع تلون ضلالهم وتعدده.  
(السبيلا).

الموقف الكلامي للضال قد انتقل إلى مشهد الآخرة ، وهذا يقتضي معرفته طريق الرشاد، وندمه على عدم اتباعه له. ودل على توحد الحق وإظهاره، ولو كره الكافرون.

### النموذج الثاني عشر

قال تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ فَإِذَا بَلَغُنَّ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾

وقال<sup>(٤)</sup> : ﴿ فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَاتُّوْهُنَّ أَجْوَاهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾

(المعروف)

يتناصب مع تباين بلوغ المطلقة أجلها، المؤذن بمراجعة الزوج لها، ثم أنه يتواتق وعدم اشتراط الشارع الإعلان في الطلاق فكانه ألمح إلى أبيه المراجعة والطلاق دفعا لما قد يتولد عن هذا الموقف هذا من أحراج أسري.

(المعروف)

يتناصب ومبدأ الإعلان عن الزواج ، من منطلق دلالي مشترك يجمع التعريف والإعلان (الإخبار) ويتفق التعريف في سياقه الشرعي الديني - مع ما يقتضيه الشرع من ضرورة الإعلان عن الزواج.

### النموذج الثالث عشر :

قال تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتَلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ هُنَّ مُؤْمِنُونَ ﴾

(١) القرآن الكريم، سورة النساء، مدنية، من آية رقم ٨٨.

(٢) القرآن الكريم، سورة الأحزاب، مدنية، من آية رقم ٦٧

(٣) القرآن الكريم، سورة الطلاق، مدنية، من الآية الثانية

(٤) القرآن الكريم، سورة النساء، مدنية، من الآية رقم ٢٥.

(٥) القرآن الكريم، سورة آل عمران، مدنية، من الآية رقم ١١٢.

وقال تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾

(حق)

انتفاء حق القتل بموجب ما يعرفه المسلمون وغيرهم من أتباع الديانات السماوية أو غير السماوية ، وأشار إلى الإيغال في ذم اليهود<sup>(٢)</sup>

(الحق)

حضور ما يوجب قتل النفس في شرع الله ( الدين اليهودي) وعدم توافق الموجب للقتل مع قتل الأنبياء، ففي التعريف التأكيد على ذمهم وتوعدهم بالعذاب الشديد.

النموذج الرابع عشر:

قال تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى، قُلْ أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِّ اللَّهِ، وَمَنْ أَظْلَمُ مِمْنَ كَثَمْ شَهَادَةً عَنْهُ مِنَ اللَّهِ، وَمَا اللَّهُ بِخَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

وقال<sup>(٤)</sup> : ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ أَثْمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾

(شهادة)

يتافق التكير مع علم الله المتضمن كل شيء بدليل قوله تعالى<sup>(٥)</sup> ﴿وَمَا اللَّهُ بِخَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ، وأفاد السياق التوعد لليهود لكتامهم لأن الشهادة المقررة من عند الله مثل الإخبار بنبوة محمد عليه الصلاة والسلام.

(الشهادة)

حضور مضمون الشهادة المؤادة في ذهن الشاهد (المتلقى) التي لا يرتابها شك، وأفاد التعريف السياق كذلك، تعظيم الموقف الكلامي بتجنب الشهادة الزور، والتبييه على ضرورة الإدلاء بالشهادة الحقة.

(١) القرآن الكريم، سورة البقرة، مدنية ، من الآية رقم ٦١.

(٢) الفخر الرازي، (ت ٦٠٦ - ١٢١٠ م /)، تفسير الرازي، ج ٣، المطبعة البهية، القاهرة، ١٠٣.

(٣) القرآن الكريم، سورة البقرة، مدنية، آية رقم ١٤٠.

(٤) القرآن الكريم، سورة البقرة، مدنية، من آية رقم ٢٨٣.

## النموذج الخامس عشر:

قال تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمَ رَبَّ اجْعُلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ ﴾  
 وقال سبحانه<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمَ رَبَّ اجْعُلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْبُنْيِ وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ  
 الْأَنْصَامَ ﴾.

(بلدا)

يحدد زمان الحديث الكلامي (دعوة إبراهيم عليه الصلاة والسلام)، فقد حصل قبل بناء الكعبة المشرفة<sup>(٣)</sup>، لكنه أبهم المكان من أي معلم مادي محدد له<sup>(٤)</sup>، وأضفى على السياق صفة الطلب والرجاء<sup>(٥)</sup> بأن يجعل المكان الموحش بلدا من جملة البلاد الآمنة، التي تطمئن إليها النفس<sup>(٦)</sup>.

(البلد)

يوضح زمان الحديث الكلامي ومكانه، فالزمان بعد بناء الكعبة<sup>(٧)</sup> والمكان بالقرب منه، والدعوة كانت بعد بروز معلم محدد للمكان العام للحديث الكلامي، وأفاد الطلب فقط<sup>(٨)</sup> والمعنى أجعل هذا المكان الموحش الذي حيرته بلدا ذا أمن وسلامة<sup>(٩)</sup>.

ثانياً: دلالة كلمة نكرة في السياق :

(١) قال تعالى<sup>(١٠)</sup> : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَوْ بَعْدِهِ لِيَّاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْعَرَامِ إِلَوْ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾

(ليلا)

أفاد السياق تقليل مدة الإسراء، وأنه - صلى الله عليه وسلم - أسرى به في بعض الليل<sup>(١١)</sup>، وأفاد كذلك - والله أعلم - التعطيم على الليلة التي أسرى فيها، ليتحسن إيمان المسلمين بذلك، وهم في بادئ إسلامهم.

(١) القرآن الكريم، سورة البقرة ، مدنية، من آية رقم ١٢٦.

(٢) القرآن الكريم، سورة إبراهيم ، مكية، من آية رقم ٣٥.

(٣) محمد بن عبد الله الإسکافی (٤٢٠ هـ / ١٠٢٩ م) درة التنزيل وغرة التأویل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٦، ومحمود بن حمزة الكرمانی (ت ٥٠٥ هـ / ١١١٢ م)، البرهان في توجيهه متشابه القرآن، تج : السيد الجميلي، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ص ٢٤، وأبو حیان الأندلسی، البحر المحيط، مصدر سابق، ٥٥٤/١.

(٤) الإسکافی ، المصدر نفسه، ص ١٦.

(٥) الفخر الرازی، تفسیره ، مصدر سابق، ٦١/٤.

(٦) الإسکافی ، المصدر نفسه ، ١٦ ، والفخر الرازی ، المصدر نفسه ، ٦/١٤.

(٧) الكرمانی ، المصدر نفسه ، ٢٤.

(٨) الفخر الرازی ، المصدر نفسه ، ٦١/٤.

(٩) الإسکافی ، المصدر نفسه ، ١٦ ، والفخر ٦١/٤.

(١٠) القرآن الكريم، سورة الإسراء ، مكية، من الآية الأولى.

(١١) أبو حیان الأندلسی ، المصدر نفسه ، ٦/٦.

(٢) قال تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرْضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرْضًا ﴾

(مرض)

أفاد تحقيراً لهم، وعدم رضا الله تعالى عليهم، لذا زادهم مرضًا على مرض.

(٣) قال تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَا أَغْرِمَ بِهِ مِنَ الظُّمُرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ، فَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾

(رزقاً)

نُكِرَ ليتناسب مع عدم معرفتهم بما يريد الله لهم من خيرات.

وأشار إلى الجزئية والبعضية، فبعض الظمرات جعلت رزقاً لكم<sup>(٣)</sup>

(أنداداً)

أفاد سخريّة منهم، فهم يعلمون أن معبوداتهم من دون الله لا تضر ولا تنفع ، ومع ذلك يعبدونها، وأفاد استخفافاً مطلقاً بها.

(٤) قال تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ يَفْرُجُ مِنْ بَطْوَنِهَا شَرَابٌ مُفْتَلَّ أَلْوَانَهُ فِيهِ شَفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾

(شفاءً)

أفاد لفت نظر وانتباها إليه؛ للاهتمام به؛ فضلاً عن إفادته الجزئية<sup>(٥)</sup>

(٥) قال تعالى<sup>(٦)</sup> : ﴿ وَلَتَجْدَنُوهُمْ أَهْرَمُ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةِ وَمَنِ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَبُودُ أَهْدَهُمْ لَوْ

يَعْمَرُ أَلْفَ سَنَةً ﴾

(حياة)

أفاد تتبّتها على أنه أراد أي حياة، تتميز بأي فترة زمنية، يتعلق بها ليبقى حيا<sup>(٧)</sup>

(١) القرآن الكريم، سورة البقرة، من الآية رقم ١٠.

(٢) القرآن الكريم ، سورة البقرة، من الآية رقم ٢٢.

(٣) أبو حيان الأنطليسي، البحر المحيط، «مصدر سابق»، ٢٣٩/١.

(٤) القرآن الكريم ، سورة النحل ، مكية، من آية رقم ٦٩.

(٥) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، ٤٥١/٣.

(٦) القرآن الكريم، سورة البقرة، مدنية، من آية رقم ٩٦.

(٧) وقد ألمح الجرجاني ، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص ٢٧٧، إلى جمالية التعبير بالنكرة في هذا السياق.

(٦) قال تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿ تَلَكَ الرَّسُولُ فَضَّلْنَا بعْضَهُمْ عَلَى بعْضٍ، مِنْهُمْ مَنْ كَلَمَ اللَّهُ وَرَفَعَ

بعضهم درجاتٍ ﴿

(درجات)

أفاد تفخيمًا وتعظيمًا وإعلاه لشأن معجزة دون غيرها.

(٧) قال تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعِلُوا فَأَذْنُوا بِحَرْبِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنْ تُبْتَمِ فَلَكُمْ دُوَوْسُرُ

أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿

(حرب)

الدلالة على النوع ، والمعنى ، فأذنوا بنوع من الحرب ، تكون عظيمة من عند الله ورسوله ،  
فكيفية الحرب وزمنها غير معلومين ، والمعنى أبلغ من صيغة التعريف ( حرب الله ) لأن الثانية  
تحتمل أن تكون مضافة لفاعل فيكون الله هو المحارب لهم ، أو تكون مضافة للمفعول فيكون الله  
هو المحارب ، فكون الله محاربهم أبلغ<sup>(٣)</sup>

(٨) قال تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿ مُتَكَبِّرُونَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكَ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا ذَهَرِيرًا ﴿

(شمساً)،

الدلالة على التقدير والتكرير ، فالظروف الملامة للموقف الكلامي ليست كظروفنا ، فالعالم  
يتغير يوم القيمة وبعده<sup>(٥)</sup> ، فالمؤمن لا يجد شمساً أو حرارة في الجنة ، والمعنى أنهم يعيشون في  
مكان معتدل ، الحرارة ، وإنما جاز تكير كلمة ( الشمس ) ؛ لأن الشيوع مقدر استناداً إلى قول  
العرب : شمس اليوم أحر من شمس أمس ، وقد يضفي التكير ايقاعاً يتتسابب والسياق العام  
للنص.

(١) القرآن الكريم ، سورة البقرة ، مدنية ، من آية رقم ٢٥٣.

(٢) القرآن الكريم ، سورة البقرة ، مدنية ، من آية رقم ٢٢٩.

(٣) الزمخشري ، الكشاف ، مصدر سابق ، ٥٠٨/١ ، أبو حيان الأندلسى ، البحر المحيط ، مصدر سابق ، ٣٥٣/٢.

(٤) القرآن الكريم ، سورة الإنسان ، مدنية ، الآية رقم ١٣.

(٥) الزمخشري ، المصدر نفسه ، ٢٧٩/٦.

(٩) قال تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَةِ ظَلَمُوا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾

وسيطرون سعيرًا <sup>﴿﴾</sup>.

(نارا)،

الدلالة على التهويل، وهذا يتاسب مع الإبهام ، إذ إن للنار درجات

قال تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سُمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غَشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾

(غشاوة)،

الدلالة على النوع، والمعنى على أبصارهم نوع من الغشاوة الدالة على التعامي عن آيات الله، وقد تفيد السياق التعظيم لما اقترفوه من التعامي <sup>(٣)</sup>.

(١١) قال تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿ وَإِذَا سَتَسْقُوا مَوْسُو لِقَوْمِهِ فَتَلَّنَا أَفْرِبٌ بِعَصَمَ الْعَجَمِ فَانْجَرَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾

(الحجر)،

أفادت بيان جنس الحجارة <sup>(٥)</sup>، والمعنى : اضرب أي حجر، وهذا يتاسب مع سياق الإعجاز.

(١٢) قال تعالى <sup>(٦)</sup> : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقَصَاصِ حَيَاةٌ يَا أَوْلِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقَوْنَ ﴾

(حياة)،

الدلالة على مطلق الحياة، فناسب بذلك دالة (القصاص) الدالة على العموم، إذ إنها أعم من (القتل)، فالقصاص يكون في نفس وفي غيرها، والقتل لا يكون إلا في نفس <sup>(٧)</sup>.

(١) القرآن الكريم سورة النساء، مدنية، الآية رقم ١٠.

(٢) القرآن الكريم، سورة البقرة، مدنية، من الآية رقم ٧.

(٣) أبو حيان، البحر المحيط، مصدر سابق، ١٧٩/١.

(٤) القرآن الكريم، سورة البقرة، مدنية ، من الآية رقم ٦٠.

(٥) أبو حيان ، البحر المحيط، مصدر سابق، ٣٨٩/١.

(٦) القرآن الكريم، سورة البقرة مدنية، من الآية رقم ١٧٩.

(٧) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، ١٩/٢، وألمح الجرجاني في دلائل الإعجاز من ٢٢٨ إلى جمالية التعبير بالنكرة في هذا السياق.

(٣) قال تعالى (١): ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّنْ تَرَابٍ ثُمَّ مِنْ نَطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلْقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفَالًا ﴾

﴿ ثُمَّ لَتَبْلُغُوا أَشْدَكُمْ ثُمَّ لَتَكُونُوا شَيْوَخًا ﴾

(طفل)،

الدلالة على عموم الجنس، والمعنى كل واحد منكم يخرج طفلاً (٢).

(٤) قال تعالى (٣): ﴿ وَاحْلِ عَقْدَةَ مِنْ لِسَانِي ﴾

(عقدة)

الدلالة على الجزئية (البعضية)؛ لأنَّه أراد انحلال عقدة من لسانه، توصل إلى الإفهام الجيد،  
ولم يطلب الفصاحة الكاملة (٤).

(٥) قال تعالى (٥): ﴿ اقْتُلُوا بِيُوسُفَ أَوْ اطْرُحُوهُ أَرْضًا بِيُخْلِ لَكُمْ وَجْهًا أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ ﴾

﴿ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ ﴾

(أرضًا)،

أفاد الإبهام (١)، والمعنى، اطرحوه في مكان موحش بعيد عن العمران.

### ثالثاً : دلالة الكلمة معرفة في السياق :

(٦) قال تعالى (٧): ﴿ وَالْبَدْنُ جَعَلْنَا لَكُمْ مِّنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ ﴾

عليها صوافٌ فإذا وجبت جنوبها، فكلوا منها وأطعموا القائم والمعترَّ كذلك سخرواها

﴿ لَكُمْ لِعْلَمْ تَشَكَّرُونَ ﴾

(شعائر الله)

(١) القرآن الكريم، سورة غافر، مكية من الآية رقم ٦٧.

(٢) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، ٣٥٩/٥.

(٣) القرآن الكريم، سورة طه، مكية، الآية رقم ٢٧.

(٤) الزمخشري، المصدر نفسه، ٧٩/٢.

(٥) القرآن الكريم ، سورة يوسف، مكية، الآية رقم ٩.

(٦) الزمخشري، المصدر نفسه، ٢٥٨/٣.

(٧) القرآن الكريم، سورة الحج، مدنية، آية رقم ٣٦.

أفاد التعظيم<sup>(١)</sup> وهذا يتناسب مع عظمة شعائر الحج، والتحفizer لفاعليها طلبا للثواب الجزييل.

(٢) قال تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَجَاهُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جَهَادِهِ هُوَ اجْتِبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ

حِجَّةٌ .

(جهاده)،

أفاد التوضيح والبيان<sup>(٣)</sup> للثواب لمن يجاهد في سبيل الله، وأن الله سبحانه نعم النصير لهم.

(٤) قال تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ الَّذِينَ أَتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا

مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ .

(الحق)

أفاد حضور الحق في أذهانهم ، وتبين لهم؛ لكتامهم ذلك الحق وهو القرآن الكريم<sup>(٥)</sup>،

(٦) قال تعالى<sup>(٦)</sup> :

الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فَرَاشًا وَالسَّمَاءَ بَنَاءً .

(الأرض)،

أفاد التخصيص، فالمراد الأرض الممهدة، الظاهرة للعيان، وليس غيرها من الأرضين السبع<sup>(٧)</sup>  
المجهولة لديهم.

(٨) قال تعالى<sup>(٨)</sup> : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهُ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ

مَطْوِيَاتٌ بِيَمِينِهِ سَبَحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَشْرِكُونَ .

(الأرض) ، (السموات)،

(١) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، ١٩٧/٤.

(٢) القرآن الكريم، سورة الحج، مدنية، من آية رقم ٧٨.

(٣) الزمخشري، المصدر نفسه، ٢١٤/٤.

(٤) القرآن الكريم، سورة البقرة، مدنية، آية رقم ١٤٦.

(٥) الزمخشري ، المصدر نفسه، ٦٠٩/١.

(٦) القرآن الكريم، سورة البقرة، من آية رقم ٢٢.

(٧) أبو حيان، البحر المحيط، مصدر سابق، ٢٣٧/١.

(٨) القرآن الكريم، سورة الزمر، مكية، آية رقم ٦٧.

أفاد التعظيم لهم<sup>(١)</sup> والتغريم للموقف الكلامي، بما يتناسب مع قدرة الله سبحانه وتعالى، وهذا يعزز الجانب الإيماني لدى المسلمين.

﴿٦﴾ قال تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿فَإِنَّمَا قَاتَلُوكُمْ عَنْ أَنَّهُمْ يُنْهَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّمَا يُنْهَا فِي الْأَرْضِ لِمَنْ يَرِدُهُمْ مِنْ أَنْعَصِ الْأَرْضِ وَمَنْ يُنْهَا فِي الْأَرْضِ فَلَا يَرْجِعُونَ﴾

أفاد الإعلام بأن أرزاق العبادة مقدرة معلومة عند الله، والإبانة عن ضرورة شكر أنعم الله، والتبيه على علاقة العبد بربه.

﴿٧﴾ قال تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿فَإِنَّمَا قَاتَلُوكُمْ عَنْ أَنَّهُمْ يُنْهَا فِي الْأَرْضِ لِمَنْ يَرِدُهُمْ مِنْ أَنْعَصِ الْأَرْضِ وَمَنْ يُنْهَا فِي الْأَرْضِ فَلَا يَرْجِعُونَ﴾

التحقيق للأصنام، والاستخفاف بعقول قوم إبراهيم، وإقامة الاستدلال والحججة عليهم.

﴿٨﴾ قال تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿فَإِنَّمَا قَاتَلُوكُمْ عَنْ أَنَّهُمْ يُنْهَا فِي الْأَرْضِ لِمَنْ يَرِدُهُمْ مِنْ أَنْعَصِ الْأَرْضِ وَمَنْ يُنْهَا فِي الْأَرْضِ فَلَا يَرْجِعُونَ﴾

التعظيم للأصنام<sup>(٥)</sup> بما يتناسب مع معتقداتهم الباطلة.

﴿٩﴾ قال تعالى<sup>(٦)</sup>: ﴿وَعَبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هُؤُنَا وَإِذَا خَاطَبُهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾

أفاد التفضيل والتكرير<sup>(٧)</sup> من الله سبحانه، لعباده المتقين، وتبيه المتكبّر لقبول ما سيأتي من صفاتهم.

﴿١٠﴾ قال تعالى<sup>(٨)</sup>: ﴿فَغَشِّيَهُم مِنَ اليمِ مَا غَشِّيَهُم﴾

(ما) أفاد تغريم الخطاب (الموقف) وتهويله، تخويفاً لهم من الله سبحانه.

(١) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، ٣٢٢/٥.

(٢) القرآن الكريم، سورة العنكبوت، مكية، من آية رقم ١٧.

(٣) القرآن الكريم، سورة الأنبياء، مكية، من آية رقم ٦٣.

(٤) القرآن الكريم، سورة الأنبياء، مكية، من آية رقم ٥٩.

(٥) الزمخشري، المصدر نفسه، ١٥٢/٤.

(٦) القرآن الكريم، سورة الفرقان، مكية، الآية رقم ٦٣.

(٧) الزمخشري، المصدر نفسه، ٣٦٧/٤.

(٨) القرآن الكريم، سورة طه، مكية، من آية ٧٨.

(١١) قال تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿ وَرَادْنَهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهِ عَنْ نَفْسِهِ ﴾

(التي) أفاد الاستهجان عن التصریح بالاسم<sup>(٢)</sup> ، والزيادة في تقریره في السياق، والتوبیخ لها على ما فعلت.

(١٢) قال تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿ إِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ﴾

(ابراهیم ) ( اسماعیل )

أفاد المدح والتکریم لهم من الله سبحانه ، ليتناسب ذكرهما بالاسم مع عملهما الجلیل ، وأفاد أيضاً التتبیه والإعلام بفضل ما قاما به.

(١٣) قال تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿ نَحْنُ نَقْرُرُ عَلَيْكَ نَبَأَهُمْ بِالْمَقْرَرِ ﴾

(نحن) دفع الاطمئنان إلى نفس الرسول - عليه الصلاة والسلام - وبيان ثبوت الوحي لأنبيائه ، وأفاده أيضاً ذرة التعریض بالكافرین لمحاولتهم السخریة من الرسول.

(١٤) قال تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا دِيْبَاجَةَ فِيهِ ﴾

( الكتاب ) ،

أفاد التعظیم، فهو كتاب معهود لدى المتلقي، قد سلم عن أي عیب، ويشير إلى التعریض بكتمان المتنلقي سلامة الكتاب عن الشاک.

وثمة ملحوظ تركیبی دلایل هو أن المقصود حقيقة بالتعريف هو ( الكتاب ) ، وإنما جاء اسم الإشارة وسیلة إلى اتمام التعريف.

فأسماء الإشارة قد تعد قرائین تقود الكلمة المعرفة بـ ( أـ ) العهدية إلى التعريف ، وليس معارف بذاتها بل بما ينسبك معها مما عرف بالعهدية من الأسماء ..

فإن جاء بعدها اسم نکرة نحو ( هذا قلم ) ، فإن المعرف هو الموقف الكلامي الحضوری، الذي جعل منه معرفا

(١٥) قال تعالى<sup>(٦)</sup>: ﴿ حَتَّوْ إِذَا أَقْلَتْ سَحَابًا ثَقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلِدٍ مَيْتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ ﴾

(١) القرآن الكريم، سورة يوسف، مکیة، من آیة رقم ٢٣.

(٢) يوسف بن محمد بن السکاکی ( ت ٦٦٢ھ / ١٢٢٩م ) ، مفتاح العلوم، ط١، ضبط نعیم زرزور، دار الكتب العلمیة، بيروت، ١٩٨٣، ص ١٨١.

(٣) القرآن الكريم ، سورة البقرة، مدنیة، من آیة رقم ١٢٧.

(٤) القرآن الكريم، سورة الكهف، مکیة، من آیة رقم ١٣.

(٥) القرآن الكريم، سورة البقرة، مدنیة، من آیة رقم ٢.

(٦) القرآن الكريم، سورة الأعراف، مکیة ، من آیة رقم ٥٧.

وقال سبحانه (١): ﴿وَأَحِبْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا﴾.

من المعلوم عند النحاة، أن النكرة إذا وصفت أو أضيفت تخصصت، وجاز الابداء بها، لقربها من التعريف، إذ إن التخصيص درجة دنيا من درجات التعريف بمفهومه النحووي المجرد بعيداً عن ما صاحب الحديث الكلامي من معطيات مساندة في فهمه.

وكنت قد أشرت في الفصل الأول، إلى وجود علاقة بين النكرة الموصوفة (**المفيدة**) ومعنى التعريف، فكلاهما دال على التعين بدرجات متفاوتة.

وهذه الدلالة التي اكتسبتها النكرة المفيدة، سوغت للبحث عدها من المعارف.

إلا أن هذه الدلالة، قد تخفي إذا ما أبهم الوصف والموصوف لتناوله في الواقع وتمثيله فيه. فلو قلت : ( حسان حي في القرية)، فإن المعنى غير معين لافتراض وجود أكثر من حسان حي في القرية.

وإنما قصد النحاة بالفائدة المتعينة من وصف النكرة، حصولها في الذهن، وتعلق النكرة بصفة واحدة في ظل تعدد الصفات الممكنة لاحظ:

حسان ( سريع ، حي ، ميت ، قوي ، أسود ... )

فالصفة تقرب النكرة من دلالة المعرفة فيفيدها تقبيداً ذهنياً يقرب المراد إلى المألق. فإذا ما اتسع مجالها في الاستعمال أصبح أمر تعينها صعباً.

والنكرة إذا أضيفت تخصصت بقدر انتقاء الشيوع الممكن في الجملة، فلو قلت : غلام رجل تخصص الغلام بالرجل دون المرأة، ولكن سرعان ما ينافي التخصص لشيوع كلمة (رجل)، وعدم اختصاص الغلام برجل بعينه،

وقد تدل هذه العبارة على التعين إن كان المتكلم وأحد المخاطبين يعلمان الرجال ، وأرادا إيهامه عمداً، فعندها يكون التركيب الإضافي صحيحاً من حيث دلالته على التعين.

ويكثر استعمال النكرة الموصوفة في القرآن الكريم، لغاية بلاغية يقتضيها الموقف الكلامي. فكلمة ( بلد ميت )، و ( بلدة ميتاً )، من الآيتين السابقتين - تتضمن دلالة التعين وعدمه في الوقت نفسه.

أما التعين فلان المطر اختص بالمكان القاحل دون غيره، رحمة بما فيه ، وإقامـة لقدرة الله سبحانه .

وأما عدم التعين فلان نزول المطر غير محدد بمكان أو زمان.

(١) القرآن الكريم، سورة ق ، مكية، من آية رقم ١١.

وقال تعالى (١) ﴿لِعَنُوا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾

وقال سبحانه (٢) : ﴿وَمَنْ يُرِدُ فِيهِ بِالْعَادِ بَظَلَمٌ نُذَاقُهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾

فالمراد من ( عذاب أليم )، و ( عذاب عظيم ) هو بيان طبيعة العذاب، وما يخلفه من آثار على المعذبين، ومن وجہة دلالیة فإن ( العذاب ) في كلتا الآيتين خفي لدى الملتقي ، فعظمت العذاب وألمه لا يعلم إلا الله، وإنما جاء الوصف تخويفاً للملتقي.

وقال تعالى (٣) :

﴿وَلِعَبْدٍ مُؤْمِنٍ فَيَرَى مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾

فتخصيص العبد بصفة الإيمان ، قيد النكرة، وحدد مجالها الاستعمالي ضمن فئة معينة تتصف بالإيمان في مقابل فئة معينة أخرى تتصف بالإشراك بالله. فإن أطلقت في مجتمع مؤمن فإن دلالتها تشيع ونعم كل من اتصف بصفة الإيمان.

وصفوة القول :

تقرب دلالة النكرة من المعرفة إذا وصفت أو أضيفت، وعندئذ تشعر بالتعيين، ما لم تؤد إلى لبس دلالي.

فإن أشررت باللبس الدلالي، تقللت دلالتها المركزية الشيوع وعدم التعيين .

ولعل من الإنصال - بناءً على ذلك - عَدَ الصفة والإضافة من المقيدات الدلالية التي تقلل من شيوع الكلمة، ضمن موقف كلامي معلوم، وتؤدي وظيفة دلالية هي دفع اللبس الممكن عن العبارية عند انتقاء التعيين.

\* \* \*

(١) القرآن الكريم - سورة النور، مدنية، من آية رقم ٢٣.

(٢) القرآن الكريم، سورة الحج، مدنية، من آية رقم ٢٥.

(٣) القرآن الكريم، سورة البقرة، مدنية، من آية رقم ٢٢١.

## الخاتمة :

حاول البحث - آنفاً - أن يتبيّن ظاهرة التكير والتعريف في العربية مستنداً إلى المنهج الوصفي التقسيري، ومستأنساً بمعطيات علم الأصوات والدلالة والمنطق.

وقد بيّنت في الفصل الأول معنى النكرة والمعرفة، وأبنت سماتهما وأنواعهما ومراتبها ، وبعض ما تعلق بهما من مفاهيم جزئية.

واستظهرت في الفصل الثاني دوران الظاهرة في أبواب نحوية، مفترحاً تعديل بعض قواعدها التي سنها النحاة لتتفق مع ما تجيزه العربية من أوجه نحوية فصيحة.

وتبيّنت في الفصل الثالث أثر الظاهرة في السياق اللغوي مستعيناً بنماذج قرآنية متعددة، وبعد :

فإن البحث يُعدُّ مُستخلصاً لبعض مفردات النحو الكوفي في ضوء الإتجاه النحوي السائد، ومحاولة لاستجلاء الدرس النحوي في إطار مستوياته الثلاثة : النظري والجدلي (الخلفي) ، والتعليمي، وعرض المادة نحوية المطروحة عرضاً ينزع إلى التيسير والتسهيل على المتعلمة من الناس.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يأتي:

- ١) إن معرفة درجة الأعرافية في المعرف يساعد على بناء صور تركيبية لبعض المسائل نحوية ، فالشيء - مثلاً - لا يوصف إلا بما هو دونه في التعريف.
- ٢) إن الأسماء الإشارية ليست متفاوتة من حيث المسافات وما التباين في استعمالها إلا من قبيل التلون الدلالي الذي يتأتي من السياق.
- ٣) إن تفاوت المعرف محكم بتضام الدلالة والسياق اللغوي.
- ٤) الاختلاف الحاصل في تعداد المعرف يعود إلى :
  - أ) رجع النظر إلى المصطلح النحوي وتقليله
  - ب) عمق أوجه النظر نحوية إلى المسائل نحوية.
  - ج) التوافق الدلالي لبعض المفردات نحوية
- ٥) إن تنوع أساليب التعريف يشهد على اتساع في تفكير العربي وثقافته.
- ٦) عدم وضوح مراتب التعريف عند سيبويه ومن سبقه يعود إلى عدم وضوح الدرس نحووي واكماله، وعدم الحاجة إلى مثل هذه التساؤلات ، لأن النحو في مراحله الأولى.
- ٧) قد تعد أسماء الإشارة قرائن يتوصّل بها إلى تعريف الاسم المقتربن بالعهدية.

- ٨) الدعوة إلى إعادة دراسة بعض المفاهيم ذات الصلة بالظاهرة مثل : التعيين، والفائدة، والشروع، ... ومحاولة ضبطها.
- ٩) الاعتماد عند التعريف على الشعر الذي تحكمه الضرورة أحياناً وعلى الشواهد المجهولة ، وهذا مخالف لما سنه النحاة أنفسهم من ضرورة معرفة قبيلة القائل وزمانه.
- ١٠) إن الاختلاف النحوي يشهد على عمق في التفكير العربي العام، مما أدى إلى التباين في العلوم الأخرى استناداً إلى الاختلاف اللغوي، ومن هذه العلوم، علم الفقه وأصوله، وعلم التفسير .
- ١١) قيام الحكم النحوي على مكونات نفسية وفكرية ذاتية، لا على أساس منهجي، وهذه المكونات محكومة بالمدخلات الحضارية لدى النحوي، وهذا التمازج أدى إلى إثراء الفكر النحوي.
- ١٢) للظاهرة دلالة نفسية تتبع من تمثل اللغة في الذهن قبل التلفظ بها.
- ١٣) للعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب دور في وضع القاعدة النحوية، وبناء التصور النحوي واللغوي.
- ١٤) للعناصر غير اللغوية المصاحبة للموقف الكلامي دور في تبain التعبير بالتفكير أو التعريف.
- ١٥) إن اتضاح دلالة بعض الأسماء يكون من خلال السياق بنوعيه الشفوي والكتابي.
- ١٦) لتفكير الكلمة أو تعريفها أثر في دلالة السياق اللغوي بما يتناسب مع الموقف الكلامي، وما يصاحبه من عناصر غير لغوية.

أما الآن :

- فهل نستطيع أن نقيم اتجاهها موازياً للقاعدة النحوية بناءً على مستدات لغوية فصحيّة؟
- هل غضُّ بعض النحاةِ النظرَ عن إيجاد التفسير المناسب للظاهرة أدى بهم إلى إدراجها تحت الشذوذ أو التضعيف أو التأويل؟
- لماذا لا نخلص إلى تمازج نحوي يجمع الآراء الخلافية ، دون الارتباط بزمان أو مكان، وبما يضمن تيسيراً نحوياً قياساً على التيسير الفقهي؟

والله ولي التوفيق

## أولاً: الكتب

### أ- المصادر

- ١- إبراهيم بن السري الزجاج، (ت ٣١٦ هـ / ٩٢٨ م) :
- اعراب القرآن، تحرير: إبراهيم الأبياري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ١٩٦٣ م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، تحرير: هدى قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٧١ م.
- ٢- أحمد بن إبراهيم بن الزبير، (ت ٣٠٩ هـ / ١٣٠٩ م)، ملوك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتأويل، تحرير: سعد الفلاح، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٣ م.
- ٣- أحمد بن الحسين بن شعير، (ت ٣١٧ هـ / ٩٢٩ م)، المحيى، تحرير: فائز فارس، ط١، دار الأمل، إربد، ١٩٨٧ م.
- ٤- أحمد بن شعيب النسائي، (٣٠٣ هـ / ٩١٦ م)، السنن، تحرير: عبد الغفار البنداري، وسيد حسن، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١ م.
- ٥- أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء القرطبي، (ت ٥٩٢ هـ / ١١٩٦ م)، الرد على النحاة، تحرير: شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، القاهرة (د. ت).
- ٦- أحمد بن عبد الله المعربي، (ت ٤٤٩ هـ / ١٠٥٧ م)، رسالة الملائكة ، تحرير: عائشة عبد الرحمن، ط١، دار المعارف، القاهرة. (د. ت).
- ٧- أحمد بن عبد النور المالقي، (ت ٧٠٢ هـ / ١٣٠٣ م)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحرير: أحمد الخراط، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥ م.
- ٨- أحمد بن محمد المرزوقي، (ت ٤٢١ هـ / ١٠٣٠ م)، ألفاظ العموم والخصوص، ضمن أمالى المرزوقي، تحرير: يحيى الجيورى، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ١٩٩٥ م.
- ٩- أحمد بن محمد النحاس، (ت ٣٣٨ هـ / ٩٥٠ م)، التفاحة في النحو ، تحرير: كوركيس عواد، بغداد، ١٩٦٥ م.
- ١٠- أحمد بن يحيى الملقب بثعلب، (ت ٢٩١ هـ / ٩٠٤ م)، مجالس ثعلب، تحرير: عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٤٨ م.
- ١١- امرؤ القيس حندج بن حجر، (ت ٤٥٥ م) ديوانه، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٩٨٣ م.

- ١٢ - أیوب بن موسى الكفوی، (ت ١٠٩٤ هـ / ١٦٨٣ م)، *الکلیات*، ط١، مؤسسة الرسالة  
بیروت، ١٩٩٢ م.
- ١٣ - حسان بن ثابت، (ت ٥٥٠ هـ / ٦٧٠ م)، دیوانه، دار صادر بیروت، ١٩٦٦ م.
- ١٤ - الحسن بن أحمد الفارسي، (٥٣٧٧ هـ / ٩٤٩ م)، *التعليق على كتاب سيبويه*، تتح: عوض  
القوزی، مطبقة الأمانة، القاهرة ، (د. ت).
- ١٥ - الحسن بن عبد الله السیرافي، (ت ٩٣٦٨ هـ / ٩٧٩ م) :
- شرح كتاب سيبويه، تتح، رمضان عبد التواب وآخرين، الهيئة المصرية العامة، الجزءان  
الأول والثاني، القاهرة، ١٩٨٦ م.
- شرح كتاب سيبويه، الجزء الرابع، مركز المخطوطات والوثائق، الجامعة الأردنية، عمان،  
(مخطوط).
- ١٦ - الحسن بن قاسم المرادي، (ت ١٣٤٨ هـ / ٧٤٩ م) ، *الجني الدانی في حروف المعانی*،  
تح: فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، ط٣، دار الأفاق الجديدة، بیروت، ١٩٨٣ م.
- ١٧ - الحسن ركن الدين بن محمد الاسترابادي (ت ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م)، *الوافیة في شرح  
الكافیة*، تتح: عبد الحفيظ شلبي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان ، ١٩٨٣ م.
- ١٨ - الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، (ت ٩٨١ هـ / ٥٣٧٠ م) :
- إعراب ثلاثة سور من القرآن ، مكتبة المتتبی، القاهرة، (د.ت).
- *الحجۃ في القراءات السبع* ، تتح عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، ١٩٧١١ م.
- ١٩ - الحسين بن موسى البدینوري المعروف بالجلیس النحوی،(ت ٤٩٠ هـ / ١٠٩٧ م)، ثمار  
الصناعة، تتح: حنا حداد، ط١، وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٤ م.
- ٢٠ - خالد بن عبد الله الأزهري، (ت ٩٥٠ هـ / ١٥٠٠ م)، *شرح التصريح على التوضیح*،  
القاهرة، المطبعة الأزهريّة، القاهرة، ١٩٢٥ م.
- ٢١ - خلف الأحمر، (١٨٠ هـ / ٧٩٨ م)، *المقدمة في النحو*، تتح، عز الدين التتوخي، وزارة  
الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٦١ م.
- ٢٢ - الخليل بن أحمد الفراہیدی (ت ١٧٥ هـ / ٧٩٢ م)، *العيں*، تتح: مهدي المخزومي  
وإبراهيم السامرائي، دار الهلال ومكتبه، (د. ت).
- ٢٣ - خليل بن كيكلاي العلائي، (ت ١٣٦٠ هـ / ٧٦١ م)، *تلقيح الفهوم في تنقیح صيغ  
العلوم*، تتح: علي معرض، وعادل عبد الموجود، ط١، دار الأرقام، بیروت، ١٩٩٧ م.

- ٢٤ - زياد بن معاوية الملقب بالنابغة الذهبياني، (ت ٦٠٤هـ) ديوانه، شرح على أبو ملحم، ط١، دار الهلال ومكتبه، بيروت، ١٩٩١م.
- ٢٥ - سعيد بن مبارك بن الدهان (ت ١١٧٤هـ / ١٥٦٩م)، الفصول في العربية، تتح: فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت،
- ٢٦ - سعيد بن مساعدة الأخفش،  
١٩٨١م.
- ٢٧ - طاهر بن أحمد بن بابشاد، (ت ٤٦٩هـ / ١٠٧٧م)، شرح المقدمة المحسبة، تتح: خالد عبد الكريم ، الكويت، ١٩٧٦م.
- ٢٨ - عبد الجبار القاضي المعترلي، (٤١٥هـ / ١٠٢٤م)، المغني من أبواب التوحيد والعدل، تتح: محمود الخضري، الدار المصرية للتأليف والترجمة ،القاهرة، (د. ت).
- ٢٩ - عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٩٥٢هـ / ١٣٤٠م):  
- الإيضاح في علل النحو، تتح: مازن المبارك، ط٥، دار النفائس، بيروت ١٩٨٦م.  
- الجمل في النحو، تتح: علي الحمد، ط١، دار الأمل، إربد، ١٩٨٤م.
- مجالس العلماء، تتح: عبد السلام هارون، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٢م.
- ٣٠ - عبد الرحمن أبو البركات الأنباري، (١١٨٢هـ / ٥٧٧م):  
- أسرار العربية، تتح: فخر قدارة، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، تتح: محمد محبي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، (د. ت).
- ٣١ - عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، (ت ١١٨٥هـ / ٥٨١م):  
- أماليه، تتح: محمد إبراهيم البنا، ط١، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٠م.
- نتائج الفكر في النحو، تتح: محمد إبراهيم البنا، ط٢، دار الرياض، الرياض، (د.ت).
- ٣٢ - عبد الرحمن بن الكمال السيوطي، (ت ١٥٠٥هـ / ٩١١م):  
- الأشباه والنظائر في النحو، تتح: عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين وال نحويين ، تتح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (د. ت).
- الفرائد الجديدة، تتح: عبد الكريم المدرس، وزارة الأوقاف، بغداد (د. ت).

- المزهر في علوم اللغة، ضبطه وشرحه، محمد جاد المولى، علي البيجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، (د. ت).
- همع الهوامع في شرح جمع الجواب، تج: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨ م.
- عبد العزيز بن جمعة القواس، (ت ٦٧٢ هـ / ١٢٧٤ م)، شرح ألفية ابن معط، تج: علي الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٥ م.
- عبد القاهر الجرجاني، (ت ٤٧١ هـ / ١٠٧٩ م): دلائل الإعجاز، تج: محمد الداية وفائز الداية، ط٢، مكتبة سعد الدين، دمشق، ١٩٨٧ م.
- المفتضد في شرح الإيضاح، تج: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢ م.
- عبد النبي عبد الرسول الأحمد نكري، (ت، ؟)، دستور العلماء، ط٢، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٩٧٩ م.
- عبد الواحد بن علي بن برهان، (ت ٤٥٦ هـ / ١٠٦٤ م)، شرح اللمع، تج: فائز فارس، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٩٨٤ م.
- عبد الله بن أحمد الفاكهي، (ت ٩٧٢ هـ / ١٥٦٥ م)، شرح كتاب الحدود في النحو، تج: المتولي رمضان الدميري، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٣ م.
- عبد الله بن الحسين العكاري، (ت ٦١٦ هـ / ١٢١٩ م): إعراب القراءات الشواذ، تج: محمد السيد عزوز، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٦ م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، تج: غازي طليمات، ط١، دار الفكر، دمشق ، ١٩٩٥ م.
- عبد الله بن السيد البطليوسى، (ت ٥٢١ هـ / ١١٢٧ م)، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تج: حمزة النشري، ط١، دار المریخ، الرياض، ١٩٧٩ م.
- عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عقيل، (ت ٦٦٩ هـ / ١٣٢٨ م): شرح ألفية ابن مالك، تج: محمد محبي الدين حميد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٤ م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، تج: محمد كامل بركات، ط١، منشورات جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢ م.
- عبد الله بن علي الصimirي، (ق ٤ هـ / ق ١٠ م)، التبصرة والتذكرة، تج: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٢ م.

- ٤٢ - عبد الله بن يوسف بن هشام: (ت ٧٦١هـ / ١٣٦٠م):  
 - الألغاز، ضمن كتاب مقالات هامة لابن هشام، تتح: نسيب نشاوي، ط١، دار الجليل ببيروت، ١٩٩١م.
- أوضح المسالك إلى آلية ابن مالك، تتح: محمد محبي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، (د.ت.).
- شرح قطر الندى وبل الصدى، تتح: محمد محبي الدين عبد الحميد، ط١، دار الخير، بيروت، ١٩٩٠م.
- شرح المحة البدريّة في علم العربية، تتح: صلاح روائي، ط٢، مطبعة حسان، القاهرة، (د.ن.).
- مغني اللبيب عن كتب الأعرايب، تتح: مازن المبارك، ومحمد علي، ط٦، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م.
- ٤٣ - عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع، (ت ٦٨٨هـ / ١٢٨٩م) البسيط في شرح الجمل، تتح:  
 عياد بن عبيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.
- ٤٤ - عثمان أبو الفتوح بن جني (ت ٣٩٢هـ / ١٠٠٢م):  
 - الخصائص ، تتح: محمد علي النجار، ط٤، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.
- سر صناعة الإعراب، تتح: حسين هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.
- اللمع في العربية، تتح: فائز فارس، ط١، دار الأمل، إربد، ١٩٨٨م.
- ٤٥ - عثمان بن الحاجب، (ت ٦٤٦هـ / ١٢٤٦م):  
 - أماليه، تتح: فخر قداره، دار عمار، عمان، ١٩٨٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل، تتح: موسى بنائي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، (د.ت.).
- ٤٦ - علي بن سليمان الحيدرة اليمني، (ت ٥٩٩هـ / ٢٠٣م)، كشف المشكل في النحو، تتح:  
 هادي عطية نهر، ط١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٤م.
- ٤٧ - علي بن عيسى الرمانى (ت ٣٨٤هـ / ٩٩٤م)، رسالتان في اللغة: منازل الحروف  
 والحدود، تتح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٢م.
- ٤٨ - علي بن فضال الفرزدقى، (ت ٤٧٩هـ / ١٠٨٦م)، شرح عيون الإعراب ، تتح: حنا  
 حداد، ط١، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٨٥م.

- ٤٩ - علي بن محمد الجرجاني، (ت ٤١٣هـ / ٨١٦م)، *التعريفات*، تتح: إبراهيم الأبياري، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٢م.
- ٥٠ - علي بن محمد الهرمي (ت ٤١٥هـ / ٢٤١م)، *اللامات*، تتح: يحيى علوان البلداوي، مكتبة الفلاح، (د. ت).
- ٥١ - علي بن مؤمن بن عصفور، (ت ١٢٧١هـ / ٦٦٩م)، *شرح الجمل*، تتح: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد (د. ت).
- ٥٢ - عمرو بن عثمان الملقب بسيبوه، (ت ١٨٠هـ / ٧٩٧م)، *الكتاب*، تتح: عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل ، بيروت ١٩٩١م.
- ٥٣ - عمر بن محمد الشلوبيني، (ت ١٢٤٧هـ / ٦٤٥م)، *التوطئة*، تتح: يوسف أحمد المطوع، القاهرة، دار التراث العربي، ١٩٧٣م.
- ٥٤ - القاسم بن علي الحريري، (ت ١١٢٢هـ / ٥١٦م)، *درة الغواص في أوهام الخواص*، ط١، مطبعة الجوانب، القدسية، ١٢٩٩هـ.
- ٥٥ - قيس بن الخطيم، (ت ٦٢٠م)، *ديوانه* تتح: ناصر الدين الأسد، ط١، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٦٢م.
- ٥٦ - قيس بن عبد الله المعروف بالنابغة الذهبياني، (ت ٥٥٠هـ / ٦٧٠م)، *شعره* ، ط١، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٦٤م.
- ٥٧ - لبيد بن ربيعة العامري (ت ٧٢٤هـ / ١٠٥م)، *ديوانه*، إحسان عباس، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧١م.
- ٥٨ - محمد بن إسحاق بن النديم، (٤٣٨هـ / ٤٧١م)، *الفهرست*، تتح: ناهد عباس، ط١، دار قطرى بن فجاعة، بيروت، ١٩٨٥م.
- ٥٩ - محمد بن إسماعيل البخاري، (ت ٢٥٦هـ / ٨٧٠م)، *صحيح البخاري*، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ت).
- ٦٠ - محمد بن الحسن الأسترابادي، (ت ٢٨٦هـ / ١٢٨٧م)، *شرح الكافية*، تتح: يوسف حسن، ط٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦م.
- ٦١ - محمد بن الحسن الزبيدي، (ت ٣٧٩هـ / ٩٩٠م):
- *طبقات النحويين واللغويين*، تتح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة، (د. ت).
- *الواضح*، تتح: عبد الكريم خليفة، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، (د. ت).

- ٦٢ - محمد الدمياطي الخضري، (ت ١٢٨٧هـ / ١٨٧٠م)، *حاشية على شرح ابن عقيل*، مطبعة مصطفى البابي، مصر، ١٩٤٠م.
- ٦٣ - محمد بن سهل بن السراج، (ت ١٣١٦هـ / ١٩٢٨م)، *الأصول في النحو*، تتح: عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- ٦٤ - محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت ١٣٣٩هـ / ١٢٣٩م)، *الإيضاح في علوم البلاغة*، تتح: عبد المنعم الخفاجي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (د.ت.).
- ٦٥ - محمد بن عبد الله بن مالك، (ت ١٢٧٢هـ / ١٢٧٤م): *شرح التسهيل* ، تتح: عبد الرحمن السيد، ط١، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، (د. ت).
- *شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ*، تتح: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م.
- *شرح الكافية الشافية*، تتح: عبد المنعم هريدي، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٢م.
- ٦٦ - محمد بن عبد الله المعروف بالخطيب الإسکافي، (ت ٤٢٠هـ / ١٠٢٩م) ، درة التنزيل وغرة التأويل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.
- ٦٧ - محمد بن علي التهانوي، (ت ١١٥٨هـ / ١٧٤٥م)، *كشاف اصطلاحات الفنون*، وضع حواشيه: أحمد حسني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- ٦٨ - محمد بن علي الصبان، (ت ١٢٠٦هـ / ١٧٩١م) *حاشية على شرح الأشموني*، ضبطها: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- ٦٩ - محمد فخر الدين بن عمر الرازي، (ت ٦٥٠هـ / ١٢١٠م)، *تفسير الرازي*، المطبعة البهية، القاهرة (د. ت).
- ٧٠ - محمد بن عيسى السلسيلي، (ت ٧٧٠هـ / ١٣٦٩م) *شفاء العليل في إيضاح التسهيل*، تتح: الشريف عبد الله علي الحسيني، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٦م.
- ٧١ - محمد بن قيم الجوزية، (ت ٧٥١هـ / ١٣٥٠م)، *بدائع الفوائد* ، ضبطه: أحمد عبد السلام، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م.
- ٧٢ - محمد أبو حامد بن محمد الغزالى، (ت ٥٠٥هـ / ١١١٢م) *المستصفى من علم الأصول*، دار الفكر، بيروت، (د. ت).
- ٧٣ - محمد بن محمد بن مالك المعروف بابن الناظم، (ت ٦٨٦هـ / ١٢٨٧م)، *شرح الألفية*، منشورات ناصر خسرو، إيران.

- ٧٤- محمد بن مكرم بن منظور، (ت ١٣١١هـ / ١١١٣م)، *لسان العرب*، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م.
- ٧٥- محمد بن يزيد المبرد، (ت ٢٨٥هـ / ٨٩٨م)، *المقتضب*، تصح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (د. ت).
- ٧٦- محمد أبو حيان بن يوسف الأندلسي، (ت ٧٤٥هـ / ١٣٤٤م):  
- ارشاف الضرب من *لسان العرب*، تصح: مصطفى النحاس، ط١، ١٩٨٤م.
- البحر المحيط، تصح: علي معاوض وعادل عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.
- تقرير المقرب، تصح: عفيف عبد الرحمن، ط١، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٢م.
- ٧٧- محمود بن حمزة الكرمانی (ت ٥٠٥هـ / ١١١٢م)، *البرهان في توجيه متشابه القرآن*، تصح: السيد الجميلي، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، (د. ت).
- ٧٨- محمود بن عمر الزمخشري، (ت ٥٣٨هـ / ١٤٤م):  
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تصح: عادل عبد الموجود وعلي معاوض، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٨م.
- المفصل في صناعة الإعراب، تصح: علي بو ملحم، ط١، دار الهلال وكتبة، بيروت، ١٩٩٣م.
- ٧٩- هبة الله بن علي بن الشجري، (ت ٥٤٢هـ / ١١٤٨م)، *الأمالي الشجرية*، ط١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٩هـ.
- ٨٠- يس بن زين الدين العلمي، (ت ٦١٠هـ / ١٦٥١م)، *حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى*، مطبعة مصطفى البابي، القاهرة، ١٩٣٤م.
- ٨١- يعيش موفق الدين بن علي بن يعيش، (ت ٦٤٣هـ / ١٢٤٦م)، *شرح المفصل*، دار صادر، بيروت، (د. ت).
- ٨٢- يوسف بن أبي بكر محمد بن السكاكي (ت ٦٢٦هـ / ١٢٢٩م)، *مفتاح العلوم*، ط١، ضبطه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.

### ب- المراجع :

- ٨٣- ابتسام حمدان، *الأسس الجمالية للإيقاع البلاغي*، ط١، دار القلم العربي، حلب، ١٩٩٧م.
- ٨٤- إبراهيم أنيس، *دلالة الألفاظ*، ط٧، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢م.

- ٨٥- إبراهيم الجعلى، من متشابه القرآن الكريم في ضوء البلاغة العربية، ط١، مطبعة الحسين الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٢م.
- ٨٦- إبراهيم السامرائي:
- الفعل: زمانه وأبنيته، مطبعة العاني، بغداد ١٩٦٦م.
  - النحو العربي، نقد وبناء، دار الصادق، بغداد، ١٩٦٨م.
- ٨٧- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م.
- ٨٨- أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير: دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ، ١٩٨٤م.
- ٨٩- أحمد مكي الأنصارى، نظرية النحو القرآني، دار القبلة للثقافة الإسلامية ١٤٠٥هـ.
- ٩٠- إميل يعقوب، الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.
- ٩١- تمام حسان:
- البيان في روايي القرآن: دراسة لغوية وأسلوبية، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٣م.
  - اللغة العربية: معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م.
- ٩٢- داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٧٩م.
- ٩٣- سعيد جاسم الزبيدي، قضايا مطروحة للمناقشة، ط١، دار أسامة ، عمان، ١٩٩٨م.
- ٩٤- عباس حسن، النحو الوفي، ط٣، دار المعارف، القاهرة. ١٩٦٦م.
- ٩٥- عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ، الرياض، (د. ت).
- ٩٦- عفيف دمشقية، أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، ط١، معهد الإنماء، بيروت ، ١٩٨٧م.
- ٩٧- عوض المرسي جهاوي، ظاهرة التنوين في اللغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢م.
- ٩٨- غازي طليمات، في علم اللغة، ط١، درا طلاس، دمشق، ١٩٩٧م.
- ٩٩- فتحي حسانين، أداة التعريف في النحو العربي، ط١، مطبعة الأمانة ، القاهرة، ١٩٩٠م.
- ١٠٠- مجید عبد الحميد، الأسس النفسيّة لأساليب البلاغة العربية، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٤م.

١٠١- مصطفى جمال الدين، **البحث النحوي عند الأصوليين**، منشورات وزارة الثقافة الإعلام، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٠ م.

102- Firth, J. R., **Papers in Linguistics**, Oxford University Press, London, 1964.

### **ثانياً : (المقالات) (العلمية) :**

١٠٣ - إسماعيل عمايرة، " التفكير اللغوي التراثي بين التأصيل والتعليم" ، ضمن كتاب: بحوث في الاستشراق واللغة، ط ١، دار البشير، عمان، ١٩٩٦ م.

٤ - عبد الكريم الزبيدي، "اداة التعريف في اللغة العربية" ، مجلة كلية الآداب، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ع ٢، ١٩٨٦ م.

١٠٥ - فوزي الشايب، "منع الصرف بين الاستعمال و التفعيد النحوي" ، مجلة مجمع اللغة العربية ، مجلد ٧١ الجزء الرابع ، دمشق ، ١٩٩٦ م.

### **ثالثاً : (الرسائل) (العلمية) :**

٦ - ابراهيم خليل ، "السياق و أثره في الدرس اللغوي" ، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٥ م.

١٠٧ - مسيون درويش، "اسم التفضيل بين النظرية والتطبيق" ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان ، ١٩٩٥ م.

## **The Effect Of Definite And Indefinite Phenomena In The Linguistic Context.**

**Prepared by:  
Mohamoud Fu'ad Abdullaah.**

**Supervised by:  
Prof. Dr. Sa'id Jassim Abass Al Zubaidi**

The present study is amid at definition and indefiniteness by exploring what is concerned with it from partial issues, and it seeks to figure out its role in semantic track to show its effect semantically in the context.

The previous studies tended to give opinions without any discussion from one side or any lexical exploration that the context required from the other side.

Some studies give a summary according to the methodology in syntax.

The method of research in this study isn't as the method in the previous studies that searched the subject aspects.

The study consists of an introduction three chapter and the result. The first chapter took the phenomena conceptually and conventionally.

The second chapter shows the phenomena in the syntax tracks. The third chapter pointed out the effect of the phenomena in the semantic context.

The conclusion summarizes the most important things that the study reached.